شرح الفصيح

لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري

تحقيق ودراسة الدكتور

إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي

١٤١٧هـ

هذا العمل هو رسالة دكتوراة في « شرح الفصيح لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري » من جامعة أم القرى بمكة المكرمة كلية اللغة العربية . قسم : الدراسات العليا فرع اللغة

أوصت لجنة المناقشة بطبعها ..

وبالله التوفيق

ح جامعة أم القرى ، ١٤١٦ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الزمخشري ، محمود بن عمر

شرح الفصيح / تحقيق ودراسة إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي ، إشراف سليمان بن إبراهيم العايد .

٩٧٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٩ - ٠٥٣ - ٠٣ - ٩٩٦٠

ردمد ٣٧٥٩ - ١٣١٩

١ - فقه اللغة العربية ٢ - اللغة العربية - النحو ٣ - اللغة العربية - إشتقاق

٤ - اللغة العربية - ألفاظ أ - الغامدي ، إبراهيم بن عبد الله (محقق)

ب - العايد ، سليمان بن إبراهيم (مشرف) ج - العنوان د - السلسلة

ديوي ٤١٠ ١٦ / ٠٤١٣

رقم الايداع : ١٦ / ٠٤١٣

ردمك : ٩ - ٠٥٣ - ٠٣ - ٩٩٦٠

ردمد : ٣٥٧٩ - ١٣١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى اللذين ربياني صغيراً أبويّ ذوي الفضل في رعاية هذه الثمرة في بذرها وأكمامها إلى استواء سوقها . أسأل الله أن يطيل في عمرهما ويمتعهما بالصحة والعافية ويجزيهما عني خير الجزاء .

وإلى اللذين غذوني بغذاء العلم صغيراً وكبيراً وسقوني بزلال ماء المعرفة فرويت من ظمأ واستنرت من ظلمة .

وإلى كل من قدّم لي يد العون والمساعدة في سبيل إنجاز هذا العمل . وإلى الأبناء الأوفياء أسأل الله أن يوفقهم إلى كل مافيه الخير والصلاح .

شكر وتقدير

امتثالاً لقول المصطفى ﷺ : « من لم يشكر الناس لم يشكر الله » (١) . وعملاً بهذا الحديث فإني أتقدم بالشكر والثناء للقائمين على هذا الصرح العلمي الشامخ وفي مقدمتهم **معالي مدير الجامعة السابق الدكتور راشد الراجح ومعالي مدير الجامعة الحالي الدكتور / سهيل قاضي ، وسعادة الأستاذ الدكتور محمد بن عبدالله حجر الغامدي وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي السابق .**

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي **الدكتور / عليان بن محمد الحازمي** العميد السابق لكلية اللغة العربية الذي أتاح لي فرصة الالتحاق بهذه الكلية ومواصلة دراساتي العليا بها سائلاً الله عز وجل أن يتولى مثوبته ويجزيه عني خير الجزاء .

والشكر أيضاً لكلية اللغة العربية ممثلة في عميدها الحالي أستاذي **الأستاذ الدكتور / حسن باجوده** ، الذي يسعى دائماً إلى كل ما فيه الخير ، أسأل الله تعالى أن يوفقه ويسدد على طريق الخير خطاه .

وأخصّ بالشكر والثناء أستاذي **الأستاذ الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد** الذي قبل برحابة صدر الإشراف على هذا البحث فكان نعم العون لي في تخطي ما اعترضني من مسائل علمية دقيقة ، فجزاه الله عني خير الجزاء وجعل ماقدمه لي في موازين حسناته .

كما أتقدم بوافر الشكر والثناء لعضوي لجنة المناقشة **الأستاذ الدكتور / عبده الراجحي والاستاذ الدكتور عليان الحازمي** على ما بذلاه من جهد ووقت في قراءة هذا البحث وتقويمه .

ولايفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل من قدم لي عوناً أو نصحاً أو توجيهاً من أساتذة وزملاء . والشكر مقدم للقائمين على مطابع الجامعة وفي مقدمتهم الأستاذ / أمجد صالح باحارث والمهندس إمام أحمد والأخ عبدالحميد جلاله طابع هذا البحث وجميع العاملين في مطابع الجامعة جزاهم الله خير الجزاء .

(١) سنن الترمذي ٤ / ٣٣٩ .

المقدمـــة

الحمد لله بارئ الخلق، الحكيم فيما أنشأ وَدَبَّر، الخبير بما قَدَّم وأخّر، الذي وَسِع خلقَه علمُه، وَعَدَل فيهم حُكْمُه، يَخْلُق ويختار، وكلُّ شيء عنده بمقدار خصَّ الإنسانَ بنطق اللسان، وفضيلة البيان، ويَسَّره للنطق والكلام، والفهم والإفهام.

وأشكره على حُسْن ما اختار لنا من دينه، وأكرمنا به من سُنَّة نبيّه، وأصلي وأُسلّم على « من درَّت له حلوبة البلاغة، وَغَزُرت في عهده أخلاف الفصاحة حتى استصفى بعد مَخْضِها الزُّبَد، ونَفَى عن مَحْضها الزَّبَد »، محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه، ذوي الألسن الفصاح، أمّا بعد:

فهذا الكتاب الذي قمت بتحقيقه ودراسته، من بين ما تركه لنا علماء العربية القدماء، الذين وقفوا حياتهم على خدمة اللّغة العربية، وصيانة مفرداتها، من اللحن والخطأ، الذي انتشر بعد اختلاط العرب بغيرهم، من أبناء شعوب الأرض فصار كثير من الناس يخطئون، وهم يحسبون أنهم مصيبون، وكثير من العوام يصيبون وهم لا يشعرون، فتساوى الخلق في الخطأ واللّحن إلا ما قلّ منهم.

وبعد أن رأى العلماء هذا الخلط، تصدّوا للتأليف في فصيح الكلام، وبيّنوا ما خالفه، فظهر العديد من المؤلفات التي عُنِيَتْ بتطبيق المقياس الصوابي على مفردات اللُّغة، فوضّحوا أبنيتها، وبيّنوا دلالاتها، وفسّروا ظواهرها، واعتنوا بغريبها، جاعلين الفيصل في ذلك ما ورد من فصيح كلام العرب، وفي مقدمته القرآن الكريم، والشواهد الأخرى الفصيحة، التي كانت المعيار في صحّة البناء وسلامة المعنى.

ومن بين تلك المؤلفات التي عُنيت بهذا النوع من التّصنيف فصيح ثعلب وَما عليه من الشروح، ومن بينها هذا الشّرح الذي قمت بتحقيقه ودراسته.

حصلت على نسخة هذا الكتاب عندما كنت في المراحل النهائيه من إعداد رسالة الماجستير، وكنت أقرأ فيه قراءة المتأمل لأساليب القدماء، فوجدت أنّه كتاب قيّم ينبغي إخراجه من بين المؤلفات التي أثقل كاهلها الغبار، وكلّت من حملها الرّفوف.

ومن جملة الأسباب التي دعتني إلى الإقدام على تحقيق هذا الكنز اللغويّ مع وجود كثير من العوائق التي تحول دون ذلك:

١ ـ أنَّ هذا الكتاب يُعدّ من أوسع شروح الفصيح مادَّة، المخطوط منها والمطبوع.

٢ ـ انفراد الشارح بكثير من الآراء التي تدلّ على غزارة علمه، ودقّة تفكيره، وتميُّز أسلوبه.

٣ ـ استطراده في كثير ممّا يعرض له سواء أكان ذلك عند تحليله لمسألة لغوية أم نحوية، أو بيان مدلول كلمة غريبة أو ما شاكل ذلك، وهذا الصنيع قلّ أن نجد نظيره إلاّ في معاجم اللّغة.

٤ ـ نَقْلُه عن علماء لم تصل إلينا مؤلفاتهم، كنقله عن كتاب النوادر لأبي جعفر الرؤاسي والمصادر لأبي زيد، والفراء وغيرها.

٥ ـ كثرة الشواهد التي احتواها هذا الشرح، سواء أكانت شواهد قرآنية أم أحاديث نبويّةً وآثاراً، أم أقوال العرب وأمثالها وحكمها، أم شواهد شعرية.

٦ ـ اعتناء الشَّارح بلغات العامّة في جُلّ ما يُفَسّره من مفردات، وتطبيق مقياس الصَّواب اللغويّ عليها، ومن ثمّ بيان الحكم عليها، وتعليل ما يذكره. وهذا العمل قلّ أن نجده في المؤلفات التي خُصَّت لهذا الجانب.

٧ ـ تتبع الشَّارح لأقوال العلماء في المسائل المشروحة، وترجيح بعضها، أو استحسانه، أو الحكم بخطئه.

٨ ـ عنايته بلغات العرب، والحكم عليها بالقوة أو الضعف أو الجودة أو الرداءة محكماً ما سُمع عن العرب.

كل هذه الأسباب وغيرها دفعتني إلى إخراج هذا الكنز اللغويّ.

وبعد يقيني بالقيمة العلميَّة لهذا الكتاب، عرضت الأمر على أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ـ وفقه الله ورعاه ـ، فبارك ذلك وشجعني عليه، فاستعنت بالله وتقدمت به إلى مجلس الدراسات العليا فوافق على ذلك مشكوراً.

وقد اقتضت خطَّة البحث أن أقسمه إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: الدراسة ومقدمات التحقيق. ويتضمن هذا القسم تمهيداً وبابين.

أما التمهيد فتحدثت فيه عن الفصيح فوضَّحت عناية العلماء به وأسبابها وما اشتمل عليه من أبواب. وأعقبت ذلك بحديث مقتضب عن شروحه لتفصيل كثير من الباحثين في هذا الموضوع وأخصّ منهم الدكتور عاطف مدكور محقق كتاب الفصيح.

وجاء الباب الأوّل في فصلين، أفردت الفصل الأوّل لنسبة الكتاب، وقد جرت العادة بتأخير الحديث عن النسبة وتوثيق ذلك، غير أنّي خالفت هذه العادة وقدّمتها؛ لأهمية البدء بها؛ ولأنّها أساس يبنى عليها ما بعدها من ترجمة للمؤلف ودراسة للكتاب؛ ولأنّها قضية تناولها أكثر من باحث بالدرس، وقد انتهوا إلى غير ما انتهيت إليه.

وقد وضَّحت في هذا الفصل بالتفصيل كلّ ما يتعلق بالنسبة، كنسبة الكتاب لأبي هلال العسكريّ، أو لأبي عليّ الأهوازيّ، مُورداً أدلة الباحثَين في نسبتهم ودفع صحّة هذه النسبه.

كما أفردت مبحثاً تحدثت فيه عن شرح الفصيح للحسن بن أحمد الاسترابادي وذلك بناء على ما وقفت عليه من نصوص ذكرها البغدادي في مؤلفين من مؤلفاته . وقبل أن أختم الفصل تحدثت عن نسبة الكتاب إلى مؤلفه، حيث ترجَّح عندي أنّه لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨) . وقد استندت في هذه النسبة إلى أدلّة علمية ، كنقل العلماء عن هذا الشرح ، وإحالة الشارح إلى بقية مؤلفاته ، مُبيّناً المواضع المحال إليها . وَختمت الفصل بالموازنة بين الآراء الواردة في أثناء هذا الشّرح وآراء الزمخشريّ في بقيّة مؤلفاته .

وجعلت الفصل الثاني ترجمة مختصرة للزمخشريّ، نظراً لوجود العديد من الدراسات التي ألّمت بحياة المؤلف، وتتبعت جهوده، ممّا يجعل التطويل في هذا المبحث ضرباً من التكرار .

أمّا الباب الثاني فقد اشتمل على ستة فصول . ضمَّ الفصل الأوّل مبحثين تحدثت في الأوّل عن منهج الشارح في عرض مادة الكتاب . وبيَّنت في الثاني مواقفه من آراء العلماء كأن يسم بعضها بالجودة أو الرداءة، أو يرجح أحدها على الآخر، أو يحكم بخطأ بعضها . وختمت المبحث بإيراد الآراء التي انفرد بها .

وعقدت الفصل الثاني لمادة الكتاب ومسائله، وقد تضمن أبرز المسائل التي بينها الشّارح معلّقاً على كل مسألة منها وموردا آراء بعض العلماء فيها .

وجاء الفصل الثالث في مبحثين، المبحث الأول عرضت فيه للمصادر التي استقى منها الشّارح مادته اللّغوية وغيرها، ذاكراً نقوله عن العلماء . والثاني أفردته للشواهد التي وردت في ثنايا هذا الكتاب مشيراً إلى كثرتها وتنوعها .

وأفردت الفصل الرابع للظواهر الدلاليه التي تضمّنها هذا الشرح كالترادف والفروق اللغويه، والمشترك، والتضاد، وتعليل التسمية، ورجع استعمالات المادة اللغوية إلى معنى واحد يجمعها .

وعرضت في الفصل الخامس للموازنة بين بعض شروح الفصيح موضّحاً أوجه الاتفاق والافتراق بين الشّراح، وذلك من حيث المنهج.

وبيّنت في الفصل الأخير من هذا الباب منهج التحقيق، ويتمثل في وصف شامل للنسخة الخطيّة، وبيان ما حصل من اضطراب فيها، ثم المنهج الذي سرت عليه في تحقيق هذا الكتاب.

القسم الثاني: النَّص المحقق

قبل أن أتحدث عن عملي في تحقيق هذا الكتاب أودّ أن أشير إلى مرحلة سبقت هذا العمل وهي مرحلة ترتيب النسخة الخطيّة، إذ إنها النسخة الوحيدة التي وصلت إلينا، فجاءت مضطربة، قُدِّمت بعض لوحاتها على بعضها الآخر وفُصلت بعض أوراق اللوحات عن بعضها، وأُلصقت بعض ورقاتها الأولى مع أوراقَ متأخرة، فجاءت النسخة مختلطة، وقد أعدت ترتيب النسخة إلى وضعها الطبيعي مستنداً إلى متن الفصيح حيث تتبعت المواد اللغويّة الواردة في متنه وقابلت ذلك بما ورد في النسخة حتّى استقام الكتاب.

ولم يكن الأمر كذلك فحسب، بل وجدت جميع النسخ المصورة عن أصل المخطوط ناقصة، فأكملت هذا النقص من أصل النسخة.

كما كثر التصحيف والتحريف فيها وكذلك الطمس، ولكن تمكنت ـ بحمد الله ـ من حلّ ما أشكل عليّ. وقد وَضَّحت ما حدث من خلط في هذه النسخة، وما اعتراها من تصحيف وتحريف وطمس عند حديثي عن وصف النسخة الخطيّة.

أمَّا النّص المحقق فعملي فيه يتمثل فيما يلي:

١ ـ نسخ الكتاب

بذلت ما استطعت من جهد في سبيل إخراج هذا النَّص سليماً من التصحيف والتحريف وإظهار الكتاب في أقرب صورة أداها مؤلفه. وقد سهَّل هذا العمل

استنادي على ما كُتب من شروح على الفصيح، المخطوط منها والمطبوع، وخاصّة كتاب تحفة المجد الصريح حيث كان يشير مؤلفه إلى هذا الشرح في جلّ صفحاته، ممّا أعانني على حلّ بعض المشكلات التي اعترضتني أثناء تحقيق هذا الكتاب. كما استفدت من مختصر تحفة المجد الصريح المسمى: (لباب تحفة المجد الصريح) فقد وصلتنا هذه النسخة كاملة على حين أن التّحفة لم يصلنا منه سوى قطعة صغيرة تمثّل أقلّ من ربع الكتاب.

٢ ـ ضبطت النَّص ضبطاً كاملاً كما هو الصنيع اللائق بكتب اللغة مُستنداً في ذلك على المصادر اللغوية ومعاجم اللغة؛ ذلك لعدم استقامة ضبط النسخة.

٣ ـ عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، والأحاديث النبوية والآثار إلى مصادرها.

٤ ـ اجتهدت وسعي في تخريج أقوال العلماء.

٥ ـ عزوت الشواهد الشعرية إلى قائليها ما أمكن ذلك.

٦ ـ أهملت ترجمة بعضِ الأعلام لشهرتها، وإيثاراً لعدم إثقال الكتاب بالحواشي.

٧ ـ نبَّهت على ما انطوت عليه النسخة من تحريف، أمَّا التصحيف فقد كثر فأهملت الإشارةَ إليه.

٨ ـ خرَّجت أبرز المسائل العلمية التي احتواها هذا الشرح.

٩ ـ الإشارة إلى النّصوص المنقولة عن هذا الكتاب في الحاشية.

وقد ذيَّلْتُ دراسةَ هذا الكتاب ونصه المحقق بالفهارس الفنية اللازمة، بغية إيصال الباحث إلى الانتفاع بالكتاب في سهولة ويسر.

والله أسأل أن يوفقنا لما يحبّ ويرضى، وأن يتجاوز عن أخطائنا إنه على كل شيء قدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامديّ

مكة المكرمة ١ / ٨ / ١٤١٥ هـ

القسم الأول

الدراسة ومقدمات التحقيق

تمهيـــد :

ويشمل المبحثين التاليين:

المبحث الأول : فصيح ثعلب

المبحث الثاني : شروحـــه

المبحث الأول : فصيح ثعلب

قلّ أن نجد كتاباً بلغ من الاهتمام به ما بلغه كتاب الفصيح، ولولا نفاسة هذا الكتاب، وما يتضمنه من فوائد كثيرة، لما أقبل الناس عليه، فتعلّموه وعلّموه، ولما اشتغل به العلماء، بين شارح وناظم وناقد.

ولاشك أن سبب تأليفه، هو تفشي اللحن آنذاك، فيما ضَمّنه الفصيح من مفردات، فأقبل الناس عليه، يُحَفِّظونه أبناءهم، لتسلم ألسنتهم من اللحن.

مؤلفـه :

هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني، المعروف بثعلب كان مولده ببغداد سنة مائتين للهجرة، وتوفي بها في العام الحادي والتسعين بعد المائتين « إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه والديانة »(١) .

ومن أشهر تلاميذه أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد (٣٤٥ هـ) الشهير بغلام ثعلب، وإبراهيم بن محمد بن عرفه الشهير بنفطويه (٣٢٣ هـ) ، وأبو بكر محمد الأنباري (٣٢٨ هـ) وغيرهم.

صنّف ثعلب عدداً من المؤلفات، أشهرها هذا الكتاب، وقد أثبت الدكتور عاطف مدكور هذه المؤلفات(٢) مبيناً ما طبع منها، مما يغني عن الخوض فيها مرة أخرى.

منهـج مؤلفـه :

أورد ثعلب وصف كتابه في مقدمته(٣) ، فذكر فيما ذكره أنه ضمّنه المختار من فصيح كلام العرب ممّا يجري على ألسنة الناس، وما دونوه في مؤلفاتهم، ذاكراً اللغات المستعملة في الكلمة إن وُجدت، موضحاً أفصحها، او ما جَاء فيه لغة

---

(١) معجم الأدباء ٥/ ١٠٢ ، وتنظر أخباره في إنباه الرواة ١/ ١٣٨ ، وبَغية الوعاة ١/ ٣٩٦ .

(٢) ينظر فصيح ثعلب (دراسة المحقق) ص٣٣ فما بعدها.

(٣) الفصيح ص ٢٦٠ .

واحدة، والناس على خلافها، منبهاً إلى الصواب في قولها ، وما كان فيه أكثر من لغة ، وجميعها فصيحة ، ولا تفضيل للغة منها على الأخرى .

وهذا الكتاب في حقيقته يعد رسالة من الرسائل اللغوية التي أُلفت في لحن العامه، وقد تعمد ثعلب هذا ليسهل حفظها، كما ذكر في خاتمة كتابه حيث يقول: « هذا كتاب اختصرناه وأقللناه؛ لتخف المئونة فيه على متعلمه الصغير والكبير، وليُعْرف به فصيح الكلام . . . »[1] .

جمع ثعلب في هذا الكتاب ما كان يتداوله الناس في زمانه موضحاً الصواب اللغوي فيما كان مخالفاً.

وقد قسم كتابه إلى ثلاثين باباً، قسم هذه الأبواب إلى قسمين رئيسين: الأول : ضمّ أبواب الأفعال، بدأها من باب فعلت بفتح العين، وأنهاها بباب ما يهمز من الفعل. والقسم الثاني: بدأه بباب المصادر، وأنهاه بباب الفرق وهو آخر أبواب الكتاب.

أما بالنسبة لطريقته في تبويب هذه الأبواب فجاءت على النحو التالي:

١ ـ باب فَعَلت بفتح العين .

٢ ـ باب فَعِلْت بكسر العين .

٣ ـ باب فَعَلت بغير ألف .

٤ ـ باب فُعِل بضم الفاء .

٥ ـ باب فَعَلْتُ وفَعِلْتُ باختلاف المعنى .

٦ ـ باب فَعَلْتُ وأفْعَلْت باختلاف المعنى .

٧ ـ باب أفْعَل .

٨ ـ باب ما يقال بحرف الخفض .

٩ ـ باب ما يهمز من الفعل .

(١) الفصيح ص ٣٢٣ .

١٠ ـ باب المصادر .

١١ ـ باب ما جاء وصفاً من المصادر .

١٢ ـ باب المفتوح أوله من الأسماء .

١٣ ـ باب المكسور أوله .

١٤ ـ باب المكسور أوله والمفتوح باختلاف المعنى .

١٥ ـ باب المضموم أوله .

١٦ ـ باب المضموم أوله والمفتوح باختلاف المعنى .

١٧ ـ باب المكسور أوله والمضموم باختلاف المعنى .

١٨ ـ باب ما يُثَقّل و يُخَفّف باختلاف المعنى .

١٩ ـ باب المُشدّد .

٢٠ ـ باب المُخَفَّف .

٢١ ـ باب المهموز .

٢٢ ـ باب ما يُقال للمؤنث بغير هاء .

٢٣ ـ باب ما أُدخلت فيه الهاء من وصف المذكَّر .

٢٤ ـ باب ما يقال للمذكر والمؤنث بالهاء .

٢٥ ـ باب ما الهاء فيه أصلية .

٢٦ ـ باب منه آخر .

٢٧ ـ باب ما جرى مثلاً أو كالمثل .

٢٨ ـ باب ما يقال بلغتين .

٢٩ ـ باب حروف منفردة .

٣٠ ـ باب من الفرق .

وقد رَدَّ ابن فارس هذه الأبواب إلى أبواب ثلاثة، هي :

١ ـ « ما فيه لغتان أو أكثر إلاّ أنَّ إحدى اللغات أفصح نحو بغداذ وبغداد وبغدان هي كلها صحيحة إلاّ أن بغداد في كلام العرب أصح وأفصح » .

٢ ـ ما فيه لغتان أو ثلاث أو أكثر وهي متساوية كـ (الحصَاد) وَالحِصاد . . » .

٣ ـ ما فيه لغة واحدة، إلاّ أن المُولّدين غيّروا فصارت ألسنتهم بالخطأ جارية. نحو قولهم: أصرف الله عنك كذا وَإنجاص . . »(١) .

أما إقبال الناس على دراسة هذا الكتاب وتعلمه وحفظه فيبدو ـ والله أعلم ـ أن ذلك يعود إلى الأسباب التالية :

١ ـ صغر حجم هذا الكتاب، إذ لم يتجاوز العشرين ورقة .

٢ ـ أنّه يعد من الكتب التعليمية آنذاك .

٣ ـ حاجة الناس لمثل هذا الكتاب في ذلك الوقت نظراً لتفشي اللحن بين أبناء الأمّه .

وعندما رأى علماء اللغة إقبال الناس على هذا الكتاب وتعلمه بدءوا في شرحه، وبيان مدلولات ما تضمنه من مفردات، وإيضاح ما لم يوضحه ثعلب، والاستدراك عليه، وانتقاده في بعض المواضع ، سواء أكان في المنهج أم في غيره ، وهذا ما سأشير إليه عند المقابلة بين بعض شروح الفصيح ومنهج كل شارح في كتابه .

---

(١) الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، ص ٦٨ .

المبحث الثاني : شروح الفصيح:

ذكـرت سـابقـاً أنَّ هـذا الكتـاب من الكتب التـي شُـهـرت فـي الميـدان اللغوي ، فذاع صيته ، وتعدد شراحه ، واهتم العلماء بما تضمنه من ألفاظ اللغة ، فجلوا غامضه ، وشرحوا مشكله ، مستشهدين على ذلك بفصيح كلام العرب .

وقد أورد الحاج خليفة[1] أسماء من اعتنى بهذا الكتاب ، سواء أكان ذلك بشرحه ، أم بنظمه أو بالتذييل عليه ، كما عرض كثير من الباحثين والمحققين لهذه الشروح : المخطوط منها ، والمطبوع ، والمفقود؛ ومن بينهم الدكتور عبد الله الجبوري في كتابه ابن درستويه[2] ، والدكتور عاطف مدكور في دراسته لكتاب الفصيح[3] ، والأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة كتاب مجالس ثعلب[4] ، وعبدالوهاب العدواني في دراسته لكتاب شرح الفصيح لابن ناقيا البغدادي[5] وغيرهم من الباحثين ، إلاّ أنّهم أشاروا إلى أنّ بعض هذه الشروح لا زال مخطوطاً وهي الآن مطبوعة ، لذا ارتأيت أن أبدأ من حيث انتهوا ، وما أوردوه فيه كفاية للباحث ، وأخص منهم الدكتور عاطف مدكور ، الذي فصّل بما يُغني عن إعادة ذكره .

ومن هذه الشروح :

(١) تصحيح الفصيح لابن درستويه:

وهو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه ، من علماء القرن الرابع الهجري ، ولد سنة (٢٥٨ هـ) وكانت وفاته سنة (٣٤٧ هـ)[6] .

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٢٧٢ فما بعدها .

(٢) ص١٤٦ ، فما بعدها .

(٣) ص١٥٠ ، فما بعدها .

(٤) ص٢٠ ، فما بعدها .

(٥) ص٥٤ ، فما بعدها .

(٦) إنباه الرواة ٢/ ١١٣ فما بعدها .

حَقّق الدكتور عبد الله الجبوري جزءاً من هذا الكتاب، وطبع بمطبعة الإرشاد، ط١ بغداد، ١٩٧٥م. ولم يكمل بقية الكتاب .

(٢) شرح الفصيح لابن خالويه :

وهو أبو عبد الله الحسين بن أحمد، إمام في اللغة وعلوم العربية، قرأ النحو على ابن دريد ونفطويه وأبي بكر بن الأنباري وغيرهم، توفى سنة (٣٧٠ هـ)[(١)] .

حقّق هذا الشرح الدكتور حاتم الضامن، وَطُبِع بالعراق معتمداً على نسخة كاملة منه وقد ذكر ذلك عند التقائي به في كلية الآداب بجامعة بغداد في عام (١٤١٠ هـ) .

(٣) شرح الفصيح لأبي منصور الجبّان :

وهو محمد بن علي بن الجبان الأصبهاني، أحد علماء الرّيّ « جيِّد المعرفة باللغة، باقعة الوقت، وفرد الدهر، وبحر العلم، وروضة الأدب . . »[(٢)] .

حقّق هذا الشرح الدكتور عبد الجبار جعفر القزاز، وطبع بالمكتبة العلمية بالهند سنة (١٤٠٦ هـ) وكان الباحث قد تقدم به لنيل درجة الماجستير .

(٤) شرح الفصيح للمرزوقي[(٣)] :

وهو أحمد بن محمد بن الحسن أبو علي، قرأ على أبي علي الفارسي، عالم بعلوم العربية . قال الصاحب بن عباد : « فاز بالعلم من أصبهان ثلاثة : حائك وحلاّج وإسكاف »[(٤)] .

ألف كثيراً من المؤلفات من بينها شرحه على فصيح ثعلب . قام بتحقيقه ودراسته الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، وهو في مراحله الأخيرة .

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٥٢٩ فما بعدها .

(٢) معجم الأدباء ١٨/ ٢٦٠ فما بعدها .

(٣) تنظر أخباره في معجم الأدباء ٥/ ٣٤ ، وبَغية الوعاة ١/ ٣٦٥ .

(٤) معجم الأدباء ٥/ ٣٥ والحائك هو أبو علي المرزوقي ، والإسكاف هو أبو عبدالله الخطيب ، والحلاّج هو محمد بن الجبان .

(٥) إسفار الفصيح للهروي (ت ٤٣٣ هـ) :

وهو محمد بن علي أبو سهل الهرويّ « ولد في رمضان سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائه » له مؤلفات عدّه من بينها تهذيب كتاب الفصيح، والتلويح في شرح الفصيح، والإسفار، وهذا الأخير يقوم بدراسته وتحقيقه أحد الباحثين بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبويّة، ولعله أوشك على الانتهاء منه[١]، معتمداً في ذلك على نسخة بخط مؤلفه، وتقع في (١٦٥) لوحة، ونسخة أخرى محفوظة في مكتبة شهيد علي بتركيا رقمها (٢٥٩٢) وتقع في (١٩٦) لوحة وعندي مصورتها.

(٦) شرح الفصيح لابن ناقيا البغدادي :

وهو أبو القاسم عبد الله بن أبي الفتح بن محمد بن الحسين ولد سنة (٤١٠هـ) صنف بعض المصنفات من بينها شرحه على الفصيح، وكانت وفاته سنة (٤٨٥ هـ)[٢].

قام بتحقيق هذا الشرح ودراسته الباحث/ عبد الوهاب العدواني، وقدّم هذا العمل لنيل درجة الماجستير إلى جامعة القاهرة عام ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م .

(٧) شرح الفصيح لأبي القاسم الزمخشري :

وأحسبه هذا الشرح الذي بين أيدينا، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً في الفصول الآتية .

(٨) شرح غريب الفصيح لأبي العباس التدميري :

وهو أحمد بن عبد الجليل بن عبد الله التدميري عالم من علماء العربية عارفٌ بلغات العرب توفى سنة (٥٥٥ هـ)[٣] ومن مؤلفاته التوطئة في النحو

---

(١) وقد حقق هذا الشرح الباحث / محمد محمد سليمان وتقدم به لنيل درجة الماجستير من جامعة الأزهر معتمداً على نسخة سقيمة هي نسخة مكتبة طلعت المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٣٨١) لغة وتقع في (٨٩) ورقة . أي ما يعادل نصف الإسفار فقط ؟! .

(٢) أخباره في بغية الوعاة ٢/ ٦٧ .

(٣) أخباره في بغية الوعاة ٢/ ٦٧ .

وشرح أبيات الجمل، وشرح على الفصيح ، والأخير لم يطبع ـ على حد علمي ـ إلى الآن، ومنه نسخة مخطوطة في نور عثمانية برقم (٣٩٩٢) ، وفي مكتبتي مصورتها .

(٩) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي[١] :

وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام، ألف عدداً من المؤلفات من بينها الدر المنظوم، وشرح المقصوره الكبرى ، وشرح على الفصيح ، قام بدراسته وتحقيقه الدكتور مهدي عبيد جاسم وطبع بمطبعة وزارة الثقافة والأعلام العراق، سنة ١٤٠٩هـ .

(١٠) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح للبلي :

وهو أحمد بن يوسف بن علي اللبلي[٢] ، ولد سنة (٦٢٣ هـ)، صنّف عدداً من المؤلفات من أشهرها شرحه السابق ذكره .

يُعَدّ هذا الشرح من أوسع شروح الفصيح مادّة، إذ اعتمد اللبليّ في تأليف هذا الكتاب على عدد كبير من مؤلفات العلماء الموجود منها والمفقود، وقد ذكر هذا في مقدمته ، وعوّل كثيراً على أقوال شراح الفصيح المتقدمين ، مُورداً آراءهم، ومُرجِّحاً وناقداً .

وصل إلينا نسختان من هذا الكتاب ناقصتان :

الأولى : بدار الكتب برقم (٢٠ لغه ش)، وعدد لوحاتها لا يتجاوز (٤٨) لوحة، احتوت على أربعة أبواب هي: باب فعَلت بفتح العين، وباب فعلت بكسر العين، وباب فعلت بغير ألف، وباب فعل بضمّ الفاء والباب الأخير ليس كاملاً .

---

(١) أخباره في المصدر السابق ١/ ٤٨ ـ ٤٩ .

(٢) تنظر أخباره في بغية الوعاه ١/ / ٤٠١ ، ٤٠٣، ولمزيد من معرفة مصادر ترجمته ينظر بغية الآمال ص ٩ ـ ١٠ .

والأخرى بالمكتبة الحمزاوية بالمغرب العربي برقم (١٣١)، وهي أتمّ من الأولى حيث تقع في (١١١) لوحة، كُتبت بخط مغربي صعب القراءة، وهذه النسخة غير منتظمة، مضطربة ومختلطة أوراقها، قُدّم وأُخرّ في لوحاتها .

بيد أنَّ الشيخ عبد العزيز الميمني - رحمه الله - ذكر أنّه رأى نسخة من هذا الكتاب مغربية كاملة في حجته سنة ١٩٣٥م تقع في مجلدين « أولاهما عن نسخة اللبليّ في (٢٤١ ق) متينة، والأخرى مثلها، ولعلها بخط اللبلي نفسه في (٢٤٧ ق) وعليها خط المؤلف»[١] وستُظهر الأيام القادمة هذه النسخة بعون اللّه . أمّا القطعة الموجودة منه فسُجلت رسالة دكتوراه للزميل عبدالملك الثبيتي ولعله أوشك على الانتهاء منها .

أما منظومات الفصيح فالذي طُبع منها - مما ذكره الدكتور عاطف مدكور - وعلى حدّ علمي - موطأة الفصيح لمواطأة الفصيح لأبي عبد الله بن الطيب الفاسي[٢]، وهو محمد بن الطيب بن محمد الفاسي المالكي، ولد سنة (١٠٦٤هـ) وتوفى سنة (١١١٣ هـ)، وهذا الكتاب ليس نظماً وإنما هو شرح لموطأة الفصيح لابن المرحل .

ويعدّ هذا الشرح من شروح الفصيح الكبيرة حيث توسع مصنفه في شرحه، مبيناً مسائل كثيرة، ومركزاً على المسائل النحوية واللغوية .

قام بتحقيق جلّ الكتاب الباحث / محمد عزت القناوي حيث وقف عند أول باب (المفتوح أوله من الأسماء)، وتقدم به لنيل درجة الدكتوراه إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، قسم أصول اللغة .

وما ذكرته آنفاً هو ما طبع من شروح الفصيح - فيما أعلم - أما الذي طبع من استدراكات الفصيح أو نقده فينظر دراسة الدكتور عاطف مدكور[٣] فقد وَفّى .

---

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد السابع والثلاثون ص ٥٢١ .

(٢) أخباره في هدية العارفين ٦/ ٣٣١، ومعجم المؤلفين ١٠/ ١١١ .

(٣) الفصيح ص٢٠١ فما بعدها .

الباب الأول

ويشتمل على فصلين :

الفصـــل الأول : نسبــة الكتـاب

الفصل الثـــاني : التعريف بمؤلفه

الفصل الأول : نسبة الكتاب

ويشمل :

تمهيـــــد

المبحث الأول : أدلّة نسبته إلى أبي هلال العسكري .

المبحث الثانـــي : مناقشة الأدلّة .

المبحث الثالـث : نسبته إلى أبي علي الأهوازيّ ودفع هذه النسبة.

المبحث الرابـــع : شرح الفصيح للحسن بن أحمد الاسترابـادي .

المبحث الخامس : نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

تمهـــيد :

هـذا الكتاب الـذي نحن بصـدد تحقيقـه ودراسته لم يصل إلينا منه ـ كما تقدم ـ سوى نسخة واحدة ـ على حد علمي ـ، وقد جاءت خالية من اسم المؤلف سواء كان ذلك على الورقة الأولى من النسخة أو في ثناياها .

ولم تكن النسخة كذلك فحسب، بـل جـاءت مضطربـة مختلطـة الأوراق قُدِّم وأُخِّرَ في لوحاتها، وفصل بين ورقتي اللوحة الواحدة منها، وتعدى ذلك العبث في النسخة إلى درجة الطمس ـ طمس بعض المواضع التي من المحتمل أن تدلنا على معرفة المؤلف .

وأظن ـ وإن كان بعض الظنّ إثماً ـ أنَّ كلَّ ما حدث في هذه النسخة متعمد والله تعـالـى أعلـم. ولعلَ مَـرَدّ ذلك إلـى كـون الشـارح يميل إلى مـذهب الاعتزال، ومعلوم ما كان بين السنة والمعتزلة، فخوفاً من الاعتداء على الكتاب أُخفي مؤلفه. أو أن خطبة الكتاب سقطت ثم تفرقت ورقات المخطوط ، ثم جُمعت من أحد متملكي النسخة جمعاً عشوائياً ، وعُمِل لها فهرسٌ من واقع الترتيب المجموع .

ويبقى الطمس وإسقاط شرح قرابة ثماني كلمات من متن الفصيح مثار تساؤل منا، فأمّا المواد الساقطة من الشرح فلعلّ السبب في عدم تفسيرها عدم وجودها في نسخة الشارح، وأمّا الطمس فلم أقف على تعليل له .

وقد بذلت أقصى الجهد في سبيل التعرّف على مؤلف هذا الشرح، فتوصلت إلى أدلة أحسبها كافيه لنسبة كتاب إلى مؤلفه، سأعرض لكل ذلك بالتفصيل، فإن كنت أصبت فما ذلك إلا بتوفيق الله، وإن كانت الأخرى فما أنا إلاّ طالب علم بذل جهده وطاقته .

النِّسْبة :

إن أولى أبجديات التحقيق التثبت من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وتعظم المهمة حين تكون نسبة الكتاب مثار جدل بين المحققين ، كهذا الكتاب الذي نحن بصدد الحديث عنه. ففي مثل هذه النسبة يحتاج الباحث إلى التدقيق والتأني؛ ليتمكن من الوقوف على أدلة علمية دقيقة، يطمئن معها لنسبة الكتاب .

وقد ذكر أرباب التحقيق أنَّ من أهم الأسس التي يجب على المحقق أن يعتمدها في التأكد من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه(١) :

١ ـ الرجوع إلى ما ألّفه صاحب الكتاب .

٢ ـ الرجوع إلى الكتب المؤلفه في بابه والمتأخره عنه لعلّها اقتبست منه أو أشارت إليه .

٣ ـ الانتفاع من كتب التراجم التي أفردت للمؤلف ترجمة خاصة أشارت فيها إلى مصنفاته، أو الفهارس التي عرضت للكتب مثل : كشف الظنون وغيره. أو المؤلفات الأخرى التي عرضت أو اعتمدت في مادّتها على بعض الكتب كالمخصص لابن سيده، ومقدمة شرح الشواهد الكبرى للعيني، ومقدمة شرح شواهد المغني للسيوطي ، ومقدمة خزانة الأدب وغيرها .

٤ ـ فحص مادّة الكتاب وما ورد فيه من الروايات عن الشيوخ؛ فالاعتبارات التأريخية من أهم المقاييس في صحة نسبة كتاب أو نفيه، فالكتاب الذي تحشد فيه أخبار تأريخية تالية لعصر المؤلف الذي نُسب إليه، حريٌّ بأن تسقط نسبته إلى ذلك المؤلف .

(١) ينظر تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ/ عبد السلام هارون صـ ٤٥، ٤٦، ومناهج تحقيق التراث للدكتور/ رمضان عبد التواب صـ ٧٤ ، ٧٥ .

والكتاب الَّذي بين أيدينا من بين المصنَّفات مجهولة المؤلف في الأصل، إلاّ أنّ بعض الباحثين قد نسبوه إلى غير مؤلفه، متكئين على أدلة وشواهد لا تثبت أمام موضوعية البحث العلمي.

وقد استفرغت وسعي من أجل أن أصل إلى مؤلف هذا الكنز اللغوي، ذاكراً ما اعتمدت عليه من أدلة في هذه النسبة، وقبل أن أعرض لما ذكرته أودّ أن أشير إلى من عرض لنسبة هذا الكتاب، مورداً الأدلة التي اعتمدوا عليها، معلقاً على كل دليل منها.

وأول إشارة إلى نسبة هذا الكتاب ما نجده من تعليق بهامش النسخة المخطوطة لعله لأحد متملكيها أو قارئيها، حيث نسبه لأبي هلال العسكري وتبعه الدكتور عبد الله الجبوري دونما إشاره، كما نسبه الباحث على مشري إلى الأهوازيّ، وسأوضح كل نسبة على حدة مفصلاً.

المبحث الأول : نسبته إلى أبي هلال العسكريّ .

أول إشارة لنسبة هذا الكتاب إلى أبي هلال ما نجده من تعليق ـ لعله لأحد متملكيّ النسخة ؛ لاختلاف الخط عن خط متن الكتاب ـ عند شرح المؤلف لباب (ما جرى مثلاً أو كالمثل) فقد جاء في الهامش الأيمن من هذه اللوحة قوله : (وقد ألفنا في الأمثال كتاباً بينّا فيه معنى المثل ، واشتقاقه ، وعلى كم وجه يقع ، والفائدة في ضرب الأمثال ، ثم قد بيّنا المواضع التي تضرب فيها) وهذا النص عبارة عن إعادة لقول المؤلف في أول حديثه عن الباب وجاء بعد هذا النصّ قوله : (لعلّ هذا الشارح يعد العسكري الذي ألّف الكتاب المشهور بأمثال العسكري)(١) .

ويتضح من خلال قوله أن لغة الشّك تظهر في أوّل كلمة صدّر بها نصَّه .

كما نسبه للعسكري الدكتور عبد الله الجبوري في كتابه (ابن درستويه)(٢) وأفرد لهذه النسبة جزءاً من كتابه عرض فيه لبعض الأدلة التي حاول من خلالها إثبات نسبة هذا الكتاب إلى أبي هلال ، مع عدم إشارته لما دُوّن على النسخة ممّا سبق ذكره .

وقد دفع صحة هذه النسبة الباحث / علي مشري(٣) ، وذلك بنقض أدلّة الدكتور الجبوري ، بيد أنه كان بحاجة إلى إيراد العديد من الأدلة العلمية التي تقطع بنفي هذه النسبة ، وعدم التعجل في القول بنسبة الكتاب إلى أبي علي الأهوازي وهذا ما سأعرض له بعد أن أُبيّن ما أورده الدكتور الجبوري من أدلة والردّ عليها .

---

(١) ينظر أصل المخطوط لوحة (١٧٨ب) .

(٢) انظر ص١٧٣ ـ ص ١٨٣ .

(٣) في بحث له تقدم به لكلية الآداب ـ جامعة بغداد ـ (لإكمال متطلب درجة الماجستير) بعنوان : أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة . ص ٧٢ فما بعدها .

كما أشار سزكَين في تأريخ التراث العربي[1] إلى نسخة هـذا الكتاب، وذكر نسبتها إلى أبي هلال دونما تدقيق أو تعليق .

أدلة الدكتور عبد الله الجبوري :

أورد ثمـانيـة أدلّة أثبت من خـلالهـا نسبة الكتاب إلى أبي هلال العسكري سأذكرها مجملة، ثمّ أعرض لكل دليل منها على حدة .

١ ـ يقـول : « إن مؤلّف هـذا الشـرح عـالـم ثبت ينزع في شـرحـه منزع أهل اللغـة العالمين بأسرارها، وذلك في مطالع ورقاتها الأولى . . . »[2] .

٢ ـ وقال : « فلمَّا وصلت إلى (باب ماجرى مثلاً أو كالمثل) وجدته يقول فيه : وقد ألفنا في الأمثـال كتـاباً بينّا فيـه معنى المثل واشـتقـاقـه، وعلى كم وجـه يقع والفـائدة من ضـرب الأمـثال، ثم بيّنا المواضع التي تُضرب فيـهـا » . وعندها فزعت إلى (جمهـرة الأمثال) فقرأت معنى هذا الكلام ـ ضـمناً ـ في مـقـدمته فقوي اليقين بصحّة نسبة هذا الشرح إلى أبي هلال العسكري »[3] .

٣ ـ وقـال : « ثمّ أجـريت مـقـارنة بين جـملة من الأمـثـال التي وردت في (شـرح الفـصيح) وبين نظائرها في (جـمهرة الأمثال) فوجدت الشرح أو معناه متَّفقاً في الكتابين أمثـال : (وعنـد جهيـنة الخبر اليقين)، وَ (إذا عـزّ أخـوك فهن) وَ (تجوع الحرّة ولا تأكل بثديها)، وَ (أحمق من رجله) »[4] .

٤ ـ وقال في دليله الرابع : « ثمّ إنّ هذا المؤلف يروي في هذا الشرح عن أبي أحـمد العـسكري . . . » إلى أن قـال : « وكنيته أبو عليّ أيضـاً، وهو خـال أبي هـلال العسكري وشيخه ورد ذكره في شرح الفـصيح في عدّة مواضع، وفيهـا يقول

(١) المجلد الثامن ، الجزء الأول (علم اللغة) ص ٣٣١ .

(٢) ابن درستويه ص ١٧٤ .

(٣) السابق ص ١٧٤ .

(٤) السابق ص١٧٤، ١٧٥ .

المؤلف: أنشدني أبو أحمد العسكريّ، أو يقول: حدثني، أو روى لي عن ابن دريد . . . »[1] .

٥ ـ « الكسروي عليّ بن مهدي، أحد الرواة المشاهير في عصره، وأحد الذين روى عنهم ابن درستويه . . . »[2] .

٦ ـ وقال: « نقل عن أبي مسلم محمد بن بحر الأصفهانيّ المُفَسّر المعتزليّ المتوفى سنة (٣٢٢ هـ) وعن تفسيره (جامع التأويل لمحكم التنزيل) »[3] .

٧ ـ ويقول: « ذكر أنّ له كتاباً اسمه (تهذيب غريب الحديث) ولم يذكره أحد من مترجميه »[4] .

٨ ـ وقال في دليله الأخير: « ثمّ إنّ أسلوبه فيه يقطع كل شك في نسبته إلى غيره إذا ما قُورن بكتبه الأخرى، لذلك أستطيع أن أجزم أنّ هذا الشرح الذي لم يعرفه أحد من قبل، والذي ذكره المفهرسون أنه لمجهول، هو تأليف أبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري »[5] .

---

(١) السابق ص١٧٥، ١٧٦ .

(٢) السابق ص ١٧٦ .

(٣) السابق ص ١٧٦ .

(٤) السابق ص ١٧٦ .

(٥) السابق ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

المبحث الثاني : مناقشة الأدلّة السابقة

ممّا لا شكّ فيه أنّ أبا هلال العسكري من بين العلماء الذين شرحوا فصيح ثعلب، دلّ على هذا ذكر أبي هلال لهذا الشرح في كتابه : جمهرة الأمثال[1] حيث قال : « وقد استقصينا ذلك في شرح الفصيح » تعقيباً على شرح المثل : (نسيج وحده) عند قوله : « وتصغير الجُحَيش والعُيير بمعنى التكثير » .

كما نقل عنه ابن الخشّاب حيث قال : « وقال أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري في شرحه لهذا الكتاب (يعني فصيح ثعلب) كلاماً قريباً من معنى كلام ابن درستويه، إلاّ أنه زاد شيئاً غريباً ؛ لأنّه قال : وهي كلمة عبرانيّه معرّبه، ثم قال : وعندنا أنها كلمة فارسية معرّبة، وأصلها : أذون ، أي : كذا يكون ، هذا آخر كلامه »[2] .

ولكنّ السؤال الذي يرد هنا هو : هل هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو كتاب أبي هلال ؟ أو أنّ كتابه مازال مفقوداً ؟

الحقيقة أنّ هذا الكتاب ليس لأبي هلال العسكري لتوافر الأدلّة العلمية التي تنفي صحة هذه النسبة .

وقبل أن أبدأ بمناقشة ما أورده الدكتور عبد الله من أدلّة أودّ أن أُشير إلى النّصين السابقين المنقولين عن شرح الفصيح للعسكري (نصّ أبي هلال ونصّ ابن الخشاب) فأقول للدكتور : هل ما أشار إليه العسكري من استقصاء لمسألة تصغير الجحيش والعيير موجودة في هذا الكتاب؟ والإجابة بالنفي حيث لم يرد في أثناء هذا الكتاب تصغير للكلمتين السابقتين .

(١) ٢/ ٣٠٤ .

(٢) لُمعة في الكلام على لفظة آمين المستعملة في الدّعاء وحكمهـا في العربية للإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد . . ابن الخشاب، تقديم وتحقيق الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد الأول، رجب ١٤٠٩هـ . ص١٧١ .

أمّا نصّ ابن الخشاب فلعله خفي على الدكتور. وهو كذلك لم يرد في هذه النسخة مع عرض الشارح لها والتفصيل في تفسيرها .

هذان الدليلان من الأدلّة التي تنفي نسبة هذا الكتاب إلى أبي هلال .

أمّا الرّدّ على أدلة الدكتور عبد الله فهي على النحو التالي :

الدليل الأوّل : يقول إنّ الشارح عالم ثبت وهذا حقٌّ، فالشارح عالم ثبت شهد له العلماء بعده بعلمه في علوم اللغة وغيرها، وهذا الحكم ينسحب على كثير من علماء اللغة وليس على شارح الكتاب فحسب .

أما دليله الثاني : فقد عدّه الحكم الفاصل في هذه النسبة وهذا الدليل ليس بدعاً من الدكتور، فهو موجود على هامش النسخة عند شرح المؤلف: (باب ما جرى مثلاً أو كالمثل) إلاّ أنَّ الدكتور سكت عن ذكر هذا الهامش ولم يوضحه وكان يجب أن يفعل ذلك من باب الأمانة العلمية .

كما أن الباحث لا يكاد ينظر في هذا الدليل بإمعان وتدقيق حتى يجده دليلاً واهياً لا دلالة فيه على نسبة الكتاب، فقد ألّف في الأمثال عدد من العلماء، ولم ينفرد أبو هلال وحده بهذا التأليف، كما أن كتب الأمثال عادة ما تبدأ بتعريف المثل، وفائدة ضربه، ومواضعه(١) .

وما ذكره في دليله الثالث : من أنّه أجرى مقارنة بين مجموعة من الأمثال في هذا الشرح مع ما يقابلها في جمهرة الأمثال. فالحق فيه ـ وكما قال الباحث علي مشرى ـ أن هذا الكلام الذي ذكره الدكتور يبدو مقنعاً، فهو يشير إلى أنّه قابل ووازن بين الأمثال، وأمعن النظر، ودقق وتحقّق، حتى استقامت لديه الحجة .

---

(١) ينظر مقدمة الأمثال لأبي عبيد ص٣٤، مجمع الأمثال ص٧ ـ ٨، ومقدمة المستقصى (ج / ص) .

وفي واقع الأمر أنّ مَنْ يدقق ويتحقق فيما أورده الدكتور من أمثال يدرك تماماً أنّ هذا الحكم ليس دقيقاً. فقد وازنتُ بين شرح تلك الأمثال التي أوردها وما هو موجود بجمهرة الأمثال، فوجدت بعض الآراء الواردة في أثناء هذا الشرح متباينة عمّا هي عليه في جمهرة الأمثال، ومن ذلك قول شارح الفصيح عند بيانه للمثل: «إذا عَزَّ أخوك فهن»: «... وهن من الهوان، وهو التَّذلُّلُ... وروى بعضهم: فَهِن بكسر الهاء، وهو من: وهَنَ يَهِنُ: إذا ضَعُفَ...»[1].

أمّا أبو هلال فقال عند شرحه للمثل من قولهم: «فلانٌ هيِّنٌ ليِّنٌ: إذا كان سَهْلاً منقاداً، وليس من الهوان»[2].

والفرق واضح بين الرأيين فأحدهما يثبت، والآخر يَنْفِي، فأين المقابلة وإنعامُ النَّظر من هذا؟!

وكذلك الشأن بالنسبة للمثل: «وعند جفينة الخبر اليقين»[3]، فبعد المقابلة بين ماورد في شرح الفصيح مع نظيره في جمهرة الأمثال، لم أجد ما زعمه الدكتور من اتفاق سواء في قصة المثل أو في شرحه له.

بل إن بعض الأمثال الواردة في هذا الشرح لم يرد لها ذكر في جمهرة الأمثال كقوله: «خذ ما صفا ودع ما كدر» وَ(افعل ذاك وخلاك ذم).

وإن اتفق تحليل الشّارح للأمثال مع ما ورد في الجمهرة فلا يقطع هذا التشابه بنسبة الكتاب، وليس هذا بغريب؛ لأنّ اللاحق يأخذ عن السابق، ومادة الأمثال واحدة ومتشابهة في الغالب الأعم.

---

(١) شرح الفصيح ص ٦١٦.

(٢) جمهرة الأمثال ١/ ٦٥.

(٣) جمهرة الأمثال ٢/ ٤٤، وشرح الفصيح ص ٦١٥ـ٦١٦.

وليس دليله الرابع بأقل تناقضاً مع ما تقدمه من أدلّه، حيث يقول: إن المؤلف يروي في هذا الشرح عن أبي أحمد العسكريّ ويُكَنّى بأبي عليّ.

وقد ورد ذكر أبي أحمد العسكريّ بهذا الشرح في أكثر من موطن، وأبوأحمد كغيره من العلماء الذين نقل عنهم الشارح، وقوله في هذا الكتاب « أنشدنا أبو أحمد » أو« أنشد العسكري »، هذا فيما يظهر لي لا يخرج عن أمرين:

أحدهما: أن يكون السند مقطوعاً، دلّ على ذلك نقله في نصّ من النصوص حيث قال: « قال: وسمعت أبا أحمد العسكري »[1].

وقال في موضع آخر[2]: « أنشد العسكري عن الدريدي . . » .

والآخر: أنّ الشارح ينقل عن شرح أبي هلال العسكري دونما إشارة، علاوة على أن النسخة جُلّها محرف ومصحف، فلعل هذا مّما لحقه التصحيف والتحريف، بدليل أنه قال في موضع من هذه المواضع: أنشدنا الفراء[3].

أما قول الدكتور إن الشارح يقول: « روى لي العسكري » فهذا لم أجده في ثنايا هذا الكتاب، ولا أعلم من أين جاء بهذا ؟! .

وقد ورد ذكر أبي أحمد العسكري في تسعة مواضع هي / ٩٠، ١٧٢، ٢٥١، ٢٩٥، ٣٠٩، ٣٧١، ٣٧٥، ٤٥٤، ٤٧٤ .

وفي جلّ هذه المواضع يقول: « قال أبو علي . . . قال: أنشدنا الحسن ابن عبد الله فالروايه ليست عن أبي أحمد مباشرة، ولكنها عن طريق أبي علي .

وسأوضح ما أمكن توضيحه وتخريجه من هذه النقول .

---

(١) شرح الفصيح ص ١٧٢ .

(٢) السابق ص ٣٧٥ .

(٣) السابق ص ٢٥٧ .

وقوله إن أبا أحمد يكني بأبي علي « فأظنه اعتمد في ذلك على ما وهم فيه بروكلمان[1] ؛ لأنّ المصادر القديمة لم تشر إلى هذه الكنية»[2] .

وقد تتبعت مؤلفات العسكريّ وكتب التراجم فلم أجد من كناه بهذا ـ ولعلّ الدكتور الجبوري لاحظ كثرة نقل الشارح عن أبي علي، فلم يجد مخرجاً من هذه الكنية، فذكر أنّها كنية أخرى لأبي أحمد العسكريّ، وهذا ـ بلا شك ـ وهم منه .

ويرى في دليله الخامس أنّ عليّ بن مهديّ الوارد ذكره في هذا الكتاب هو من بين الرواة الذين عاصروا أبا هلال .

وقد ورد ذكر هذا العلم في المواضع التالية : / ١٠٤ ، ١٣٩ ، ١٦٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢٩٩ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٨٧ ، ٤١٨ ، ٤٦٨ ، ٦٣١ ، ٧١٠ .

ولم يذكر الشارح أن علي بن مهديّ هو الكسرويّ وإنّما يقول تارة : أنشد علي بن مهديّ، وأخرى يقول : أنشدنا علي بن مهديّ أو ابن مهدي . فإن كان هو الكسروي على ما أورده الدكتور فقد كان هذا العلم حيّا قبل سنة ٢٨٩هـ، ومعنى هذا أن أبا هلال آنذاك لم يولد بعد، وهذا يؤيد ما قلناه من أن السند ليس كاملاً . وقد بيّن هذه النقطة الباحث علي مشرى[3] .

أمّا ما ذهب إليه في **دليله السادس** من أنَّ الشّارح ينقل عن أبي مسلم محمد بن بحر فهذا صحيح، فقد ورد النقل عنه في موضعين من هذا الشرح هما ص١٢٠ ، ١٤٥ ، ولكن ما الغريب في هذا النقل، فالشارح ينقل عن كثير من العلماء، فهل هذا يعد دليلاً ؟

أما أنا فلا أرى أي دليل فيه، فلم يكن محمد بن بحر أحد شيوخ أبي هلال ثمّ إنّ الشّارح نقل عن كتابه، وقد وضحت ذلك في موطنه .

---

(١) ينظر تاريخ الأدب العربي ٢/ ٢٥٠ .

(٢) أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة ص ٧٣ .

(٣) السابق ص ٧٤ .

كما يذكر الدكتور الجبوري في **دليله السابع** أنّ للشارح كتاباً في تهذيب غريب الحديث[1] ولم يذكره أحد من مترجميه .

وفي الحقيقة أن الشارح قد أحال إلى كتابه هذا وإلى غيره من مؤلفاته كتفسير القرآن الكريم[2] وكتابه في الأمثال[3] والمثلث[4] وليس في مؤلفات أبـي هلال كتاب في غريب الحديث، ولم يرد عنه ذكر في بقية مؤلفاته، ولم يذكره أحد من مترجميه، كما ذكر الدكتور الجبوري، وهذا لا يلزم فكتب التراجم لم تحص جميع مؤلفات العلماء .

واختتم أدلته بقوله : إن أسلوب الشارح يقطع كلّ شك في نسبته إلى غيره إذا ما قورن بكتبه الأخرى .

وقول الدكتور هذا لم يُبينه، فكان من الواجب عليه توضيح هذا القول بالأدلّة العلمية التي تثبت صحة قوله ومراده من الأسلوب؛ ولكنه سكت عن هذا .

فإن كان « يريد صياغتهما للعبارة وطريقتهما في عرض المادة اللغوية فهذا أمر طبيعي »[5] فالمادة اللغوية واحدة عند أبي هلال وغيره من اللغويين، والمصدر واحد وهو أئمة اللغة، ومع ذلك وجدنا اختلافاً في تناول المادة اللغوية، والأمثلة على هذا كثيرة، من بينها عَرْض الشّارح في هذا الكتاب لبيان مادة (شلا) وكذلك عرض لها العسكري في أحد مؤلفاته :

فقال الشارح عند بيانه لقول ثعلب : (أشلَيْتُهُ على الصيد) « بمعنى : أغريتُهُ، وذلك خطأ عند عامّة العلماء، ويقولون : أشليت معناه : دعوت لا غير وينشدون قول الراجز :

(١) ذكر الشارح هذا الكتاب في المواضع التالية : ص ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، ٣٧٧ ، ٤١٧ .

(٢) السابق ص ٤١٥ ، ٦٤٩ .

(٣) السابق ص ٦١٥ .

(٤) السابق ص ٣٩١ .

(٥) أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة ص ٧٦ .

أشليت عنَزْي ومسحت قَعْبي
ثُمّ تهيَّأتُ لشُرب قأب

وقد أجاز بعضهم أشلى بمعنى أغرى أنشدني بعض الأدباء . . »[(١)] .

وقال العسكري عند بيانه معنى هذه الكلمة : « . . . ومنه يقال : أشلى كلبه على الصيد، كأنه ألقى شلوه على شلوه ، وقيل أشلى عَلَيَّ، لأنه بمعنى ألقى، وردّه بعضهم، وهو عندنا صحيح قال الشاعر . . . »[(٢)] فهذا مثال لاختلاف طريقتهما في بيان معنى المادة اللغوية وهذا لا يمنع من اتفاقهما في مواضع أخرى .

وأما إن كان يريد تشابه عموم الآراء الواردة في هذا الشرح مع آراء العسكري في بقية مؤلفاته فهذا أمرٌ من المؤكَّد أنّ الدكتور لم يتحقق منه؛ لأن الآراء الواردة في أثناء هذا الشرح تتباين مع آراء أبي هلال، والأمثلة على هذا جد كثيرة وقد ذكر الباحث علي مشري[(٣)] جزءاً منها . ومن أشهرها :

(١) ظاهرة الترادف .

من المعلوم أن هذه الظاهرة اللغوية لا يقرها أبو هلال العسكري، ومن أبرز الأمثلة على ذلك تأليفه في الفروق اللغوية، وإن ورد في بعض مؤلفاته ما يوحي أنه يُقرُّ هذه الظاهرة، فإنَّهُ محمول على ما استقر عنه من القول بالفروق. فهو يرى : « أن كل اسمين يجريان على معنىً من المعاني ، وعين من الأعيان، في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلاّ لكان

(١) ص٦٩٤ ، ٦٩٥ .

(٢) المعجم في بقية الأشياء ص١٠٢، وأنظر بيان مادة حصر في هذا الشرح ص ١١٩، والفروق في اللغة ص ١٠٧ .

(٣) أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة ص ٧٧ ، ٧٨ .

الثاني فضلاً لا يحتاج إليه »[1] ويقول أيضا : « وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد »[2] .

وقد جاء في بعض مؤلفاته ما يوحي بالترادف كقوله : « رَجُلٌ مُلْصَق وَمُسْنَدٌ وزنيم وسنيد ودعيٌّ كلّ ذلك سواء »[3] .

ويدل على تفريقه بين دلالات الكلمات قوله : « الخمرة مؤنثة، ويقال لها : القهوة والشَّمول والقرقف والعقار والمدام والمدامة والرحيق . . . »[4] ثم بدأ في بيان معنى كل اسم من أسمائها على حدة فقال في الشَّمول: « وسميت شمولاً؛ لأن لها عصفة كعصفة الشمال، وقيل لأنها تشمل القوم بريحها » وقال في القرقف : « لأنَّ شاربها يُقَرْقِفُ إذا شربها، أي : يتقبَّض » . وكذلك الشأن في بقية ما أورده .

أمَّا إذا انتقلنا إلى الشارح فنجده في الغالب لا يقول بالفروق الدلالية بين الكلمات، ومن ذلك بيانه لقول ثعلب : « شرعت لكم في الدين شريعة» حيث قال: « اعلم أن أصل هذا الكتاب كله القصد، وقيل الفصل، وهما يتقاربان. . . وقال قوم: الشرعة والمنهاج بمعنى واحد، قيل: وكُرِّر بلا خلاف بين اللفظين»[5] .

على حين أن العسكري اعتمد على تفريق المبرد حيث يقول « فعطف شرعة على منهاج، لأن الشرعة لأول الشيء، والمنهاج لمعظمه ومتسعه »[6] .

(١) الفروق في اللغه ص ١٣ .
(٢) الفروق في اللغة ص : ١٤ ، ١٥ .
(٣) التلخيص ص ١١٨ .
(٤) السابق ٥٠١ ، ٥٠٢ .
(٥) ص ٣٤٢ فما بعدها .
(٦) الفروق في اللغه ص ١٣ .

وقد أورد الشارح بعض أسماء الأشياء كأسماء العسل مثلاً فذكر من أسمائه: الضَّرَب، والطِّرم، والخِيم، والسنوت، دونما تعليق على الفرق بين مدلولات هذه الأسماء، وكذلك عند بيانه لأسماء الدلو[1] وغيرها من الأمثلة.

(٢) المشترك:

ينكر أبو هلال هذه الظاهرة ـ أيضاً ـ في اللغة إلاّ ما ندر وقلّ، فيرى أنَّه «لا يجوز أن يدلّ اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتّى تضاف علامة لكل واحد منهما، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل وألبس على المخاطب، وليس من الحكمة وضع الأدلَّة المشكلة، إلا أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علّة، ولايَجيءُ في الكلام غير ذلك إلاّ ما شذَّ وَقلّ..»[2].

أمّا شارح الفصيح فيرى خلاف ما يراه أبو هلال حيث يقول: «وقد تجيء الكلمة لمعنى ومثلها لمعنى يخالفه...»[3].

ومن بين ما مثّل به قوله: «والأُمّة: القامة... والأمّة الجماعة من الناس... وفُلان أُمّة؛ إذا كان يقوم مقام جماعة»[4].

ويقول عند شرحه لقول ثعلب: (عصفور): «العُصْفور: هذا الطائر المعروف، والعصفور: قطعة من الدِّماغ... والعصفور: شِمْراخ وجه الدّابَّة ما يَبْلُغ الخَطْم، والعصفور: عظم ناتئ تحت العين من وجه الفرس..»[5].

والأمثلة كثيرة سنعرض لبعض منها عند بيان آراء الشارح.

---

(١) ص ١٩٧ـ١٩٨.

(٢) الفروق في اللّغة ص١٤، ١٥.

(٣) شرح الفصيح ص ٢٩٤.

(٤) السابق ص ٥٣٧.

(٥) السابق ص ٥١٧ـ٥١٨.

(٣) الأضـداد :

وكما ينكر أبو هلال ظاهرتي الترادف والمشترك في اللّغة ينكر ورود الأضداد من باب أولى، يتمثل هذا الإنكار في قوله : « وكما لا يجوز أن يدلّ اللفظ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللّفظان يدلاّن على معنىً واحد؛ لأنّ في ذلك تكثيراً للّغة بما لافائدة فيه»(١) .

أمـا شـارح هـذا الكتـاب فيـرى أنّ الكلمـة تجيء « لمعنـى ومثلهـا لمعنـى يضـاده . . »(٢) .

فموقفهما واضح من هذه الظاهرة والظاهرتين السابقتين. وإن وُجِدَ في مؤلفات أبي هلال ما يوحي بوجود هذه الظواهر في اللغة فيُحمل هذا على ما ورد عنه في أصل الوضع .

ومِمّا مثّل به شارح الفصيح على هذه الظاهرة قوله : « والبيع يكون بمعنى الأخذ وبمعنى الإعطاء . . »(٣) .

(٤) فعل وأفعل :

ينكر أبو هلال مجيء فعل وأفعل بمعنى واحد، يدلّ على ذلك قوله : « ولا يجوز أن يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، كما لايكونان على بناء واحد، إلاّ أن يجيء ذلك في لغتين، فأمّا في لغة واحدة، فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما ظنّ كثير من النحويين واللغويين . . . »(٤) .

---

(١) الفروق في اللغة ص١٤، ١٥ .

(٢) شرح الفصيح ص ٢٩٤ .

(٣) السابق ص ٤٢٧-٤٢٨ .

(٤) الفروق في اللغة ص ١٥ .

على حين نجد الشارح يُجَوِّز في مواضع من هذا الشرح مجيئهما بمعنى واحد، فيقول مثلاً : « أصحت السماء : إذا انقطع غيمها تصحي إصحاء ويجوز فيه صَحت بغير ألف، وكذلك كلّ ما يضاف إلى السماء من الأفعال يجوز فيه فعل وأفعل، كقولهم: رعدت السماء وأرعدت، وبرقت وأبرقت . . . »[1] .

ومن ذلك قوله: « حسّ وحسه وأحسّه بمعنى واحد »[2] .

(٥) الضرورة الشعرية :

يستقبح أبو هلال الضرورة الشعرية ولا يرتضيها ، يتمثل هذا في قوله : « وينبغي أن تجتنب ارتكاب الضرورات، وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية فإنها قبيحة تَشين الكلام، وتذهب بمائه، وإنّما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها، ولأنّ بعضهم كان صاحب بداية، والبدايةَ مزَلَّه وما كان أيضاً تُنْقَد عليهم أشعارهم، ولو قد نُقِدت وبهرج منها المعيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة، ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها »[3] .

أمّا شارح هذا الكتاب فيجوز الضرورة على الإطلاق، يتضح هذا من قوله: « والشعر موضع ضرورة يحسن فيه مالا يحسن في غيره؛ لأنّ الوزن والنظم يُحَسِّنان ما يعرض فيه من قصر الممدود ، وتخفيف المشدّد وتشديد المخفَّف »[4] .

ويقول : « والشعر موضع الضرورة ويجوز فيه ما لا يجوز في غيره »[5] .

وقال أيضاً عند استشهاده ببيت رُؤْبَةَ :

---

(١) شرح الفصيح ص٧٥ فما بعدها وَ١٨٩ ، وقارن المثال في الفروق في اللغة ص ١٥ .

(٢) شرح الفصيح ص٢٠٠، ٣٧٤ .

(٣) الصناعتين ص ١٥٦ .

(٤) شرح الفصيح ص ٥٠٩ ، ٥١٠ .

(٥) ينظر ص ١٤٤ .

وشَفَّهـا اللَّـوحُ بمـأزولٍ ضَـيَقْ

« فلا تحسبنها لغة ، وإنما قال كذلك لضرورة الشّعر ، والشعر موضع ضرورة، والشاعر يجوز له في الشعر ما لايجوز لغيره في الكلام من تشديد المخفّف. . . »[١] فالخلاف بين الرأيين واضح لايحتاج إلى تعليق.

(٦) ويرى أبو هلال أن الهاء لا تدخل في جديد إلاّ شاذاً ونادراً[٢] ، وهذا عكس مايراه الشارح حيث يرى أن لحاق التاء لغة، واحتج بذكر سيبويه لها[٣] .

ومن خلال ماسبق اتضح لنا مدى التباين بين آراء العالمين، صحيح أن بعض العلماء قد يعدل عن رأي من الآراء ، ولكن أن يرجع في جُلّ أرائه فهذا ما لا أظنه.

(٧) كما أنَّ أبا هلال لم يرتض بعض آراء ثعلب، بل خطأه في بعضها على حين أقرَّ الشارح هذه الآراء، فهما على طرفي نقيض، فنرى العسكريّ يقول : « . . . وقول صاحب الفصيح : لهيت عن الشيء : إذا تركته غلط، ألا ترى أنّه لايقال لمن ترك الأكل بعد شبع، أو الشرب بعد الرّي، إنّه لهي عن ذلك . وأصله من اللهو ميل الانفعال والمطاوعة »[٤] .

على حين نجد الشارح يُقِرّ ما ذكره ثعلب، ولم يحكم عليه بالغلط عند بيانه لمعنى المادة فيقول : « لهيت من الشيء وعن الشيء : إذا تركته ألهي لُهِيًا . . . وألهيت فلاناً ولهيته : إذا شغلته عنك »[٥] .

---

(١) السابق ص ١٦٨-١٦٩ .

(٢) التلخيص ١/ ٢١٥ .

(٣) شرح الفصيح ص ٥٩٥ ، والكتاب ١/ ٦٠ . وقد ذكر هذه اللغة الفّراء وغيره . ينظر الزاهر ١/ ١١٤ .

(٤) الفروق في اللغة ص ٢٧٩ .

(٥) ينظر ص ٢٣٩ .

(٨) واعترض أبو هلال على ثعلب في قوله : إنّ الصفو والصفوة لغتان يتمثل هذا في قوله : « . . . ولو كان الصفوة والصفو لغتين على ماذكر ثعلب في الفصيح لقيل : محمد صلى الله عليه وسلم صفو الله كما قيل : صفوة الله »(١) .

إلاّ أن الشارح أقرّ ما ذهب إليه ثعلب ، ولم يقل بالفرق بين معنى الكلمتين فيقول : « وهو صفو الشيء وصفوته . يقال : صَفْوٌ وصفوة فإذا حذفت الهاء فتحت الصاد فقلت : صفو الشيء يعني : خالصه »(٢) .

(٩) كما يرى أبو هلال أنّ المناوأة ليست بمعنى المعاداة كما ذكر ثعلب على حين نجد أنَّ الشارح يقرّ هذا المعنى دونما اعتراض فيقول العسكري : « وقال صاحب الفصيح : تقول : إذا ناوأت الرجال فاصبر ، أي : عاديت وهي المناوأة وليست المناوأة من المعاداة في شيء ، ألا ترى أنّه يجوز أن يعاديه ولا يناوئه »(٣) .

---

(١) الفروق في اللغة ص ٢٧٩ .

(٢) ينظر ص ٦٣٩ .

(٣) الفروق في اللغة ص ١٢٥ ، وقارن هذا الشرح ص ٢٥٢ .

المبحث الثالث : نسبته إلى أبي عليّ الأهوازيّ ودفع صحة هذه النسبة

بعد أن دفع الباحث علي مشري صحة نسبة هذا الكتاب إلى أبي هلال قال : أغلب الظنّ أنّ هذا الشرح للأهوازي، مستنداً في ذلك على تردد عبارة (قال أبو علي) في أثناء هذه النسخة، وبعض الأدلة التي لاتعدو أن تكون قرائن واحتمالات لايقطع بها دليل، فلم تزل النسبه في دوائر الظن، والظن شيء والعلم شيء آخر.

أدلة الباحث علي مشري :

بعد أن عرضنا لأدلة الدكتور الجبوري ودفع هذه الأدلة فسبيلنا الآن عرض ماذكره الباحث علي مشري من أدلة غلّب الظن من خلالها أن الشارح هو أبو علي الأهوازي :

١ ـ يقول : إنّ ياقوتاً نصَّ على أنَّه كان أحد تلاميذ أبي أحمد العسكري.

٢ ـ ذكْر المترجمين له بأنه مُحَدِّثٌ، ومقرئ، ولغوي، ولد في منطقة أبي أحمد سنة «اثنتين وستين وثلاثمائه، وقدم إلى دمشق سنة إحدى وتسعين وثلاثمائه واستوطنها حتى وفاته، ولعل في هذا مايكشف لنا سبب ورود جملة (بلدة دمشق) في الصفحة الأولى من المخطوط إلى جنب عنوانها . . .»[(١)] .

وأودّ قبل البدء في الردّ على الباحث أن أُعَرِّف بأبي عليّ بالأهوازيّ.

هو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي المقرئ «صاحب التصانيف المشهورة. قال ابن عساكر: قدم دمشق في ذي الحجة سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة وسكنها، وقرأ القرآن بروايات كثيرة وأقْرأه، وصنف كتاباً في القرآن، وحدث عن خلق كثير، منهم نصر بن أحمد المَرْجِيُّ، وأبو حفص الكتَّاني، والمعافى بن زكريا بن طرار . . .»[(٢)] .

---

(١) أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة، ص ٧٩ .

(٢) معجم الأدباء، ٩/ ٣٤ـ٣٩ .

وَذُكِر أنّ من كتبه (كتاب البيان في شرح عقود أهل الإيمان، أودعه أحاديث منكره، كما صنّف الكثير في القراءات كالموجز والوجيز وجمع في ذلك شيئاً كثيراً)[1] . ولم يذكر الذهبي أنَّه من بين علماء اللغة، أو أنّه صنّف فيها.

ومن خلال ترجمته المختصره أعلاه نلحظ مايلي:

١ ـ عناية الأهوازيّ بالقراءات وعلومها، والحديث وعلومه .

٢ ـ عدم ذكر أحدٍ من المترجمين له أنّه شرح الفصيح .

٣ ـ أن الكتب التي أحال إليها الشارح في هذا الشرح لم تذكر كتب التراجم أنها من بين مؤلفاته .

وفي ضوء ما سبق فإنّ ما قدّمه الباحث علي مشري من أدلة – إن صح التعبير – لا تعدو أن تكون قرائن لا تقوم عليها نسبة كتاب إلى مؤلفه، وهو مجتهد حيث لم يكن هذا العمل من صميم بحثه.

فقول الباحث إنّ الأهوازي كان تلميذاً لأبي أحمد وأنه يذكره في تصانيفه ليس دليلاً يعتمد عليه في نسبة كتاب، فكم من العلماء الذين لـم يتلمـذوا على أبي أحمد ويذكرونه في تصانيفهم، فعلمه حق مشاع بين خلف الأمة.

وأما دليله الآخر الذي يذكر فيه أن الأهوازي قدم إلى دمشق وتوفي بها، وأن الورقة الأولى من النسخة دُوِّن عليها عبارة (بلدة دمشق)، فهذه العبارات والتملكات التي على النسخة لا تعني ماذكره الباحث؛ لأن تملك النسخة لا يلزم أن يكون مؤلفها من نفس البلاد، فجُلّ الكتب القديمة عليها العديد من التملكات الخاصة ببلاد الحجاز والأندلس ومؤلفوها من الشام أو العراق .

(١) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ٣٢٢ـ٣٢٥ . وانظر حاشية المحقق .

ولا أُريد أن أطيل في الردّ على هذه النسبة التي لم يرد في أثنائها دليل علميّ واضح، وإنما هو ظنٌّ من الباحث كما ذكر . ولعل سبب ظنه قول أبي علي ست مرات في الكتاب وفي آخر موضع قال: « قال أبو علي رحمه الله » فهل يعقل أن يقول المؤلف عن نفسه هذا ؟! .

كما تردد في النسخة ذكر الشيخ أبي علي وذلك في خمسة مواضع . وقد حاولت جاهداً تتبع هذه الأقوال لعلّي أخرج منها بفائدة تعين على تجلية الحقيقة فوجدت أنّ بعض النصوص المصدرة بقول أبي علي في كتب أبي علي القالي ونصًا واحداً منها في كتاب من كتب الشيخ أبي علي الفارسي ، ونصًا آخر في شرح الحماسة للمرزوقي ، وبيان هذه النصوص كما يلي :

قال شارح الفصيح : « قال الشيخ أبو علي : لا يجوز ديوان بالفتح أصلاً لأنه لو كان كذلك لأدغم ، فقيل : ديان، كما تقول: ديار وقيام وهو فيعال من دار يدور، وقام يقوم »(١) ، وينظر معنى هذا النص في التكملة(٢) ، لأبي عليّ الفارسي .

كما ورد في هذا الشرح عند بيان الشارح لكلمة (عدا) قوله: « قوم عدا » للغرباء ولا واحد من لفظه قال الشيخ أبو علي وأنشدنا ابن مهدي .

إذا كنت في قوم عِداً لست منهم فكُل ماعُلِفت من خبيث وطيِّب(٣)

وقد أورد أبو علي القالي في كتابه المقصور والممدود (٤) تفسير الكلمة واستشهد على قوله بالشاهد نفسه، فلعلّه هو .

---

(١) شرح الفصيح ص ٤٣٣ .

(٢) ص ٢٦٠ .

(٣) ص ٣٥٥ .

(٤) ص ١٥٢ .

كما عرض الشارح لبيت قيس بن الخطيم :

إذا جاوز الإثنين سرٌّ فإنّه ... بنثٍّ وتكثيرِ الوشاةِ قمينُ

ثم قال : « قال الشَيخ أبو عليّ وأنشدني ابن مهدي « إذا جاوز الثنتين» وقال : يعني الشفتين[(١)] .

وجاء في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي بعد إنشاده هذا البيت قوله : « وقد قيل في الاثنين من هذا البيت أراد به الشفتين »[(٢)] . فلعلَّ الشيخ المشار إليه في النصّ السابق هو المرزوقي والمرزوقي لم يرو عن ابن مَهْديّ .

أما بقية النّصوص المنقوله عن أبي علي فالراجح الذي يَقْرب من درجة اليقين أنه أبو علي الحسن بن المُظَفَّر النيسابوريّ، حيث نصَّت كتب التراجم على أنّه « كان مؤدب أهل خوارزم في عصره، ومخرجهم وشاعرهم ومقدمهم، والمشار إليه منهم، وهو شيخ أبي القاسم الزمخشري قبل أبي مُضر »[(٣)] .

وقد أشار ياقوت عند ترجمته للزمخشري أنّه من شيوخه، إلاّ أنه أورده باسم (أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوريّ)[(٤)] .

وحقيقة الأمر أن هذا خلط وقع بتقديم : (الحَسن) على (علي) وصحَّة العبارة هي : أبو علي الحسن بن المظفر . . . كما ورد في ترجمته ولعل هذا التقديم والتأخير من المؤلف نفسه؛ لأنه ذكره هنا عرضاً ضمن ترجمة أخرى، أو لعلّ السبب من ناسخ الكتاب.

والذي يبدو لي أن هذا الخلط قد اعترى ترجمة هذا الرَّجل من قبل ياقوت انظر إليه يقول : « مات أبو علي الحسن بن المظفر الأديب الضرير النيسابوريّ ثم

---

(١) ص ٣٥٤ .

(٢) ٣/ ١٢١١ .

(٣) معجم الأدباء ٩/ ١٩١ ، وانظر : بغية الوعاه ١/ ٥٢٦ . والوافي بالوفيات ١٢/ ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٤) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٧ .

الخوارزميّ في الرابع من شهر رمضان سنة اثنتين وأربعين وأربعمائه »[١] ، ثم يقول بعدها بقليل : « وهو شيخ أبي القاسم الزمخشري قبل أبي مضر »[٢] فكيف يكون شيخه والزمخشري مولود سنة (٤٦٧ هـ) هذا شيء، وشيء آخر أنَّ الحسن بن المظفر ألّف كتاباً في (محاسن من اسمه حسن) وهذا يُؤْنس أو يُرَجِّحُ أن اسمه الحسن .

والغريب أيضاً قوله إنّ للحسن بن المظفر « ولداً اسمه عُمَر وكنيته أبو حفص، أديب فقيه فاضل . . . . . مات أبو حفص هذا في شعبان سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة »[٣] أي : بين وفاته ووفاة والده تسعون عاماً؟

وقد تناقلت كتب التراجم[٤] هذا الخلط ؛ لأنها نقلت عن ياقوت في الموضعين .

فلعل سنة وفاة الحسن بن المظفر بعد هذا التاريخ أي قرابة (٤٩٢ هـ) والله أعلم .

كما أنَّ الزمخشري لم يُشر إليه في هذا الكتاب وحده بل أشار إليه في كتابه الفائق[٥] والمحقق سكت عن ذلك فلم يوضح لنا من هو أبو علي هذا ؟!

(١ ، ٢) السابق ١٩/ ١٢٧ .

(٣) معجم الأدباء ٩/ ١٩١ .

(٤) ينظر بغية الوعاه ١/ ٥٢٦ .

(٥) ١/ ٢٤٢ ، ٢/ ٢٣٦ .

المبحث الرابع : شرح الفصيح للحسن بن أحمد الاسترابادي

قبل أن أبدأ الحديث عن هذا الكتاب أودّ أن أُعرّف بهذا العالم من خلال ما أوردته كتب التراجم .

قال عنه ياقوت : « أبو علي النحوي اللغوي الأديب الفاضل حسنة طبرستان وأوحد ذلك الزمان وله من التصانيف كتاب شرح الفصيح ، كتاب شرح الحماسة »[١] .

وذكر التهانوي[٢] أنّ وفاته كانت سنة « ٧١٧ هـ » . وقد بذلت الجهد في سبيل العثور على ترجمة وافية له فلم أتمكن .

أما سبب ذكر هذا الكتاب في هذا الموطن فمرده وقوفي على نصين يُنسبان إليه في كتابه شرح الفصيح ، ذكرهما البغدادي في مؤلفين من مؤلفاته : أحدهما في شرحه أبيات مغني اللبيب ، والآخر في حاشيته على شرح بانت سعاد وهذان النصان هما :

قال البغدادي : « . . . وقال الاسترابادي في شرح الفصيح : قوله أوطأتني عشوة ، والعامّة تقول : عَشوة بالفتح ، قال ابن الأعرابي وأبو عبيدة : هي لغة ، وكذلك العُشوة ، بالضم ، ومعناها : الظُّلمة ، أي : خدعتني وغررتني وأدخلتني ظلمة لا أهتدي إليها ، والعامة تخطيء من وجه آخر ، تقول : أوطيتني وهذا غلط ، وربما قالوا : أغطيتني عشوة ، وهذا لا يجوز ، والعشوة : الظلمة ومنه العشا في العين ، والعشا : وقت الإظلام »[٣] .

وقد ورد هذا النص في هذا الشرح حيث قال شارحه : « قوله : أوطأتني عشْوة والعامة تقول : عَشوة بالفتح . قال ابن الأعرابي وأبو عبيدة : هي لغة . وكَذلك العُشوة ، بالضم ، ومعناها : الظلمة ، أي : خدعتني وغرَّرتني وأدخلتني ظلمة لا أهتدي إليها . والعامة تخطيء من وجه آخر فتقول : أوطيتني ، وهذا

(١) معجم الأدباء ٨/ ٥ ، وانظر بغية الوعاة ٢/ ٤٩٩ ، ومعجم المؤلفين ٣/ ١٩٦ .

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٢٧٣ .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٤/ ٨٨ .

غلط، وربما قالوا: أغطيتني عشوة، وهو لا يجوز. والعِشْوة: الظلمة، ومنه العشا في العين. والعشاء: وقت الإظلام »[1].

وقال أيضاً عند بيان معنى قوله: « وهو الذي تبطل عنده الدماء » « كذا قون البغدادي بالتفسيرين، وحكاهما الاسترابادي في شرح فصيح ثعلب »[2].

وجاء في هذا الشرح عند بيان قول ثعلب: « ورجل بَطَلٌ، أي: شجاع . . . » قول الشارح: « . . . وإنما سمِّي الشجاع بطلاً؛ لأنّ الدماء تبطل عنده فلا يدرك عنده ثأر لشجاعته . . . »[3].

وممّا سبق يتضح لنا ما يلي:

١ ـ عدم تحديد كتب التراجم لوفاة الاسترابادي التحديد الدقيق، فكيف تكون وفاته سنة « ٧١٧ هـ » وقد ترجم له ياقوت في معجم الأدباء؟ وكيف نقل اللبلي عن هذا الشرح والاسترابادي جاء بعده.

فلعل الاسترابادي من علماء القرن الخامس الهجري وليس الثامن كما رجّحه فؤاد سزكين، إذ ذهب إلى أنه توفي قبل سنة خمس وستين وأربعمائة.

٢ ـ لم تذكر كتب التراجم أن الاسترابادي ألّف في غريب الحديث والتفسير والأمثال وغيرها مما أورده المؤلف في هذا الشرح.

٣ ـ لم تذكر كتب التراجم أن الأعلام الذين وردوا في هذا الشرح من بين من تلمذ عليهم الاسترابادي أو روى عنهم.

٤ ـ إذا كان البغدادي قد نقل النصين السابقين ونسبهما إلى الاسترابادي فقد أورد اللبلي وغيره نصوصاً كثيرة نُقلت عن هذا الشرح ـ وقد بيّنت ذلك في موطنه ـ واللبلي قريب من عصر الزمخشري ويوثق مروياته.

(١) شرح الفصيح ٤٤٤.
(٢) حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٢/ ٧٩.
(٣) شرح الفصيح ٣٠٢.

٥ ـ كما أن النصوص التي أحال عليها الشارح إلى بقية مؤلفاته وقفت عليها في مؤلفات الزمخشري .

أما فيما يتعلق بالنصين اللذين أوردهما البغدادي فلعل الزمخشري نقلهما عن شرح الاسترابادي ولم يُشر إلى كتابه ، وهذه عادة جرى عليها بعض العلماء . أو أن الزمخشري نقل من مصادر أخرى وافق فيها الاسترابادي، أو نقل من مصادره؛ لأنّ ما يُنسب إلى أبي عبيدة وابن الأعرابي مشهور تتداوله كتب اللغة ، ويتناقله المؤلفون فيها خلفاً عن سلف .

وربما كُتب على الورقة الأولى من النسخة التي كانت بين يدي البغدادي اسم الشارح خطأ، خاصة وأن النسخة كانت مضطربة تماماً وقد وضّحت ذلك في موطنه من الدراسة . فالاحتمالات التي تدفع صحة نسبة الكتاب إلى الاسترابادي كثيرة وليس بين أيدينا من الأدلة ما نستند إليه في إثبات صحة نسبة هذا الكتاب له ، فلعل الأيام تكشف لنا أدلة جديدة .

٦ ـ ثم إن ما ذكره البغدادي لا ينهض لمدافعة الأدلة والقرائن التي تؤيد نسبة الكتاب إلى الزمخشري .

المبحث الخامس : نسبة الكتاب إلى مؤلفه

لقد تتبعت هذا الشرح وقرأته مرات عديدة، ثم جمعت كل ما يتعلق بموضوعه ككتب اللغة عامّة وشروح الفصيح خاصة، المطبوع منها والمخطوط فقرأت جلّها قراءة متأنية بغية الوصول إلى مؤلف هذا الكتاب، فتحصّل لديَّ عددٌ من الأدلّة العلمية التي أحسب أنها تكفي لنسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه .

وبعد حصرها ترجَّح عندي أنَّ هذا الكتاب لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ، وليس لأبي هلال كما زعم الدكتور الجبوريّ، ولا لأبي علي الأهوازيّ كما ظنّ الباحث علي مشري، وبيان هذه الأدلة على النحو التالي :

أولاً : النصوص المنقولة عن هذا الكتاب:

بلغت النصوص المنقولة عن هذا الكتاب خمسةً وسبعين نصاً منها ثلاثة وسبعون نقلها اللبلي في كتابه : (تحفة المجد الصريح) .

كما نقل عنه شهاب الدين الخفاجيّ (١٠٦٩ هـ) والزبيدي (١٢٠٥ هـ) وهذا ما سأعرض له بعد بيان النقول الموجودة في تحفة المجد الصريح .

عزا اللبلي جميع النصوص المشار إليها إلى الزمخشري وذلك في القطعة التي وصلت إلينا من كتابه تحفة المجد الصريح في نسختيها، النسخة الحمزاوية ونسخة دار الكتب، وعموم هذه النصوص نقلها نصّاً عن هذا الكتاب، كما نقل عنه أيضاً بعض النصوص دونما عزو إليه، فاكتفيت بالإشارة إلى النصوص التي عزاها وبعض النصوص غير المعزوة أشرت إليها في مواطنها من هامش الكتاب .

ونظراً لكثرة هذه النصوص فسأكتفي هنا بإيراد نماذج منها، ومقابلتها مع النصوص الموجودة في هذا الكتاب لتتضح الصورة، ومن ثم أُشير إلى مواضع بقية النقول، ولولا خشية الإطالة لأوردت جميع هذه النصوص المنقولة .

١ ـ فمن ذلك قول اللبلي : « قال الزمخشري في شرحه لهذا الكتاب ينمي بالياء اختيار نقلة أهل اللغة كالفراء والكسائي وأبي عبيدة وأبي زيد »[(١)] .

(١) تحفة المجد الصريح ورقة (٩) .

وجاء في هذا الشرح قوله : « . . ينمي بالياء اختيار نقلة اللغة كالفراء والكسائي وأبي عبيدة وأبي زيد »[1] .

٢ - وقول اللبلي : « قال الزمخشري في شرحه : يقال أشرقت الشمس وأشرق الله الشمس ، اللازم والمتعدي بلفظ واحد . قال : وقال قوم : شرقت الشمس وأشرقت بمعنى واحد ، كقولهم : ضاء وأضاء ، ونَار وأنار ، وفي ضده : دجا وأدْجَى وعسى وأعسى »[2] .

وقد ورد هذا القول بنصه حيث قال الشارح : « . . . يقال : أشرقت الشمس وأشرق الله الشمس اللازم والمتعدي بلفظ واحد ، وقال قوم : شرقت الشمس وأشرقت بمعنى واحد ، كقولهم : ضاء وأضاء ، ونار وأنار . وفي ضده : دجا وأدجى ، وعسى وأعسى »[3] .

٣ ـ وقال اللبليّ : « وفرَّق الزمخشري بين الغيظ والغضب فقال : الغيظ على من لاتقدر عليه ، والغضب على من تقدر عليه . يقال : غضب السلطان على رعيته ، واغتاظ الغلام على سيده . قال : وهذه الكلمة بالظاء وهي لغة أهل الحجاز ، وتميم تقول : بالضاد ، قال الشاعر :

إلى الله أشكو من خليلٍ أودُّه ثلاث خصال كلها لي غائض

وهذا كقولهم : فاضت نفسه بالضاد والظاء ، وأنكر الأصمعيُّ ذلك . . . فأمّا الغيض بالضاد فهو النقصان ، يقال : غاض الماء : إذا نقص »[4] .

وجاء في هذا الشرح قوله : « والغيظ على من لا تقدر عليه ، والغضب على من تقدر عليه . يقال : غضب السلطان على رعيته ، واغتاظ الغلام على سيده وهذه الكلمة بالظاء وهي لغة أهل الحجاز ، وتميم تقول : بالضاد ، وقال الشاعر :

(١) ص ١١ .

(٢) تحفة المجد الصريح (٢٢٩ ح) .

(٣) ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٤) تحفة المجد الصريح ورقة (١٣٤) وَ(١٤٧ ح) .

إلى الله أشكو من خليل أوده ... ثلاث خصال كلها لي غائض

وهذا كقولهم : فاضت نفسه بالضاد والظاء. وأنكر الأصمعي ذلك . . . فأمّا الغيض بالضاد فهو النقصان ، يقال : غاض الماء ؛ إذا نقص »(١) .

٤ ـ ويقول اللبلي في موضع آخر : « أنكره الزمخشري في شرحه وقال : ولا لغة فيه إلاّ الفتح ، قال : والعامّة تقول : غَوِيَ بالكسر وهو خطأ ، قال : وقرأ أبو الهذيل على ما أخْبَرَني ابن مَهْدي : « وَعَصَى آدَمُ رَبَّه فَغَوِي» قال : معناه أكْثَرَ من أكْلِ الشَّجَرَة حتَّى بشم ، لأن معنى غَوِيَ : بالكسر : أن يكثر الفصيلُ من لبن أُمِّه حتى يَبْشَم »(٢) .

وجاء في هذا الشرح قوله : « . . . ولا لغة فيه غير ذلك ، والعامّة تقول : غَوِيَ يغوى بهذا المعنى وهو خطأ ، لأن معنى غَوِيَ : هو أنْ يُكْثِر الفَصيلُ من لبن أمِّه حتَّى يَبْشَمَ ، وقرأ أبو الهُذَيل على ما أخْبَرَني ابن مهديٍّ «وعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوِي» قال : معناه أكثر من أكل الشجرة حتى بَشِمَ »(٣) .

٥ ـ كما قال اللبلي : « قال الزمخشري في شرحه : الدمع : الماء يجتمع في الجفن قبل أن يسيل ، فإذا سال فهو عبرة . قال الشاعر :

إلى الله أشكو دمعة تتحيَّر ... ولو قد حدا الحادي لظلّت تحدّر

ثم يتجوز في الدمع فيستعمل فيما فارق الجفن قال امرؤ القيس :

حتَّى بل دمعي محملي

وسميت العبرة عبرة لعبورها الأجفان ، والدمع يسمى بذلك لمفارقته مستقرَّه ، ويقال : سُمِّيَ بذلك لظهوره ، ومنه الشَّجَّةُ الدَّامعَةُ : إذا ظهر الدم منها»(٤) .

---

(١) ص ٩٩ .

(٢) تحفة المجد الصريح ورقة (١٤ ـ ١٥) وَ(١٧ ح) .

(٣) ص ١٣ ، ١٤ .

(٤) تحفة المجد الصريح ورقة (٢٦ ح) .

وجاء في هذا لشرح: « والدَّمع: الماء يجتمع في الجفن قبل أن يسيل، فإذا سال فهو عبرة قال الشاعر:

منهـــا مستهـلٌ ودامـع

فرَّق بينهما كما ترى، وقال آخر، وبَيَّنَ:

إلى الله أشـكو دمعة تتحـيَّر ولو قـد حدا الحادي لظلت تحدر

ثم يتجوز في الدمع فيستعمل فيما فارق الجفن، قال امرؤ القيس:

حتّى بـل دمعـي محمـلي

وسميت العبرة عبرة: لعبورها الأجفان، والدمع سمي بذلك لمفارقته مستقره من غير سيلان، ويقال: سمي بذلك لظهوره. ومنه الشّجّة الدامعة: إذا ظهر منها الدم »[(١)] .

٦ ـ وقال اللبلي: « قال الزمخشري في شرحه: ولا يقال لغير الإنسان يعطس إلاّ الهرّ خاصة. وكذلك قوله: خرج فلان قبل العطاس، يعنون: قبل الصبح، وأصله قبل انتباه الناس »[(٢)] .

وَقال الشّارح: « ولا يـقال لغير الإنسان يعطسُ إلاّ الهرّ خاصّه. ويقال: خرج فلان قبل العُطاس، يعنون: قبل الصّبح، وأصلَه قبل انتباه الناس »[(٣)] .

٧ ـ وقال أبو جعفر: «قال الزمخشري في شرحه: الخَفَر الذي هو الحياء تختص به النساء، لا يقال: خَفِر الرجل، ولكن يقال: خَفِرت المرأة »[(٤)] .

---

(١) ص١٧، ١٨ .

(٢) تحفة المجد الصريح ورقه (٤٧ ـ ٤٨) وَ(٥٢ ح) .

(٣) ص ٢٧ .

(٤) تحفة المجد الصريح (٢٤٤ ح) .

وجاء في هذا الشّرح : « فأمّا الخفر فهو : الحياء ، وتختص به النساء لايقال : خفر الرجل ، ولكن يقال : خفرت المرأه »(١) .

٨ ـ وقال اللبلي أيضا : « . . . وقال الزمخشري في شرحه : أهل الحجاز يقولون : سخن الماء وسخنت عينه بالضم فيهما جميعاً . وتميم يقولون : سَخُن الماء بالضم ، وسخنت عينه بالكسر تسخن بالفتح قال الشاعر :

فتسخن عينه عند التنائي ... وتسخن عينه عند التلاقي(٢)

ونفس النّص نجده في هذا الشرح فيقول الشارح : « أهل الحجاز يقولون : سخن الماء وسخنت عينه بالضم فيهما جميعاً ، وتميم يقولون : سَخُن الماء بالضم ، وسخنت عينه بالكسر ، يقال : سَخِنت عينه تَسخَن سُخْنَةً قال الشاعر :

فتسخن عينه عند التنائي ... وتسخن عينه عند التلاقي(٣)

٩ ـ كما قال اللبلي عند بيانه لمادة (سهم) : « قال الزمخشري في شرحه : تغير من حرٍّ أو سفر . ومن العرب من يجعل السُّهوم نفس الهزال ، ومنهم من يفرق بينه وبين الهزال ، قال الشّاعر :

وفي جسم راعينا سهومٌ كأنّه ... هزالٌ وما من قلّة الطّعم يُهزَلُ(٤)

وجاء في هذا الشرح : « . . . إذا تغير من حرٍّ أو سفر ، ومن العرب من يجعل السُّهوم نفس الهزال ، ومنهم من يفرق بينه وبين الهزال ، قال الشاعر :

وفي جسم راعينا سهومٌ كأنّه ... هزال وما من قلّة الطّعم يهزلُ(٥)

(١) ص ١٧١ ـ ١٧٢ .
(٢) تحفة المجد الصريح (٢١٩ ح) .
(٣) ص ١٤٩ .
(٤) تحفة المجد الصريح ورقم (٥٦) وَورقة (٦٢ ح) .
(٥) ص ٣٢ .

١٠ ـ وقال أبو جعفر : « قال الزمخشري في شرحه : والعامّة تقول: نتجت تنتج وهو خطأ بهذا المعنى إنما نتجها أهلها: إذا حضروها عند الولادة[١] .

وقال الشارح: « والعامّة تقول نَتَجَت تَنْتَج، وهو خطأ بهذا المعنى؛ إنما نتجها أهلها : إذا حضروها عند الولادة »[٢] .

وما هذه النصوص السابقة إلاّ غيض من فيض كما سبق أن ذكرت، أمّا بقية ما ورد من النصوص معزواً إلى الزمخشري في النسختين فيتضح من خلال الجدول التالي :

(١) تحفة المجد الصريح ورقة (١٥٥) .

(٢) ص ١١٧-١١٨ .

مواضع النصوص المنقولة من هذا الكتاب	مواضع النقل من نسخة دار الكتاب	مواضع النقل من النسخة الحمزاوية (*)	المـادة
١٥-١٦	ورقة ٢٢	–	عسى
١٨	ورقة ٢٥	–	رعف
١٩	ورقة ٢٧	–	عثر
٢٢	ورقة ٣٤	–	غبط
٢٣-٢٤	ورقة ٣٥	–	خمد
٢٥	ورقة ٣٩	ورقة ٤٣ ـ ٨١	نقم
٢٦	ورقة ٤٢	–	عمد
٢٧	ورقة ٤٣	ورقة ٤٧	هلك
٢٩	ورقة ٥٢	ورقة ٥٨	نكل
٣٠	ورقة ٥٣	ورقة ٥٩	أنكل
١٥٢-١٥٣	ورقة ٥٤	–	سبح عوم
٣٢	ورقة ٥٩	ورقة ٦٥	ولغ
٣٣	ورقة ٥٩	ورقة ٦٦	ولغ
٣٤	ورقة ٦١	–	أجن أسن
٤٣	ورقة ٧٠	–	سرط زرد
٤٣-٤٤	ورقة ٧١	–	زرد
٤٣-٤٤	ورقة ٧٢	–	زرد
٤٣-٤٤	ورقة ٧٢	–	لقم
٤٨-٤٩	ورقة ٧٨	–	شرق عضّ
٥٢-٥٣	ورقة ٨٥	–	نهك
٥٧ -٥٨	ورقة ٩٣	–	شلل
٥٩-٦٠	ورقة ٩٦	–	لجج
٦١	ورقة ٩٧	ورقة ١٠٧	وَدَدَ
٦١	ورقة ٩٨	–	وَدد
٦٥-٦٦	ورقة ١٠٥	ورقة ١١٤	برر
٧٥-٧٨	ورقة ١١٥	–	برق
٨٦	ورقة ١٢٣	ورقة ١٣٤	حرقص
٨٦-٨٧	ورقة ١٢٣	–	علف
١٠٠	ورقة ١٣٥	ورقة ١٤٨	نفى
١٠٤-١٠٥	ورقة ١٣٩	–	هيل

(*) ترقيم النسخة الحمزاويه هو ترقيم الباحث حيث إن النسخة غير مرتبة في الأصل ، وحدث فيها من الخلط والاضطراب مثل ما حدث في كتابنا هذا . وأُعيد ترتيبها بناء على ترتيب مواد الفصيح .

مواضع النصوص المنقولة من هذا الكتاب	مواضع النقل من نسخة دار الكتاب	مواضع النقل من النسخة الحمزاوية (٥)	المـادة
١٠٨-١٠٧	ورقة ١٤٣	ورقة ١٥٨	صيد
١١٠	ورقة ١٤٥	ورقة ١٦٠	ولـع
١١٧-١١٦	١٥٣	ورقة ١٧١	حلب
١٢١	١٥٩	–	نخي
١٢٢	١٦٠	–	لقى
١٩	–	ورقة ٣١	نفر
٤٣-٤٢	–	ورقة ٧٨	بلع
٤٨-٤٧	–	ورقة ٨٥	شمم
٥٨	–	ورقة ١٠٥	نفد
١٠٠-٩٩	–	١٤٧	غيظ غضب
١٠٧-١٠٦	–	١٥٧	جهد
١١٤-١١٣	–	١٦٥	وقص
١٢٦-١٢٥	–	١٨٥	ركض
١١٠-١٠٩	–	١٩٥	عنى
١٣٥-١٣٣	–	١٩٨	قرر
١٤٨-١٤٧	–	٢١٧	سخن
٤٥٧	–	٢٢٢	شوي
١٥٩-١٥٨	–	٢٢٩	شرق
١٦٠-١٥٩	–	٢٣٠	عيي
١٦١-١٦٠	–	٢٣٠	حبس
١٦٧	–	٢٤٢	ضيق
١٦٩-١٦٨	–	٢٤٢	ضيق
١٧٢-١٧١	–	٢٤٣	خفر
١٧٦-١٧٣	–	٢٤٦	حضر
١٧٦-١٧٣	–	٢٤٦	حضر
١٨٠-١٧٦	–	٢٤٩	كفأ
١٨٣-١٨٢	–	٢٥٧	عقد
١٨٤-١٨٣	–	٢٥٨	صفد
١٧٨-١٨٥	–	٢٦٠	لمـم
١٨٦	–	٢٦١	لمـم
١٨٩	–	٢٦٥	رعد ، برق
١٩٢-١٩٠	–	٢٦٨	قيل
١٩٢	–	٢٦٩	كنن

ولم ينفرد اللبليّ بالنّقل عن هذا الشرح، بل أخذ عنه شهاب الدين الخفاجيّ والزبيدي.

فيقول الخفاجي عند شرحه لكلمة (حسّ) نقلاً عن شرح التسهيل: «قال الزمخشري في شرح الفصيح: حسَّاس من أحسّ»(١).

وقال الزَّبيديّ عند شرحه لكلمة (نسب) مُبيِّنا معنى: نسب بها فقال: «قال الزمخشري: إذا وصف محاسنها حقًّا كان أو باطلاً»(٢).

كما أنّ مما يستأنس به في بيان هذه النسبة قول الشارح في موضعين من هذا الشرح: أنشدني بعض الأدباء، أو أنشدني بعضهم، ولعلّه يعني الجواليقي والزمخشريّ - فيما يذكر القفطي وغيره من العلماء(٣) - قرأ كلّ ما كَتَبَ في اللغة عليه وأفاد منه.

وعند الرجوع إلى النصين اللذين أوردهما الشارح وجدتهما بنفس الرأي المشار إليه، فأورد الشارح بعد أن ذكر قول العامّة: إن الإشلاء بمعنى الإغراء وإجماع العلماء على خطأ ذلك قال: «وقد أجاز بعضُهم أشْلى بمعنى: أغرى أنشدني بعض الأدباء»

أتينا أبا عمرو فأشْلى كلاَبَهُ   علينا فكدْنا بين بَيْتَيه نُؤْكَلُ . . .»(٤)

وقال الجواليقي: «وأمّا الإشلاء فقد جاء في معنى الإغراء وهو قليل قال بلال بن جرير:

نزلنا بجلاد فأشلى كلابه   علينا فكدنا بين بيتيه نؤكل . . .»(٥)

---

(١) شفاء الغليل ص٦٩، وينظر ص٢٠١ من الشرح فقد ورد النّص نفسه.

(٢) تاج العروس (نسب) ١/ ٤٨٣، وص٣١٦من هذا الشرح ولم أقف على هذا النص في بقية مؤلفات الزمخشري المطبوعة.

(٣) ينظر انباه الرواه ٣/ ٢٧٠، وسير أعلام النبلاء٢٠/ ١٥٣.

(٤) ص ٦٩٥.

(٥) شرح أدب الكاتب ص ١١١.

وكذلك قول الشارح : « والعامّة تقول : نَبَهْرج، وقالت العرب ذلك، أنشدني بعضهم :

يا شيخ لا بُدَّ لنا أن نَحْجُجا
قد حجَّ في ذا العام مَنْ تَحَرَّجا
بايع لنا جمَّال صدق ذا النَّجا
لا تُعْطه زَيْفاً ولا نَبَهْرجا »[1]

ثانياً : كتب المؤلف التي أحال إليها في هذا الشرح .

أشار المؤلف إلى أربعة من كتبه هي :

١ - كتب تفسير القرآن الكريم، وأرجح أنه كتاب (الكشاف) .

٢ - كتاب تهذيب غريب الحديث، ولعله (الفائق في غريب الحديث)

٣ - كتاب في الأمثال ولعله (المستقصي) .

٤ - المثلث .

وقد أحال إلى عموم هذه المؤلفات، وسأعرض لكل إحالة منها، موضّحاً النصوص المحال إليها، وموازناً ذلك بما جاء في هذا الكتاب .

(١) أحال الشارح إلى تفسير القرآن الكريم في موضعين :

الأول : عند تفسيره لكلمة (آمين) حيث قال : « وقد بيَّنَّا في تفسير القرآن معنى آمين أشبع من هذا »[2] وعند رجوعي للكشاف وجدت بيانه وتفصيله في معنى هذه الكلمة مستدلاً على ذلك بشواهد شعرية أوردها في هذا الشرح فقال : « آمين صوت سمي به الفعل الذي هو : استجب، كما أن رويداً وحيهل

(١) ص٦٦٥ـ٦٦٦ من هذا الشرح، وانظر المعرب ص٩٧ ، ٩٨ .

(٢) ص ٤١٥ ، ٦٤٩ .

وهلم أصوات سميت بها الأفعال التي هي : أمهل وأسرع وأقبل. وعن ابن عباس « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى آمين فقال : افعل . وفيه لغتان، مدّ ألفه وقصرها قال :

ويرحم الله عبداً قال آمينا

وقال :

أمين فزاد الله ما بيننا بعدا

وعن النبي صلى الله عليه وسلم : لقَّنني جبريل عليه السلام آمين عند فراغي من قراءة فاتحة الكتاب وقال : إنه كالختم على الكتاب. وليس من القرآن، بدليل أنه لم يثبت في المصاحف .

وعن الحسن : لا يقولها الإمام؛ لأنه الداعي. وعن أبي حنيفه رحمه الله مثله، والمشهور عنه وعن أصحابه أنه يخفيها. وروى الإخفاء عبد الله بن مغفَّل وأنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وعند الشافعي بجهر بها. . . »[(١)] .

وكما هو واضح فقد بيَّن وفصّل في معنى هذه الكلمة، موضحاً مدَّ الألف وقصرها، مستشهداً على ذلك.

الثاني : عند شرحه[(٢)] لقول الشاعر:

لا يبعدن قومي الذين هم   سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك   الطيبون معاقد الأزر

فقال : « عطف بقوله: الطيبون على النازلين، وفيه مسألة في النحو بيناها في تفسير قوله : . . . . « وقد طُمس موطن الآيه في الأصل، ولعل المراد: تفسير قوله تعالى : **﴿ لكن الرَّاسِخُونَ في العِلْم مِنْهُم وَالمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إليكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلكَ وَالمُقِيمِينَ الصَّلاةَ والمُؤْتُونَ الزَّكاة ﴾**[(٣)] حيث نصبت المقيمين على

(١) الكشاف٧٣/١ ، ٧٤ ، ٧٥ .
(٢)شرح الفصيح ص٤١٥ .
(٣) النساء (١٦٢) .

المدح، وقد بيّن الزمخشريّ هذا في كشافه عند تفسيره للآية، ومما ورد قوله «وارتفع الراسخون على الابتداء، ويؤمنون خبره، والمقيمين نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع قد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد»[(١)].

(٢) وأحال إلى كتابه في غريب الحديث أربع مرات، هي كما يلي:

أ ـ عند بيانه لمدلول كلمة (الطول) استشهد عليها بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا حمى إلاّ في ثلاث: حلقة القوم، وثلّة البئر، وطول الفرس» ثم قال: «وقد بيّنّا معناه في تهذيب غريب الحديث»[(٢)].

وعند رجوعي لكتابه الفائق وجدت الحديث وبيان معناه وجاء في بيانه قوله: «أي: إذا احتفر الرجل بئراً في موضع لم يملكه أحدٌ قبله، فله أن يحمي من حواليها ما يطرح فيه ثلّتها، وهي ترابه الذي أخرجه منها، وإذا ربط فرسه في العسكر فله أن يحمي مُسْتدار فرسه، وللقوم أن يحموا حلقة مجلسهم من أن يجلس وسطها أحد»[(٣)].

ب ـ وعند عرضه للمثل: «إنّ أهون السقي التشريع» قال: «وتمثل به عليّ عليه السلام، وبينا شرحه في تهذيب غريب الحديث»[(٤)].

وقد ذكر هذا المثل في كتابه الفائق[(٥)] وتَمَثُّل عليّ به وقصته، ثُمَّ أحال إلى كتابه المستقصى[(٦)]، وبيَّن معنى هذا المثل.

---

(١) الكشاف ١/ ٥٨٢، وينظر السابق ١/ ٦٣١، ٦٣٢ عند بيانه لقوله تعالى ﴿ **إنّ الّذين آمنوا والّذين هادوا والصابئين** ﴾.

(٢) شرح الفصيح ص ٣٤٠.

(٣) الفائق ١/ ١٧٢.

(٤) شرح الفصيح ص ٣٤٣.

(٥) ٤/ ٥٤.

(٦) ١/ ٤٤٤.

وفي كتب الأمثال برواية « أهون السقى التشريع » على حذف إنَّ وقد انفرد بهذه الرواية في هذا الكتاب وكتابه الفائق.

جـ ـ كما استشهد في هذا الكتاب بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: « إذا سافرتم في الخصْب فأعطوا الرُّكُب أسنَّتها » وذكر أنّ « تفسيره في تهذيب غريب الحديث مُبيَّن »[(١)].

وقد وضَّح معنى هذا الحديث وفسَّره مستدلاً على ما يذكره، وممَّا ورد فيه قوله: « . . . جمع الرِّكاب وهي الرواحل، وقيل: جمع رَكوب. الأسنه: جمع سِنّ، ونظيرها في الغرابة أقنَّة جمع قِنّ . . . والأسدّة والأندية والأنجدة في جمع سدّ وهو العيب وندىً ونجد غرائب مثلها، وقيل: هي جمع سنان والمعنى: أعطوها ما تمتنع به من النّحر؛ لأنّ صاحبها إذا أحسن رعيها سَمنت وحَسُنت في عينه فينفس بها من أن تُنحر، فشبّه ذلك بالأسنة في وقوع الامتناع بها. والمعنى: أمكنوها من الرّعي، وقيل: هي جمع سِنان وهي المِسَن . . . »[(٢)].

د ـ وفي هذا الموضع أحال إلى كتابه في غريب الحديث عند بيانه لمعنى كلمة (فطر) ومن بين ما ورد في بيان هذه الكلمة قوله: « الفَطُور: هو اسم للطعام الذي يُفْطر عليه، أي: يُبتدأ به غبّ الصوم، وأصله من الفَطْر وهو الابتداء يقال: فطرت البئر: إذا ابتدأت حفَرها. وروي عن ابن عباس أنَّه قال: ما كنت أعرف معنى فاطر السموات والأرض حتّى احتكم إليّ أعرابيان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، فعلمت أنّ معنى فاطر السموات: مُبْتدعها. فأما قول النبيّ صلى الله عليه وسلم: « كل مولود يولد على الفطرة » فقد بيّنّا معناه في تهذيب غريب الحديث . . . »[(٣)].

---

(١) شرح الفصيح ص ٣٧٧ .
(٢) الفائق ٢/ ٧٩ ـ ٨٠ .
(٣) ص٤١٧ .

وعند رجوعي للفائق وجدت هذه الإجابة، بل إنَّ الكلام يكاد يكون متطابقاً مع النّص السابق، وقد بيّن معنى هذا الحديث وفصَّل ونظَّر على الفطرة بالجلسة والرّكبة، وممّا جاء فيه: « والفَطْر: الابتداء والاختراع، ومنه حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ما كنت أدري ما فاطر السموات والأرض حتّى احتكم إليّ أعرابيان في بئر؛ فقال أحدهما: أنا فطرتها: أي: ابتدأت حفرها والمعنى: أنه يولد على نوع من الجبلَّة؛ وهو فطرة الله، وكونه مُتَهيِّئاً مُسْتهدفاً لقبول الحنيفية طَوعاً لا إكراهاً . . . »(1) .

هذه هي المواضع التي أحال إليها الشارح في هذا الكتاب. وقد تتبعت وقابلت جميع الأحاديث الواردة في هذا الكتاب - وهي جدٌّ كثيرة - بما ورد في الفائق، فوجدت الغالب منها متقارباً، بل إنَّ تناوله للمادة اللغوية وتحليلها يكاد يكون واحداً، وقد أشرت إلى كلّ موضع من هذه المواضع في حاشية الكتاب .

(٣) المستقصى في أمثال العرب:

ذكر الشارح هذا الكتاب في أول باب الأمثال، ولم يذكره باسمه وإنما قال: « وقد ألفنا في الأمثال كتاباً بينّا فيه معنى المثل واشتقاقه، وعلى كم وجه يقع والفائدة من ضرب الأمثال، ثم قد بينّا المواضع التي تضرب فيها »(2) .

والمعروف أنّ الزمخشريّ من جملة العلماء الذين ألّفوا في الأمثال وخصوها بكتاب مستقل، وضّح فيه معنى المثل وغيره مما أورده آنفاً.

وقد تتبعت الأمثال الواردة في هذا الكتاب جميعها، مقارناً ذلك بما ذكره العسكريّ في جمهرته والزمخشريُّ في كتابه، ومن خلال هذه المقارنة اتضح ما يلي:

---

(١) الفائق ٣/ ١٢٦، ١٢٧ .

(٢) ص ٦١٥ .

١ ـ ورود بعض الآراء التي ذكرها الشارح مطابقة تماماً لآراء الزمخشريّ في المستقصى، وقد ذكرت بعضاً منها في نفي نسبة الكتاب[1].

٢ ـ تطابق العبارات الواردة في هذا الشرح مع ما ذكره في المستقصى، كمعنى المثل، ومواضعه، وأوجه وقوعه. ومن أمثلة ذلك:

قوله: «كانت دختنوس بنت لقيط بن زرارة تحت عمرو بن عمرو بن عدس وكان شيخاً فسألته الطلاق فطلقها، فتزوجت عمرو بن معبد بن زرارة وكان شاباً فقيراً، فلما أسنتوا أرسلت إلى الشيخ تستسقيه لبناً، فقال ذلك..... وقيل: طلّق الأسود بن هرمز امرأته العنود الشنية[2] رغبة عنها إلى امرأة من قومه ذات جمال ومال، ثُمَّ جرى بينهما ما أدّى إلى المفارقة فتبعت نفسه العنود فراسلها فأجابته بقولها:

أتــركتني حـتى إذا عُلِّقت أبيض كالشطن
أنشأت تطلب وصلنا الصيف ضيعت اللبن

....» إلى أن قال: «يضرب لمن فرط في طلب الحاجة وقت إمكانها ثم طلبها بعد فواتها»[2].

وجاء في هذا الشرح قوله: «هذا المثل لمن ضيع الشيء وقت إمكانه وطلبه بعد فوته. وأصل هذا المثل: أن امرأة كانت تحت شيخ موسر فرغبت عنه لشيخه فطلقها وتزوجت شاباً معسراً فلما أسنتوا قلّ زادهم واضطرتهم الحاجة فأخذت صفحة وجاءت إلى الزوج الأول تطلب اللبن فقال ذلك الشيخ: «الصيف ضيعت اللبن ...» إلى أن قال: «أول من تكلم به امرأة سبئية كانت لسبئيٍّ فطلقها، ثم رغبت في مراجعته فأبى فتزوجت غيره، ثم تبعها الزوج الأول نادماً فقالت:

(١) ينظر ص٤٥ ـ ٤٧.
(٢) هكذا في الأصل ولعلها السبئية.
(٣) المستقصى ١/ ٣٢٩.

أنشـأت تطلـب وصلنـا الصيـف ضيعـت اللـبن

. . . . »[1].

ومَثّل الشارح في أول باب المهموز بقولهم: « استأصل الله شأفته » ثم قال: « والشأفة: قَرْحة تخرج بالرِّجل فَتُكوى فتذهب. تقول: أذهب الله أصله كما أذهب ذاك . . »[2].

وقال في المستقصى: « استأصل الله شأفته: هي قرحة تخرج بالقدم فَتُكْوى فتذهب، والمعنى: أذهب الله أصله كما أذهب ذاك . . »[3].

وعند بيان الشارح للمثل: (وجيءْ به من حَسِّك وبَسِّك) قال: « أي من حيث يكون ولايكون ، هذا قول الأصمعي . وقال غيره : من حيث تدركه حاسة من حواسك، وقيل: من حيث ينتهي إليه علمك ويبلغه صوتك . . . وقال الأخفش: من عسّك وبَسّك . . . »[4].

ومن ذلك أيضاً بيان الشارح لمعنى الخلّة وما قيل فيها، ومما أورده قوله: « والعرب تقول: الخُلَّة: خبز الإبل، والحَمْض فاكهتها. واختلّ البعير: إذا رعى الخُلَّة: وفي أمثالهم: (أنت مُختلٌ فَتَحَمَّض) ، وأخلّ الرَّجُل: إذا رعت إبلُهُ الخُلّه قال رؤبة :

جاءوا المُخَلّين فلاقوا حَمْضا

. . . . . »[5].

وقد عرض لمثل هذا في المستقصى ومن بين ما جاء فيه: « أنت مختلٌ فتحمَّض، الاختلال: رعي الخلّة، والتّحمض: رعي الحَمْض، والعرب تقول

(١) ص ٦٢٢-٦٢٣ .
(٢) السابق ٥٧٧ .
(٣) المستقصى ١/ ١٥٦ .
(٤) ص ٣٧٤-٣٧٥ وقارن المستقصى ١/ ١٥٦ .
(٥) ص ٥٣٢-٥٣٣ .

الخلَّة: خبز الإبل، والحمض فاكهتها، فهي تستريح من الخلة إلى الحمض. . . .
وقال آخر:

كانـوا مخـلين فلاقـوا حمضـــا

. . . . . .»[1].

(٤) المثلث

أحال الشارح إلى هذا مرَّة واحدة، وذلك عند شرحه لكلمه (قبل) فقال « قد بينّا في المثلث معنى هذه الكلمه، والفرق بين القِبَل والقَبَل والقُبُل»[2].

وقد حاولت جاهداً أن أعثر على ذِكْر له فلم أتمكن، فلعله رسالة صغيرة كبقية الرسائل التي ألفها، أو ربَّما لم يقصد كتابا بعينه، وإنما قصد ما قيل بثلاثة أوجه من هذا الكتاب أو غيره.

رابعاً: كتب التراجم:

لقد تتبعت جُلّ الكتب التي ترجمت للزمخشري فلم أجد من ذكر أن له شرحاً على الفصيح سوى صاحب إشارة التعيين الذي نصّ على أن من بين مؤلفات الزمخشري شرحه على الفصيح[3].

خامساً: مقابلة الآراءِ المذكورة في هذا الكتاب مع ما ورد في مؤلَّفاته:

احتوى هذا الكتاب على آراء كثيرة في علم العربية وغيرها من العلوم، ولا غرابة في ذلك؛ لأنّ الزمخشريّ كان عالماً بجلّ العلوم. يدل على ذلك ما وصل إلينا من مؤلفات له، وثناء العلماء عليه. وقد عرضت لبعض آرائه أثناء دفع

---

(١) المستقصى ١/ ٣٨٠ـ ٣٨١.

(٢) ص ٣٩١.

(٣) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ٣٤٦.

صحة نسبة هذا الكتاب إلى أبي هلال[1]، ولا أريد التكثر بذكر أمثلة على هذا الجانب، وما سيرد هنا على سبيل التمثيل لا الحصر.

١ ـ الترادف:

ذكر الشارح عدداً من الأمثلة الواردة بمعنى واحد في أكثر من موطن من هذا الشرح، ومن بينها ذكره لأسماء العسل حيث قال: «ومن أسمائه الضّرَب.. ومنها الطِّرم بكسر الطاء وفتحها، والخيم، والشراب، والماذيّ، والسنوت...»[2].

وقوله: «ومن أسماء الدلو: السجل والذنوب والمدارة»[3].

وقوله: «الشرعة والمنهاج بمعنى واحد وكرر بلا خلاف بين اللفظين... وكذلك ينأى ويبعد»[4].

وقوله: «ويقال: أخَّرْتُهُ في البيع، كما تقول: أجَّلْتُه وأنظرته بمعنىً واحد»[5].

وإذا انتقلنا إلى مؤلفات الزمخشريّ للتعرف على رأيه في هذه الظاهرة نجده يَنُصُّ على وجودها في اللغه، فيقول: «ومن سعة اللغة وحسن تصرفها أن تضع للشيء اسماً من غير تغيير يعتريه فيقولون: السيف والمهند والصارم»[6].

وهذا النصّ يغني عن تتبع الكلمات المترادفة المذكورة في مؤلّفاته. وقد عرضت لهذه الظاهرة عند نسبة الكتاب إلى أَبي هلال[7].

---

(١) ينظر ص٣٣ فما بعدها.

(٢) ص ١٣٨.

(٣) ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٤) ص ٣٤٣.

(٥) ص ٤٢٧.

(٦) الدر الدائر المنتخب ص ٢٥٦.

(٧) ص ٣٣، ٣٤.

٢ ـ ٣ ـ المشترك والتّضاد:

سبق أن بيّنت رأيَ الشّارح في هاتين الظاهرتين[(١)] وتصريحه بوجودهما في اللغة، حيث يرى أنّ الكلمة تجيء « لمعنى، ومثلها لمعنى يخالفه.. وقد تجيء لمعنى، ومثلها لمعنى يضاده »[(٢)].

ومثّل بأمثلة ذكرنا بعضها في الموطن السابق، وزيادة في بيان موقفه أورد بعضاً منها، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

فمن ذلك قوله: «... القَلْب أربعة أشياء: القلب: قلب الإنسان والقلب مصدر قلبت، والقَلْب: نجم في السماء من نجوم الشتاء ... »[(٣)].

وقوله: «الخُلَّة: المودّة، ... والخُلَّة: ما كان حُلواً من المرعى.. والخلّة الخَصْلة، ... والخلَّة أيضا: الحاجة.... »[(٤)].

وقوله: «.. والهلال: إطار الظُّفر، والهلال: شبه منجل يصاد به الوحش، والهلال: نَصْلٌ له قرنان يُرمى به إلى الوحش، ... والهلال: ضرب من الحيّات ... »[(٥)].

وممّا ورد من الكلمات المتضادة قول المؤلف: «... والبيع يكون بمعنى الأخذ، وبمعنى الإعطاء، قال الشاعر:

وباع بَنيه بَعضُهم بخشارةٍ ... وبعت لذبيان العلاء بمالكا

فقوله: وباع معناه: أخرج من ملكه وقوله: بعت معناه: اشتريت »[(٦)].

---

(١) ص٣٩، ٤١.
(٢) ص ٢٩٤..
(٣) السابق ٨٢.
(٤) السابق ص ٥٣٣ـ٥٣٤.
(٥) السابق ص١٢٣ـ١٢٤.
(٦) ٤٢٧ـ٤٢٨.

(٤) فعل وأفعل:

جَـوّز الشـارح مـجـيء فـعل وأفـعل بمعنى واحـد، وقـد بيَّنت ذلك فـيـما سبق[١] من خلال إيراد بعض الأمثلة ومنها قوله: « أصحت السماء إذا انقطع غيمها تصحي إصحاء، ويجوز فيه صحت بغير ألف، وكذلك كل ما يضاف إلى السماء من الأفعال » وهذا الرأي هو رأي الزمخشري في بقيَّة كتبه، وممَّا ورد فيها قوله: «برقت السماء ورعدت، وأبرقت وأرعدت »[٢].

ويقول أيضاً: « وأفعل للتعدية في الأكثر نحو: أجلسته وأمكنته. . . . ويجيء بمعنى فعلت، تقول: قِلْتُ البَيْعَ وأقَلْتُهُ، وشغلته وأشغلته، وبكر وأبكر. . »[٣].

وقال أيضاً: « جهش إليه وأجهش: إذا فَزِعَ »[٤].

ومنها: «حبس فرساً في سبيل الله وأحبس: إذا أوقفه »[٥].

والأمثلة على هذا جدُّ كثيرة، أكتفي بما ذكرته، وسأفرد فهرساً خاصاً لما جاء على فعل وأفعل في نهاية هذا الكتاب.

(٥) الضرورة الشعرية:

لم تكن المواضع السابق ذكرها[٦] هي كلّ ما قاله الشارح عن هذا الجانب فقد جَوَّز الضرورة في ثمانية مواضع من هذا الكتاب، أكتفي هنا بالإشارة إلى أرقام الصفحات الوارده فيها - منعاً للتكرار والإطالة - وهي: (٩٦، ١١١، ٢٢٩، ٢٣٩، ٣٠١، ٣٢٠، ٣٣٩، ٣٤٠).

---

(١) ص ٤٢ فما بعدها.

(٢) أساس البلاغة (برق). وينظر هذا الكتاب ص ٧٥ وَص ١٨٩.

(٣) المفصل ص٢٨١.

(٤) الفائق ١/ ٢٤٩.

(٥) السابق ١/ ٢٥٣.

(٦) ص ٤٣، ٤٤.

وهذا الرأي هو رأي الزمخشري الذي جوّز الضرورة الشعرية في جلّ مؤلفاته، ولا يتشدَّد في ذلك كغيره من العلماء. وممّا ورد قوله: « خُفِّفَ ياء جنّي ضرورة، ويجوز في القوافي تخفيف كلّ مشدّد »(١).

وقال في موضع آخر عند شرحه لقول الشاعر:

عَيَـــا هِـــلِ عَبْهلهـــا الـــورَّاد

ويجوز أن يكون الأصل (عياهيل) فحذفت الياء وعوّضت منها التاء...

وحذف الشاعر ياءها بغير تعويض على سبيل الضرورة كما جاء في الشعر المرازبة(٢).

أكتفي بما ذكرت بغية الاختصار(٣).

---

(١) الفائق ١/١٠٦.

(٢) السابق ١/١٥.

(٣) للمزيد ينظر: المفصل ص ٣٨، ٩٩، ١٢٤، ٣٥٦.

المجـــاز

قضية المجاز من القضايا التي شغلت علماء العربية، فتحدثوا عن الحقيقه والمجاز، والفرق بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية، وأقسامهما، وما يتعلق بالمجاز من وجه شبه، أو قرينة، أو علاقة.

ولم تظهر هذه القضية إلا في رحاب مذهب المعتزلة في أوائل القرن الثالث الهجري[1]، أما القرن الأول حتى أواخر القرن الثاني فيبدو أنّ مصطلح المجاز فيه كان يعني التفسير، كاستخدام أبي عبيدة معمر بن المثنى له[2]، أو لِنَقُل: الاتساع في اللغة، وليس المقصود به مقابل الحقيقة.

ومذهب المعتزلة يرتكز على القول بالمجاز في اللغة، ولست في هذا الموطن بصدد الحديث عمّا قيل في ا الفرق بين الحقيقة والمجاز، ومذهب علماء العربية في ذلك، فهذه المسألة أكبر من أن أعرض لها في هذه العجالة، وقد تحدث عنها العلماء قديماً وحديثاً، وفصّلوا القول فيها، وإنما عرضت لها لنتعرف على رأي شارح هذا الكتاب في هذه المسألة.

فمؤلّف هذا الشرح يقول بالمجاز في اللغة ويذهب مذهب المعتزلة. ومن المعلوم أنّ الزمخشري كان يجاهر باعتزاله، ولا يأنف من انتمائه للمعتزلة، بل كان ينافح عن هذا المذهب، وكتابه (الكشاف) أكبر دليل على تطبيقه. يتمثل ذلك في تفسيره للآيات التي جاءت مخالفة لهذا المذهب وتأويله لها.

كما أن كتابه (أساس البلاغة) يقوم على المجاز، والشارح قال بالمجاز فيما يقارب عشرين موضعاً، وقد تتبعت هذه المواضع في كتابه المشار إليه فوجدت

---

(١) تحدث الدكتور مصطفى الصاوي الجويني عن بداية ظهور المذهب وأبرز أئمة المعتزله فللمزيد ينظر كتابه منهج الزمخشري في تفسير القرآن ص٧٢ فما بعدها.

(٢) في كتابه مجاز القرآن.

جلّهـا. ومن بين ما بينه من الاستعمالات المجازيـة فـي المفردات التـي فسّرها قـولـه ـ عند بيانه لحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم: « لا ترفع عصـاك عن أهلك » ـ: « أي: لا تترك تأديبهم وهذا مجاز »(١).

وجاء في أساس البلاغه قوله: « ولا ترفع عصاك عن أهلك لا تخلهم من التأديب »(٢).

وَممّا ورد أيضاً أثناء تفسيره للمثل: (استأصل الله شأفتـه) قـول الشارح « أذهب الله أصله كما أذهب ذاك، هذا تفسير أكثر العلماء ويجب أن يكون الكلام على التفسير مجازاً؛ لأنه دعاء عليه بالعطب، وإذهاب الشأفة ليس فيها عطبُهُ؛ إنما فيها بَرؤُهُ وَصحتّه . . . »(٣).

وقـال الزمخشـري عنـد بيانـه لهـذا الموضـع: « ومن المجاز بينهم شـأفـة أي: عداوة . . . . واستأصل الله تعالى شأفتهم: عداوتهم وأذاهم »(٤).

وقال عند بيانه لقول ثعلب: (فلان يتندّى على أصحابـه كقولك: يَتَسخَّى) « أي: يُعْطيهم شيئاً بعد شيء. والنَّدى: العَطيّه مجاز »(٥).

وجـاء في أسـاس البـلاغـة: « ومن المجاز رجل نَد: جواد . . . وهـو يَتَنَدَّى على أصحابه يَتَسَخَّى عليهم، وما رأيت أندى منك يدا . . . ».

وقـال الشارح: « . . . واللّقـاء ليس هو الرؤية بعينها، إنّما هو المقـابلة، ثم إنّه يُسْتعمل بمعنى الرؤية مجازاً »(٦).

ولعلّ فيما قدمناه كفاية على قول الشارح بالمجاز.

(١) ص ٦٨٧ .
(٢) مادة (عصا) .
(٣) ينظر ص ٥٧٧ .
(٤) أساس البلاغة (شأف) .
(٥) ص ٦٩٧ .
(٦) ص ١٣ ، ٦٨٨ .

(٧) آراء متفرقـة:

أورد المؤلف بعض الآراء التي حدّد فيها رأيه خلافاً لغيره، وقد قارنت هذه الآراء بما ورد في مؤلفات الزمخشري فوجدته نصّ على بعضها، ومن بينها ما ذكره عند بيانه لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: « المؤمن كالجمل الأنِف إن قيد انقاد وإن أُنيخ على صخرة استناخ » .

قال: « وأكثر الناس يقولون: كالجمل الآنف على وزن فاعل، والصواب عندي مثال: فَعِل، إذا اشتكى أنفه . . . تقول: ظَهِر إذا اشتكى ظَهره، وفَقِر إذا اشتكى فقاره . . . »[١] .

وقد ذكر الزمخشري هذا الرأي في كتابه الفائق حيث قال عند شرحه للحديث الشريف: « رواه أبو عبيد: كالجمل الآنف بوزن فاعل، وهو الذي عقره الخشاش، والصحيح: الأنِف على فَعِل كالفقر والظهر . . »[٢] .

فالنّصّان في كلا الكتابين متطابقان، وقد أشرت إلى هذا في موطنه من الكتاب المحقق.

وقال في موضع آخر من كتبه: « وفعل إن كان من الواو سكنت عينه لاجتماع الضمتين والواو، فيقال: نور وعون في جمع نوار وعوان ويثقل في الشعر قال عديُّ بن زيد:

وفي الأكف اللامعات سور

وإن كان من الياء فهو كالصحيح من قال: كتب ورسل، قال غير وبيض، في جمع غيور وبيوض، ومن قال كتب ورسل قال غير وبيض »[٣] .

---

(١) ص ٣٦٩.

(٢) الفائق ١/ ٦١، ٦٢ .

(٣) المفصل ص ٣٨٠ .

وقد عرض الشارح لهذا بقوله: « ولا تقل: دجاجة بيوض إلاّ إذا كانت كثيرة البيض. وجمع بَيُوض بُيُض، لابُدَّ من تحريك الياء لئلا تشبه ذوات الواو، كما تقول: رجل غَيُور، وقوم غُيُر . . . لأنك تسكن الواو في مثل هذا كقولك: امرأة عوان، ونسوة عُوْن هو في الأصل فُعُل، إلا أن الضمة استثقلت على الواو فسكنت، وقد جاء في الشعر محركاً وهو في قول القائل:

وفي أكف الغانيات سُوُر »(١)

فالنصان متقاربان والرأي واحد، بيد أنه فصَّل هنا واختصر هناك.

وكذلك قوله في حذف لام الأمر: « ولا يكادون يأمرون الغائب إلا باللام، وقد جاء بغير اللام، وهو قليل قال الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا ما خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا

يعني: وبالا »(٢).

وقال في المفصل: « ولام الأمر نحو قولك ليفعل زيد، وهي مكسورة ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه . . . وقد جاء حذفها في ضرورة الشعر قال:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا ما خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا(٣)

---

(١) ص ٤٠٧-٤٠٨.

(٢) السابق ص ١٣٠.

(٣) المفصل ص٣٢٧، ينظر الكشاف ٢/ ٢٤٢.

عباراته واتفاق الأسلوب:

تتبعت عبارات الزمخشري في بعض مؤلفاته لتعرُّف طريقته في عرض المادة اللغوية وتفسيرها، وتعرف خصائص أسلوبه، ثم حاولت الربط بين أسلوب هذا الشارح وأسلوب الزمخشري وطريقته في كتبه التي تقرب مادتها من مادّة هذا الكتاب، فوجدت تشابهاً كبيراً، بل وجدت بعض العبارات الواردة في بعض مؤلفاته كالفائق، والكشاف، وأساس البلاغة، وربيع الأبرار، وغيرها، متفقة تماماً مع ما ورد في أثناء هذا الشرح، فارتأيت إثبات بعضها.

قال شارح الفصيح: « ومن الطير غير الصائد والكلاب ونحوها: البُرْثُن والبُرْثُن يجوز في السباع كلها »[1].

وجاء النّص نفسه في بعض مؤلفات الزمخشري حيث يقول: « ومن الطائر غير الصائد والكلاب ونحوها: البُرثن، ويجوز البرثن في السباع كلها »[2].

وقال الشارح عند بيانه لمادة (حسب): « . . وأمّا الحُسْبانة والمَحْسَبة فهي الوسادة الصغيرة من أدَم والجمع الحُسْبان، يُقال: حَسَّبت الرَّجُلَ، أي وَسَّدته ومنه قولهم: ما حسَّبوا ضَيْفَهم، أي: ما أكرموه »[3].

وقال الزمخشري في الفائق[4]: « . . . مَا حَسَّبوا ضَيْفَهم أي: ما أكرموه وأصله من الحُسْبانة، وهي الوسادة الصغيرة، ويقال لها: المَحْسَبة أيضاً؛ لأنّ من أُكْرِم أُجْلِس عليها ».

وعند تفسيره لقول ثعلب: (حصرت الرَّجُل في منزله . . .) قال والحَصر: الحَبْس والمنع، ومنه مُحاصَرة العَدُوِّ والحِصَار، ومنه قوله تعالى:

---

(١) ص ٧٠٦ .

(٢) الدّر الدائر المنتخب ص٢٥٧ .

(٣) ص ٢٦٣ .

(٤) ١/ ٢٨٣ .

﴿ **أوْجَاءُوكُم حَصِرت صُدُورُهـم** ﴾[1] أي: ضاقت، وَحَصر الرَّجُل في خُطْبته: إذا رُتِجَ عليه، كأنّه مُنِع من النفوذ فيها . . . . والحَصْر: احتباس البطن . . . فأما الإحْصَار فهو المَنْع من التّصرف، كإحصار المرض، والرَّجل مَحْصُور وقد أُحْصِر قال:

وما هَجْر ليلى أنْ تكون تَبَاعَدَتْ　　　عليك بها أو أحْصَرَتْك شُغُول

. . . . »[2].

ونجد الأسلوب وطريقة عرض المادة وتفسيرها في الكشاف للزمخشري عند بيانه لقوله تعالى: ﴿ **فإن أُحْصِرتم** ﴾[3] ومما قاله: « يقال: أحصر فلان: إذا منعه أمرٌ من خوف أو مرض أوعجز قال الله تعالى: ﴿ **الذين أُحْصِرُوا في سبيل الله** ﴾[4] وقال ابن ميَّادة:

وما هجر ليلى أن تكون تباعدت　　　عليك ولا أن أحصرتك شغول

وحصر إذا حبسه عدوٌّ عن المُضيّ أو سجن ومنه قيل للمحبس الحصير . . . وهما بمعنى المنع في كل شيء . . . »[5].

وممَّا ورد أيضاً في هذا الشرح ـ عند بيان قول ثعلب: (وهو الحُوَّاري) - قول مؤلفه: « . . . واسم الحُوَّاري: الدَّرمك، وإنّما قيل: حُوَّاري لبياضه. وقد حَوَّرت الشيء: بَيّضته، ومن هذا سُمي القصّارون: الحواريين وهو في القرآن، لأنّهم يُحَوِّرون الثياب، أي: يُبَيّضونها. ثمّ سميّ خاصَّة الرّجل حَواريَّه؛ لأنّ الحواريِّين كانوا خواصّ عيسى عليه السّلام. فهو إذاً على التشبيه لا على التحقيق، قال:

فَقُل للحَواريّات يبكين غَيْرَنا　　　ولا تبكنا إلاّ الكلابُ النوابِحُ

---

(١) النساء (٩٠).

(٢) ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٣) البقرة (١٩٦).

(٤) البقرة (٢٧٣).

(٥) الكشاف ١/ ٣٤٤.

والحواريات : نساء الأمصار لبياضهنّ ؛ لأنهنّ لا يبرزن إلى الشّمس بُروزَ البدويّات »[1] .

ونجد الأسلوب نفسه وتطابق بعض العبارات في موضعين من الكشاف للزمخشري، ومما قاله : « فإن قلت : ما وجه صحّة التشبيه وظاهره تشبيه كونهم أنصاراً بقول عيسى صلوات الله عليه ﴿ **من أنصارَي إلى الله** ﴾ ؟ قلت : التشبيه محمول على المعنى، وعليه يصح، والمراد : كونوا أنصار الله كما كان الحواريون أنصار عيسى . . . وحواري الرّجل صفيه وخلصاؤه، من الحور وهو البياض الخالص ، والحُوّارى : الدَّرمك . . . وقيل كانوا قصّارين يحورون الثياب يبيضونها . . »[2] .

وقال في الموضع الآخر : « وحواري الرجل : صفوته وخالصته، ومنه قيل للحضريات الحواريات لخلوص ألوانهن ونظافتهن قال :

فقل للحواريات يبكين غيرنا ولا تبكنا إلاّ الكلاب النوابح

. . . . »[3] .

وعند بيانه لقول ثعلب : (تقول : هو خصم) قال : « اعلم أن العرب تصف الفاعل بالمصدر، وفائدته المبالغة في الوصف : لأنك إذا قلت : هذا صوم، كان أبلغ من قولك : صائم، وكذلك نوم ونائم، وزور وزائر . . . . »[4] .

وجاء في الكشاف عند تفسيره للآية : ﴿ **كُتِبَ عليكُم القِتَال وهو كُرهٌ لَكُم** .. ﴾[5] قول الزمخشري : « . . . إمّا أن يكون بمعنى الكراهة على وضع المصدر موضع الوصف مبالغة كقولها :

فإنما هي إقبال وإدبار

(١) ص ٥٦٠ .

(٢) الكشاف ٤/ ١٠١ .

(٣) السابق ١/ ٤٣٢ .

(٤) ص ٣٥١ .

(٥) البقرة (٢١٦) .

كـأنه في نفـسـه كـراهة؛ لفـرط كـراهتـهم له، وإمّـا أن يكون فـعـلاً بمعنى مفعـول، كالخبز بمعنى المخبوز، أي: وهو مكروه لكم. . . »[1].

والأمثلة على هذا الجانب كثيرة، وقد أشرت في حاشية الكتاب إلى بعض هذه المواضع.

شواهـده :

استشهد الشارح في هذا الكتاب بشواهد متعددة، فقد كان يستدل بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وأقوال العرب وحكمهم، وما قيل من فصيح الشعر والنثر. وهذا ما سأعرض له في مبحث خاص. وقد وجدت جلها في مؤلفات الزمخشري، وأخص منها كتابه الكشاف في تفسير القرآن الكريم، والفائق في غريب الحديث، وربيع الأبرار، وأساس البلاغة، بل إن بعض الشواهد لا أجدها إلا في مؤلفاته. وقد أشرت إلى تخريجها من مؤلفاته في حاشية الكتاب، ولعل ذاك يغني عن تكرارها في هذا الموضع.

كـمـا أن الشـواهـد غـالـبـاً مـا تكـون بالروايـة نفـسـهـا الموجـودة فـي هــذا الكتاب، سواء أكانت نثرية أم شعرية، مع اختلاف روايتها في بعض المصادر.

بل إن بعض القراءات القرآنيه لم أجدها في أكثر كتب القراءات، ووجدتها في الكشاف، ومنها ما ذكره عند تفسيره كلمة (حبب) استشهد على ما أورده بالقراءة القرآنيه: ﴿ **فاتبعوني يحببكم الله** ﴾[2].

وكذلك الشأن بالنسبة للأمثال، فقد أورد المثل « أقصر من ظمء الحمار » ولم أجد هذه الرواية إلا في كتابيه: المستقصى[3]، وأساس البلاغه[4]، وبقية كتب الأمثال روته « أقصر من غب . . »[5].

(١) الكشاف ١/ ٣٥٦، وينظر المفصل ص ١١٥.

(٢) آل عمران (٣١)، وينظر الكشاف ١/ ٤٢٤، وص١٦١ من هذا الكتاب.

(٣) ١/ ٢٨٤.

(٤) مادة (ظمأ).

(٥) ينظر على سبيل المثال: جمهرة الأمثال ٢/ ١١٥، ومجمع الأمثال ٢/ ٥٣١.

اعتزالـــه :

لا شك أن الزمخشريّ أحد رءوس المعتزله وقد وضّح الدكتور أحمد الحوفي اعتزاله[1] مُستنداً على ماورد في الكشاف من تأويلات لآيات القرآن الكريم هي من أصول معتقداتهم. وقد كفانا بيان ذلك.

والذي يعنينا هنا بيان معتقد الشارح. فهو معتزلي، يدل على معتقده ورود بعض الآراء في ثنايا هذا الكتاب ومنها ما ذكره عند بيانه لقول ثعلب: (رجل جواد بيّن الجود) حيث قال: « والجواد الذي لا يتعاظمه العظماء وهو من صفات الله تعالى. ولا يقال: سخيّ؛ لأن السخيّ من ينشرح صدره عند العطاء، والله ليس بذي نفس فَتجوز عليه هذه الصفة »[2] ومذهب المعتزله معروف في إنكار أسماء الله وصفاته، وقوله هذا مردود عليه حيث أثبت الله جلّ شأنه لذاته النفس حينما قال عن عيسى ـ عليه السلام ـ **﴿ تَعْلَمُ ما فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَم ما في نَفْسِكَ ﴾**[3] ولكن معتقد المعتزله هو التأويل في هذا وغيره وجاء في الكشاف عند تفسيره الآية السابقة قوله: « . . في نفسي: في قلبي، والمعنى: تعلم معلومي ولا أعلم معلومك، ولكنه سلك بالكلام طريق المشاكلة، . . . فقيل: في نفسك لقوله في نفسي »[4].

ومما يُستدل به أيضاً قوله: « . . . والأصابع ـ أيضاً ـ : الأثر الحسن والنّعمة تسمّى إصبعاً، كما تُسمّى يداً، وعلى هذا التأويل تأويل الخبر الذي يرويه الحشوية، إن صح. وهو أنّ « المؤمن بين إصبعين من أصابع الله. »[5].

فتأويله الإصبع واليد بالنعمة هذا هو مذهب المعتزلة.

(١) ينظر الزمخشري من ص١١٢ إلى ص ١٦٦ .
(٢) ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ .
(٣) المائده ١١٦ .
(٤) الكشاف ١/ ٦٥٥ .
(٥) ص ٤٤٩ ـ ٤٥٠ .

أمَّا قوله: « وعلى هذا التأويل تأويل الخبر الذي يرويه الحشوية إن صح » فقوله: الحشويّة لقب اعتاد المعتزلة وغيرهم من أهل البدع إطلاقه على أهل السُّنَّة.

كما أن المعتزلة يتبرءون من القدرية[1]، والشارح يذهب مذهبهم يدل على ذلك قوله: « والقدريّة تسمية ذمٍ كلٌّ يتبرأ منها »[2].

ويطلقها المعتزلة على أهل السنَّة؛ لأنهم يؤمنون بأن كل شيء من قدر الله سواء كان ذلك من عمل الإنسان أو غيره.

وأهل السنّة يطلقون هذا اللفظ على إنكار خلق أفعال العباد، فأخرجوا ذلك عن قدرة الله وخلقه، وهذا هو المذموم في كلام الصحابة والأئمة، كما قال ابن عمر رضي الله عنهما لما قيل له: « يزعمون أنّه لا قدر، وأنّ الأمر أُنُفٌ: أخبرهم أني منهم بريءٌ، وأنّهم منّي بُرَاء »[3].

(١) الزمخشري للدكتور الحوفي ص ١٤٩.

(٢) ص٣٩٥.

(٣) ينظر شرح الطحاوية ص ٣٠٥. وللمزيد ينظر التنبيه والرّد للملطي ص ١٦٥ فما بعدها.

نهايـــة المطـــاف :

لم تكن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب متفقة تماماً مع ما في مؤلفات الزمخشري، فقد ورد في هذا الكتاب آراء قليلة جداً تختلف عن آرائه في بعض مؤلفاته ومنها.

١ ـ عند شرحه لقول ثعلب (هو أبين من فلق الصبح وفرق الصبح) قال عن هذه الإضافة: « والفلق: الصُّبح، وقد أُضيف الشيء إلى نعته وإلى نفسه إذا كان أحدهما نعتاً أو يجري مجرى النعت. من ذلك قولهم: جَنّة الخضراء، والجنَّة هي الخضراء، ومسجد الجامع، والمسجد هو الجامع، وصلاة الأولى، والصلاة هي الأولى. ودار الآخرة، والإضافة في كل هذه حسنة »[١].

وجاء في المفصَّل قوله عن هذه المسألة: « ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته، ولا الصفة إلى موصوفها، وقالوا: دار الآخرة، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي، وبقلة الحمقاء، على تأويل دار الحياة الآخرة، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، وبقلة الحبة الحمقاء . . . »[٢].

ولعل الشارح يعني بحسن الإضافة أنَّ ذلك حسن في الاستعمال، وإن جرى على خلاف ما يقتضيه القياس، بخلاف ما ذكره في النّص الآخر، فإنه تخريج وتأويل على أصول النحو التي تمنع إضافة الشيء إلى نفسه، والصفة هي الموصوف، لأنها تدل على الذات والحدث دلالة مطابقة.

كما منع أبو هلال هذه الإضافة. يتمثل هذا في قوله: « وليس قول من يقول هذه إضافة الشيء إلى نعته بشيء؛ لأنّ الإضافة توجب دخول الأول في الثاني حتى يكون في ضمنه . . . . ولا يجوز إضافة الشيء إلاّ إلى غيره أو بعضه، فغيره

(١) ص٣٨٥ـ٣٨٦، وانظر ص٥٣٩، ٦١٩ .

(٢) المفصل ص ٩١ .

نحو: عبد زيد وبعضه نحو: ثوب حرير وخاتم ذهب، أي: من حرير ومن ذهب . . »[(١)] .

وسأعرض لهذه المسألة ضمن ما احتواه الكتاب من مسائل، مُبيّناً أقوال العلماء.

٢ ـ وعند شرحه لكلمة (زئبق) قال: « قال بعضهم: الهمز في زئبق أصلها واو، واحتج بقولهم: زوّقت الشيء وبيت مزوّق، وغلط في ذلك؛ لأنه لو كان ما ذهب إليه لقالوا: درهم مزوّق، ولم يقولوا ذلك إلاّ لتزويق النقش »[(٢)] .

وجاء في أساس البلاغة قوله: « . . . يقال: درهم مُزَأْبَق ومزوّق بمعنى ومنه: زوّقوا المساجد: زينوها بالنقوش؛ لأن الناقش يجعله في أصباغه »[(٣)] .

وأرى أن الرأيين لا يقدحان في نسبة الكتاب له؛ لأن كثيراً من العلماء يرجع عما قاله في بعض كتبه، والأمثلة على هذا الجانب كثيرة جداً، فلعل الزمخشري رجع عنهما. ولأن ما ذكر من اختلاف الرأي في المسألتين فيما يمكن الجمع فيه.

ولا أدعي هنا أنني استقصيت جميع الآراء المتفقة والمختلفة، ولكني اجتهدت قدر الإمكان في البحث عن الآراء الظاهرة في هذا الكتاب، وما يقابلها في مؤلّفاته الأخرى.

وبعد هذه الأدلة السابقة فإنه ترجّح عندي رُجْحاناً يقرب من درجة اليقين أنّ هذا الكتاب الذي بين أيدينا ليس لأبي هلال العسكري ولا للأهوازي، وإنما هو لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، وهو ماتشير إليه القرائن السابقة مجتمعةً، ولا أقول في نهاية مطاف هذه النسبة إلا كلما قال الشيخ/ أحمد راتب النفاخ ـ رحمة الله عليه ـ إن « ما اجتمع لديّ من قرائن لا يعدو أن يكون ظناً من

(١) الفروق في اللغه ص ٢٩٠ .
(٢) ص ٤٤٣ .
(٣) مادة (زوق) .

الظن، يرتفع عندي إلى مرتبة الرجحان، وأمَّا القول الفصل فيه فرهين بظهور نسخة سليمة من الكتاب تحمل اسمه الصحيح وتقطع الشك باليقين »(١)، أو ظهور أدلة جديدة تؤكد ما ذهبنا إليه، وإن كنت قد قاربت فيما كتبته الفَصْلَ، فإن كنت أصبت في هذه النسبة فما ذلك إلا بتوفيق من الله عز وجل، وإن تكن الأخرى فما أنا إلا طالب علم اجتهد قدر استطاعته في سبيل الوصول إلى الحقيقة.

(١) في بحث له نُشر بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عن / تحقيق نسبة كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ـ المجلد (٤٨، ٤٩) عام ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣ م.

الفصل الثاني : ترجمة المؤلف

ويشمل :

المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته

المبحث الثاني : شيوخه وتلاميذه

المبحث الثالث : مؤلفاته

المبحث الرابع : آراء العلماء فيه

المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته :

أود أن أشير في هذا الموطن إلى التعريف بالزمخشري وذلك بشكل موجز نظراً لكثرة الدراسات[1] التي أفردت له.

هو محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري[2]. وكنيته أبو القاسم، لُقِّب بـ« جارالله » لمجاورته البيت العتيق بمكة (حرسها الله)، ثمّ أصبح هذا اللّقب علماً عليه[3].

مولده ونشأته وصلته بأمراء عصره:

ولد الزمخشريّ بزَمَخْشَر إحدى قرى خوارزم « يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين وأربعمائه »[4].

(١) من بين هذه الدراسات: منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه، للدكتور مصطفى الصاوي الجويني الطبعة الثالثة، دار المعارف مصر ١٩٨٤، وقد صدرت طبعته الأولى من نفس الدار عام ١٩٥٩م وهو رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الآداب بجامعة الأسكندرية. وَالزمخشريّ للدكتور محمد بن أحمد الحوفي الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، وصدرت طبعته الأولى عام ١٩٦٦، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة. وَالدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، للدكتور فاضل السامرائي، الطبعة الأولى، دار التقدير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد ١٣٨٩ هـ- ١٩٧٠ م، وأصله رسالة دكتوراه قُدّمت إلى جامعة بغداد. وَالزمخشريّ لغوياً ومفسراً، للدكتور مرتضى آية الله زاده الشيرازيّ، دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٧٧م، وكان في أصله رسالة ماجستير قُدّمت إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة. وَنحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق، لزكريا شحاته، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، دمشق ١٤٠٧ هـ-١٩٨٦ م.

(٢) في إنباه الرواه ومعجم الأدباء: « محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري ».

(٣) أخباره في إنباه الرواه ٣/ ٢٦٥، ومعجم الأدباء ١٩/ ١٢٦، والأنساب ٦/ ٢٩٧، وَوفيات الأعيان ٥/ ١٦٨، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩.

(٤) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٧

وبدأ حياته الأولى في هذه القريه، فنشأ وترعرع بين أبنائها، وعندما بلغ سنّ التعليم رحل إلى بخارى[١] لطلب العلم، وهي من لدن العهد الساماني « مثابة المجد، وكعبة الملك، ومجمع أفراد الزَّمان ومطلع نجوم أدباء الأرض »[٢] .

حاول الزمخشريّ الاتصال بعدد من الولاة والحكَّام آنذاك، ومدح بعضهم بأبيات من الشعر، ومن بينهم نظام الملك ومجير الدولة « أبو الفتح علي بن الحسين الأردستاني نائب وتاج الدولة على ديوان الإنشاء في عهد السلطان أبي الفتح ملكشاه »[٣] ولكنّ نظام الملك لم يمكنه ممّا أراد؛ لأنه كان معتزلي المذهب ونظام الملك كان سنيّاً، ولعلّ هذا الاختلاف سبب عدم تمكين الزمخشري من الحصول على مبتغاه.

ومن أبرز ما يُروى عن طفولته قطع إحدى رجليه. وقد تناقلت كتب التراجم هذه القصّه وأوردوا أسباب ذلك، فمنهم من قال إنها بسبب جرح كان في رجله وآخرون ذكروا أنه بسبب البرد الذي أصابه في رجلة من رحلاته في طلب العلم[٤] .

وقد رحل في صباه إلى العديد من الأقطار في سبيل التحصيل العلمي، فقد ورد مرو في زمان السمعاني، وخرج إلى العراق، ثم إلى الحجاز وغيرها من البلدان[٥] .

---

(١) وفيات الأعيان ٤/ ٢٥٥ .
(٢) يتيمة الدهر ٤/ ٣٣ .
(٣) الزمخشريّ ص٣٧ فما بعدها والزمخشري لغوياً ومفسراً ص٩٢ فما بعدها، وقد أوردا قصة سيرته مع نظام الملك وغيره مستدلين بالأشعار التي قالها الزمخشري في خطابه لهم، فأكتفي بما أورداه .
(٤) إنباه الرواه ٣/ ٢٦٨ .
(٥) الأنساب ٦/ ٢٩٧ .

المبحث الثاني : شيوخه وتلاميذه

لم تحدد لنا كتب التراجم من تلمذ الزمخشريّ على أيديهم في بداية حياته ويبدو ـ والله أعلم ـ أن مردّ هذا عدم استقراره في بلدة معينة في هذه الفترة .

والمترجمون للزمخشري يذكرون أنه تلمذ على أبي مُضَر محمود بن جرير الضّبيّ الأصبهانيّ المتوفي سنة (٥٠٧ هـ) فأخذ عنه الأدب ، و « كان يلقّب فريد العصر ، وكان وحيد دهره وأوانه في علم اللغة والنحو والطب ، يُضْرب به المثل في أنواع الفضائل . . . تخرج عليه جماعة من الأكابر في اللغة والنحو منهم الزمخشريّ . . . »[١] .

ومن شيوخه ـ كما سبق ذكره[٢] في نسبة الكتاب ـ أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوريّ .

كما سمع من « شيخ الإسلام أبي منصور نصرِ الحارثي ومن أبي سعد الشَّقّاني »[٣] .

ومنهم أيضاً : نَصْر بن البَطِر ذكره الذهبي فقال : « رحل وسمع ببغداد من نَصْر بن البَطِر وغيره »[٤] .

كما اجتمع ببغداد مع أبي عبدالله الدامغاني . قال عنه الذهبيّ « العلاّمة البارع ، مفتى العراق ، قاضي القضاة أبو عبدالله محمد بن علي بن محمد بن حسن بن عبدالوهاب . . الدامغاني الحنفيّ ، تفقّه بخراسان وقدم بغداد شابًّا » .

---

(١) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢) ينظر ص ٤٩ ، ٥٠ فقد عرضنا له بما فيه كفايه .

(٣) لم أقف فيما رجعت إليه على ترجمة لهما . وينظر : معجم الأدباء ١٩/ ١٢٧ ، وطبقات المفسرين ٢/ ٣١٥ . وفي مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ٢/ ٩٨ : « سمع من أبي سعد الشفتاني »، أما أبو منصور الحارثي فذكر أنه الجواليقي .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٥٢ ، وطبقات المفسرين ٢/ ٣١٥، وفيه سمع من أبي الخطاب بن البطر» .

ولد سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة (٣٩٨) ومات في رجب سنة ثمان وسبعين وأربعمائة (٤٧٨ هـ)[١] . أي أن عمر الزمخشريّ آنذاك أحد عشر عاماً ؟

والتقى الزمخشريّ حين قدم للحج بأبي السعادات بن الشجريّ، وأثنى عليه، ولم ينطق الزمخشريّ حتّى فرغ أبو السعادات من حديثه . . [٢] .

كما ذكر القفطي أنَّ الزمخشريّ قرأ بعض كتب اللغة على الشيخ أبي منصور ابن الجواليقي[٣] يستجيزه فيها . وهذا ما عرضنا له في نسبة الكتاب .

تلاميـــــذه .

طلب الزمخشريّ العلم منذ نعومة أظفاره، ورحل إلى كثير من البلدان في سبيل ذلك، وكان طلبة العلم يحرصون على الاستفادة منه ومن أمثاله من العلماء . وقد ذكر القفطي أنه « دخل خُراسان وورد العراق، وما دخل بلداً إلا اجتمعوا عليه وتلمذوا له، واستفادوا منه[٤] . ومن بين من تلمذ على يديه :

١ ـ « أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويلي بطبرستان، ٢ ـ أبو المحاسن عبد الرحيم بن عبد الله البزاز بأبيورد، ٣ ـ أبو عمرو عامر بن الحسن السمسار بزمخشر، ٤ ـ أبو سعد أحمد بن محمود الشاشي بسمرقند، ٥ ـ أبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه بخوارزم وجماعة سواهم »[٥] .

٦ ـ ومحمد بن أبي القاسم بايْجُوك المتوفي سنة (٥٦٢ هـ) أخذ عنه اللغة وعلم الإعراب وجلس بعده مكانه، كان أديباً نحوياً يُلَقَّب بزين المشايخ، له العديد

---

(١) سير أعلام النبلاء / ٤٨٤، ٤٨٥ وانظر معجم الأدباء ١٩/ ١٢٧ .
(٢) ينظر نزهة الألبا ص٣٩٢، وإنباه الرواة ٣/ ٢٦٨ .
(٣) إنباه الرواة ٣/ ٢٧٠، وسير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٥٣ .
(٤) إنباه الرواه ٣/ ٢٦٦ .
(٥) الأنساب ٦/ ٢٩٨ .

من التصانيف من بينها: مفتاح التنزيل، وتقويم اللسان في النحو، والإعجاب في الإعراب، والبداية في المعاني والبيان، وغيرها[1] .

٧ ـ تلمذ له ولزمه أبو يوسف البلخيّ أحد أئمة النحو والأدب[2] .

٨ ـ وعلي بن محمد بن علي بن أحمد بن مروان العمراني الخوارزمي قرأ الأدب على الزمخشريّ قال عنه ياقوت إنه « سيّد الأدباء، قدوة المشايخ الفضلاء المحيط بأسرار الأدب، والمطّلع على غوامض كلام العرب » من مؤلفاته كتاب المواضع والبلدان، كتاب في تفسير القرآن، وكتاب اشتقاق الأسماء. توفي سنة ستين وخمسمائة (٥٦٠ هـ)[3] .

٩ ـ وأخذ عنه أيضاً علي بن عيسى بن حمزه الحسني، وذلك عند قدوم الزمخشريّ إلى مكة حيث « عرف قدره ورفع أمره وأكثر الاستفادة منه وأخذ عن الزمخشريّ، وأخذ الزمخشريّ عنه . . »[4] .

أما الذين استجازوه فخلق كثير، من بينهم: محمد بن عبد الملك البلخيّ المعروف برشيد الدين الوطواط، وزينب بنت الشّعري، وطلب الاستجازة منه أبو الطاهر أحمد بن محمد السِّلَفيّ وغيرهم[5] .

---

(١) معجم الأدباء ١٩/ ٥ .

(٢) السابق ٢٠/ ٥٥ .

(٣) السابق ١٥/ ٦١ فما بعدها .

(٤) إنباه الرواه ٣/ ٢٦٨ .

(٥) وفيات الأعيان ٥/ ١٧٠، ومعجم الأدباء٤/ ٤٠٠ .

المبحث الثالث: مؤلفاته :

سبق أن بيّنا شغف الزمخشريّ بالبحث وطلب العلم من بداية حياته وذلك في جلّ العلوم؛ نجد أثر هذا الاطلاع والدرس واضحاً في مؤلفاته، حيث كثرت وتنوعت موضوعاتها، إلاّ أنّ جزءاً منها فقد وكثير منها حفظ، وسأشير في هذا الموطن إلى هذه المؤلفات مع بيان المفقود منها والمطبوع، والمخطوط ، مستعيناً في ذلك بكتب التراجم، ومن كَتَبَ عن هذا الجانب من القدماء والمحدثين(١) .

أولاً : مؤلفاته المطبوعة :

١ ـ أساس البلاغة . طُبع عدّة طبعات من بينها طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة في مجلدين، ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م.

٢ ـ أطواق الذهب ولعله كتاب (النصائح الصغار) وهو عبارة عن مقالات في الوعظ والحكم والنَّصائح.

طُبع عدّة طبعات من بينها طبعة بشرح يوسف أفندي الأسير (١٣١٤ هـ) وهي الطبعة الثالثة بيروت. وتُرجم إلى الألمانية والفرنسية.

٣ ـ أعجب العجب في شرح لامية العرب. طُبع بمطبعة الخانجي بالقاهرة سنة (١٣٢٤ هـ) .

٤ ـ الأنموذج في النحو. طُبع بمطبعة المدارس الملكية سنة ١٢٨٩هـ وهذه طبعته الأولى ثمّ طُبع عدّة مرات محققاً من بينها تحقيق الدكتور حسني عبد الجليل مكتبة الآداب بالقاهرة ١٩٩٠م.

(١) تنظر مؤلفاته في : معجم الأدباء ١٩/ ١٣٣ ـ ١٣٤، والبحر المحيط ١/ ١٠، ومفتاح السعادة ٢/ ٨٧ ـ ٨٨، وطبقات المفسرين ٢/ ٣١٥، ٣١٦، وشذرات الذهب ٤/ ١١٩، وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ٣/ ٤٨، وذخائر التراث العربي والإسلامي ١/ ٥٤٩ ـ ٥٥٤ .

٥ ـ الجبال والأمكنه والمياه. طُبع الطبعة الأولى باعتناء: (سالفر دي كراف) ليدن ١٨٥٦م. وطبع طبعات أخرى من بينها طبعة بعنوان (الأمكنه والمياه والجبال) تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، مطبعة السعدون ، بغداد ١٩٦٨م.

٦ ـ خصائص العشرة الكرام البررة . طُبع بتحقيق الدكتورة بهيجه باقر الحسني وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٦٨م سلسلة كتب التراث (١٠) .

٧ ـ الدَّر الدائر المنتخب من كنايات واستعارات وتشبيهات العرب طبع بتحقيق الدكتوره بهيجه باقر الحسني ، ونُشر في مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد(١٦)، ١٩٦٨م من ص٢٢٤ إلى ص ٢٦٧ .

٨ ـ ديوان الزمخشريّ . طُبع بتحقيق ودراسة عبد الستار ضيف وتقدم به الباحث إلى كلية العلوم بجامعة القاهرة وحصل به على درجة الماجستير.

٩ ـ ربيع الأبرار ونصوص الأخبار طُبع بتحقيق سليم النعيمي رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد ١٩٧٦ - ١٩٨٠م وصدر في أربعة أجزاء.

١٠ ـ الفائق في غريب الحديث[١] . طُبع الطبعة الأولى في الهند سنة ١٣٢٤هـ (حيدر آباد) ثمّ طبع في ثلاثة أجزاء بتحقيق علي محمد البجاوي ومَحمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٦٩ - ١٩٧١م.

١١ ـ القسطاس في علم العروض . طُبع بتحقيق الدكتوره بهيجه باقر الحسني مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٠م.

وطبع بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوه، نشر المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى سوريا ١٣٧٩هـ - ١٩٧٧م.

---

(١) ذكره القفطي باسم غريب الحديث٣/ ٢٦٥، وذكره ياقوت باسم الفائق في غريب الحديث غير أن الزمخشري لم يشر إلى أن اسم هذا الكتاب هو الفائق.

١٢ ـ القصيدة البعوضية وتخميسها . نُشرت بتحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني، مجلة الأستاذ، بغداد ١٩٦٧م.

١٣ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل وبهامشه كتاب الإنصاف فيما تضمنّه الكشف من الاعتزال ، لناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندريّ المالكيّ، حقّق روايته محمد الصادق قمحاويّ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٤ ـ المحاجاة بالمسائل النحوية، طبع بتحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني، دار التربية، بغداد، ١٩٧٣م. وطبع بتحقيق مصطفى الحدري بعنوان (الأحاجي النحوية) وهو عنوان ابتكره المحقق ذاكراً ذلك في مقدمته للكتاب مُعللاً ذلك بقوله: « لأنّ ذلك أيسر وأخصر »؟!، نشر مكتبة الغزالي ، سوريا .

١٥ ـ مسألة في كلمة الشهادة طبع بتحقيق الدكتورة بهيجة الحسني، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد (١٥) بغداد ١٩٦٧م.

١٦ ـ المستقصى في أمثال العرب، نشره محمد عبد المعيد خان ، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانيه ١٩٦٢م وصورته دار الكتب العلمية سنة ١٩٧٧م.

١٧ ـ معجم عربي فارسي نشره: فتز شتاين، ليبزج ١٨٤٣م.

١٨ ـ المفرد والمؤلف في النحو. طُبع بتحقيق الدكتورة بهيجة الحسني ونُشر في مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد (١٥)، من ص٨٧ إلى ص ١٢٩ .

١٩ ـ المُفَصَّل. طُبع عدّة طبعات من بينها طبعة مُذيلة بكتاب المُفَضَّل في شرح أبيات المفصل ، لمحمد بدر الدين الحلبي. وقد نشره بروخ سنة ١٨٥٩م. وطبع أيضاً بمطبعة الكوكب الشرقي بالإسكندرية سنة ١٢٩١هـ.

٢٠ ـ مقامات الزمخشري، أو كتاب النصائح الكبرى، طُبعت بالقاهرة سنة ١٣١٢هـ.

٢١ ـ مقدمة الأدب طبعت بتحقيق سيد محمد كاظم إمام ، جامعة طهران ١٩٦٣م ـ١٩٦٥م وتقع في جزئين الأول عرض فيه للأسماء، والثاني للأفعال.

٢٢ ـ نوابغ الكلم أو الكلم النوابغ نشر بعناية (شولتنز) سنة ١٧٧٢م. ثمّ نشر عدّة مرات من بينها نشرة الدكتورة بهيجة الحسني ، مجلة العرب، المجلد (٥) الجزء التاسع والعاشر ١٩٧١م، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ثانياً : مؤلفاته المخطوطه :

١ ـ تعليم المبتدي وإرشاد المقتدي. عبارة عن ترجمة فارسية لبعض العبارات العربية. منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٤٢٥٤) ضمن مجموع.

٢ ـ رءُوس المسائل في الفقه، منه نسخة في مكتبة تشستر بتي رقم (٣٦٠٠) تقع في (١٠٦) ورقه.

٣ ـ شرح على المفصل: وفي بغية الوعاة: شرح بعض مشكلات المفصل، وقال بروكلمان[1] إنّ للزمخشري شرحاً للمفصل منه نسخة بليدن برقم (١٦٤) وفينا برقم (١٥٤).

والكتاب المُشار إليه عبارة عن حاشية على المفصل وهو ضمن مجموع كُتب على ورقته الأولى: «كتاب مجموع يشتمل على عدة كتب، الأوّل: حواشي المُفَصَّل للمصنّف جار الله العلامه تجاوز الله عنه . .».

وأولها: «هذه حواشي ذكرها جار لله العلامة أبو القاسم محمود بن عُمر الزمخشري رحمه الله على مواضع من كتابه المعروف بالمفصل في بيان مشكلها» ثم أعقب ذلك بعنوان (ما ذُكر منها على الخطبة) وهكذا حتى نهاية الكتاب. وآخره (هذا آخر ما وُجد من الحواشي).

(١) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٨.

تقع هذه النسخة المصورة عن ليدن في (٦٣) لوحة وكل لوحة (١٩) سطراً[١] قُدِّم وأُخر في لوحاتها، ولحق الطمس بعض أجزاء منها.

٤ ـ شرح أبيات كتاب سيبويه : ذكرت بعض المصادر أن له شرحاً على كتاب سيبويه والصواب أنه شرح لأبياته، وذكر ذلك الزمخشريّ نفسه في ديوانه[٢] وقد ذكرت الدكتورة بهيجة الحسني أنّ نسخة من هذا الكتاب في مكتبة أحمد الثالث باستنابول مؤلفة من إحدى عشرة ومائة ورقه يقوم بتحقيقها ونشرها الدكتور عبدالله درويش. والذي انتقل إلى رحمة الله، ولم نر هذا الكتاب، كما أنّه ليس من المعقول أن يُشْرح كتاب سيبويه في (١١١) ورقة إلاّ أن يكون تعليقات على مواضع منه. أو أنه شرع فيه ولم يتمه، أو يكون الكتاب ناقصا ؟!

٥ ـ قصائد أخرى: منها نسخة في برلين برقم (٧٦٨٨) رقم (٢، ٣) لعلها ضمن مجموع.

٦ ـ قصيدة في سؤال الغزالي عن جلوس الله على العرش وقصور المعرفة البشرية. منها نسخة في برلين برقم (٧٦٨٨).

٧ ـ الكشف في القراءات العشر، ذكر بروكلمان أن مخطوطة من هذا الكتاب في مكتبة رباط سيدنا عثمان بالمدينة المنورة تحت رقم (٥٩) قراءات. ولم أقف عليه مع كثرة البحث.

٨ ـ نزهة المستأنس ونهزة المقتبس، مخطوط في أيا صوفيا برقم (٤٣٤١).

٩ ـ نكت الأعراب في غريب الإعراب توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية رقمها (٢٥١٠٢)، وهو عبارة عن مجموعة من الرسائل في التوجيهات الإعرابية.

---

(١) عنها نسخة مصورة بجامعة أم القرى بمكة ـ حرسها الله ـ مركز البحث العلمي برقم (١١٢) نحو.
(٢) ديوانه (٢٣).

ثالثاً : مؤلفاته المفقوده[1] :

للزمخشريّ مجموعة كبيرة من المصنفات لا نعلم عنها شيئاً إلى الآن ، وهي : كتاب الأجناس ، متشابه أسماء الرواة ، ومختصر الموافقه بين أهل البيت والصحابة ، والرسالة الناصحة ، ورسالة المسأمة ، وسوائر الأمثال ، وشافي العيّ من كلام الشافعيّ ، وَشقائق النعمان في حقائق النعمان في مناقب الإمام أبي حنيفة ، وضالة الناشد ، وعقل الكل ، ومعجم الحدود ، والأمالي في النحو وتسلية الضرير ، وَديوان التمثيل ، وَديوان خطب ، وديوان الرسائل ، والرائض في الفرائض ، وروح المسائل ، وَجواهر اللغة ، ورسالة الأسرار ، والمنهاج في الأصول ، وَصميم العربية ، وغيرها من المؤلفات .

والذي أود التوقف عنده من هذه المصنفات هو كتاب صميم العربية ، فقد أشار الدكتور فاضل السامرائي[2] . إلى وجود نسخة في المتحف العراقي كُتب عليها : صميم العربيه ، وبعد تحققه من اسم الكتاب ظهر له أنَّه جزء من شرح على فصيح ثعلب وُضع عليه هذا الاسم (صميم العربية للزمخشريّ) فخطأ هذه التسمية ، ولم يحدد لنا صاحب هذا الجزء الموجود .

وقد عرض لهذا الدكتور عبد الجبار القزاز في دراسته لكتاب شرح الفصيح لابن الجبان ، وَبَيّن أن هذا الجزء ضمن مجموع لغوي يحمل الرقم (١٠٠٢) ، وقد تضّمن أربع مخطوطات إحداها هذا الكتاب ، ووصف الورقة الأولى من هذه النسخة وما كتب عليها ، ثم قرّر أنّ « مخطوطة المتحف التي تحمل اسم صميم العربية للزمخشري إنما هي نسخة ناقصة من كتاب شرح فصيح ثعلب لابن الجبّان »[3] .

(١) ينظر معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤ ، وَطبقات المفسرين٢/ ٣١٦ ، وبروكلمان ٥/ ٢١٦ـ٢٣٨ وينظر بيان هذه المؤلفات في كتاب الزمخشري للدكتور الحوفي ص٥٨ فما بعدها .

(٢) في كتابه / الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري ص٩١ فما بعدها

(٣) ينظر شرح فصيح ثعلب لابن الجبان ص ٧٥ .

وقد علّل الباحث سبب ورود اسم (صميم العربية) على غلاف هذه النسخة وأورد بعض نصوصها. وكنت أظنّ أنّ هذه القطعة نسخة من هذا الكتاب ، وعند مقارنة النصوص التي أوردها الباحث بما يقابلها في هذا المخطوط وجدت أن بينهما فرقاً في تناول المادة اللغوية. وقد قابل ووازن بين نسخة مخطوطته من كتاب ابن الجبان التي جعلها أصلاً وما ورد في هذا الجزء فكان الكلام متفقاً.

وقد حاولت بطرق عدّة الحصول على صورة هذه المخطوطة، ولكن دون جدوى، مع ثقتي فيما كتبه الدكتور عبد الجبار القزاز.

المبحث الرابع : ثناء العلماء عليه :

لا شك أن الزمخشريّ من أبرز علماء العربية ، يدلُّ على ذلك ماخلفّه لنا من مصنفات في كثير من ميادين العلوم ، وقد أثنى العلماء على علمه ودرايته ، ومن بين ما قيل عنه ما أورده السمعاني حيث قال : « كان يضرب به المثل في علم الأدب والنحو »(١) .

وقال عنه ياقوت : « كان إماماً في التفسير والنحو واللغه والأدب ، واسع العلم ، كبير الفضل ، مُتَفَنِّناً في علوم شتى . . »(٢) .

ووصفه القفطيُّ بقوله : « كان علاّمة الأدب ، ونسَّابة العرب ، أقام بخوارزم ، تُضْرب إليه أكباد الإبل ، وتحط بفنائه رِحال الرجال ، وتحدى باسمه مطايا الآمال . . »(٣) .

كما أثنى أبو حيَّان على أدبه وعلمه ، فقال بعد أن أورد جزءاً من مقدمة الكشاف : « . . وأنت ترى هذا الكلام وما احتوى عليه من الترصيف الذي يبهر بجنسه الأدباء ، ويقهر بفصاحته البلغاء ، وهو شاهد له بأهليته للنظر في تفسير القرآن ، واستخراج لطائف الفرقان . . . »(٤) .

ووسمه ابن خلكان بقوله : « الإمام الكبير في التفسير ، والحديث ، والنحو ، واللغة ، وعلم البيان ؛ كان إمام عصره من غير مدافع ، تُشَدّ إليه الرّحال في فنونه . . . »(٥) .

ولا يتسع المقام لبيان كل ما قيل عن علم الزمخشري ؛ فقد كفانا مَئُونة ذلك أولئك الباحثون الذين خصّوه بدراسة مستقلة ، أو الذين تصدوا لتحقيق مؤلفاته .

---

(١) الأنساب ٦/ ٢٩٧ ، وانظر إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥ .
(٢) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٦ .
(٣) إنباه الرواه ٣/ ٢٦٦ .
(٤) البحر المحيط ١/ ٩ .
(٥) وفيات الأعيان ٥/ ١٦٨ .

البـــاب الثانـــي
دراســـة الكتـــاب

وتشمل الفصول التاليـــة :

الفـــصل الأول : منهج الشارح وآراؤه .

الفــصل الثــاني : مادة الكتاب ومسائله .

الفـصل الـثـالث :

أ ــ مصادر الكتاب.

ب ــ شواهده.

الفـــصل الـرابع : الظواهر الدلالية في الكتاب.

الفـصل الخـامس : الموازنة بين هذا الشرح وشروح أخرى.

الفصــل السادس : مقدمات التحقيق .

الفصـل الأول : منهــج الشــــارح

ويشمل :

المبحث الأول : منهجه في عرض المادة اللغوية.

المبحث الثاني : مواقفه وآراؤه.

المبحث الأول : منهج الشارح في عرض مادة الكتاب :

لشرّاح فصيح ثعلب في تناول مادة الفصيح مناهج مختلفة، وأساليب متعددة، وهذا ما سأعرض له في المبحث الخاصّ بالموازنة بين شروح الفصيح.

والذي يعنينا هنا بيان منهج الشارح، فأُلخص منهجه في النقاط التالية:

١ ـ بدأ الشارح بتفسير مقدمة الفصيح كل كلمة على حدة، حيث خلا هذا الكتاب من مقدمة المؤلف، وذلك ما سأبينه عند دراستي لوصف النسخة.

٢ ـ تناول عبارات الفصيح حسب ترتيب مؤلفه لها بدءاً بباب فعلت بفتح العين وانتهاء بباب الفرق وقد أخذ بهذا المنهج جلّ شُرَّاح الفصيح.

٣ ـ أخذ في شرح المواد اللغوية التي ضمنها ثعلب كلَّ باب من أبواب الفصيح مُبيّناً مشتقاتها ومعانيها، مع التزامه بنص الفصيح في أغلب العبارات، وقد خرج عن هذا المنهج في بعض المواضع كأن يقدم شرح عبارة من عبارات الفصيح على عبارة أخرى(١)، أو يُدخل قول ثعلب ضمن شرحه.

٤ ـ الإشارة إلى عبارة الفصيح بالطرق التالية: (وقوله كذا)، أو (وقول أبي العباس) أو (تقول)، أو يبدأ في شرح عبارة الفصيح دون إشارة.

٥ ـ بيان آراء علماء اللغة في جلّ ما يعرض له من تفسير، كالخليل، وسيبويه ويونس ابن حبيب، والفراء، والكسائي، وغيرهم من أئمة اللغة.

٦ ـ يستشهد على غالبية ما يذكره بفصيح كلام العرب بدءاً بالقرآن الكريم الذي يمثل قِمَّةَ الفصاحة، ثم الشّعر العربيّ أو الحديث الشريف، أو الأمثال العربيَة، وأقوال العرب وحكمهم، وسأفرد مبحثاً أعرض فيه لشواهد هذا الكتاب.

---

(١) كتقديمه شرح (شبّ الرجل الحرب والنار) على (شبّ الفرس) ينظر ص٣١٨.

٧ ـ عناية المؤلِّف بلغات العرب. اعتنى الشارح بذكر لغات القبائل عناية بالغة فقد كان في الغالب الأعم يذكر اللغة وأصحابها، مُبَيّناً اللغات الجيدة والرديئة، معلِّلاً ومستشهداً على ما يورده. والأمثلة على هذا الجانب جدٌّ كثيرة اقتصر على بعضها لبيان عناية الشارح بها.

فمنها قوله: «.. وازْرُرْ فيه أربع لغات، وازْرُرْ حجازيَّة، وزُرَّ يمانيّةٌ، .. وَزُرِّ قَيْسيَّة»(١).

وقد وضَّح واستشهد على كلّ منها بفصيح كلام العرب.

ومنها أيضاً قوله: «.. أهل الحجاز يقولون: سَخُنَ الماء وسَخُنَت عَيْنُه بالضّم فيهما جميعاً، وتميم يقولون: سَخُنَ الماء بالضمِّ، وسَخِنَتْ عينُه بالكسر»(٢).

وعند بيانه لقول ثعلب: (وهي الكَبِدُ والفَخِذُ والكَرِش والفَحِث) قال: «هذه الأسماء مفتوحة الأوَّل بتحريك الثَّاني منها، وهي لغَة أهل الحجاز. فأمّا تميم وسُفلى مُضر فإنهم يكسرون الأوائل منها ويُسكنون الثاني، فيقولون كِبْد وَفخذ وكرش. ومنهم من يترك الأول مفتوحاً ويسكن الثاني، فيقول: كَبْد وهَذا أقَل اللغاتَ»(٣).

واللغة الأخيرة هي لغة العامّة وقد جَوَّزها العلماء، «لأنّ كل اسم أو فعل على ثلاثة أحرف وثانيه مضموم أو مكسور فحذف الضمة والكسرة منه جائز للتخفيف.. وتحريك الحركة المحذوفة إلى أول الكلمة للدلالة على أصلها جائز أيضا»(٤).

أكتفي بما سقته في هذا الموضع من النصوص، وسأُلحق ـ بإذن الله ـ فهرساً خاصاً لبيان المفردات التي وضَّح الشارح فيها لغات العرب.

---

(١) ص ٨٨.

(٢) ص ١٤٩.

(٣) ص ٤١٩.

(٤) تصحيح الفصيح (١٣٩ ب)، وانظر شرح الفصيح لابن ناقيا ١/ ١٩٢.

٨ ـ أخذه بمبدأ القياس في اللغة مع تغليبه السماع عليه، وهذا منهج أكثر علماء العربية.

٩ ـ مناقشة ما يورده من آراء العلماء فيستحسن بعضها ويرجح أو يُصّوب ما يراه راجحاً أو صواباً، ويُخَطِّئُ ما يراه خطأ، مستخدماً العبارات التالية بعد أن يورد آراء العلماء: (والصواب عندي) أو (وهو خطأ) أو (والراجح كذا) أو يسم الرأي بالجودة أو نحو ذلك مما سأعرض له في مبحث خاص بآراء الشارح ومواقفه.

١٠ ـ ومن منهجه ضبط كثير من مواد اللغة ضبط عبارة، أو التنظير على ما يذكره بكلمة أخرى، أو بيان الحرف إذا كان من الحروف الملبسة كالضاد والظاء، أو ضبطه للكلمات بالحركة.

١١ ـ بيان لغات العامّة في أغلب مواد الفصيح وقد وقف من هذه اللغات موقف الناقد المتمكن حيث جوّز بعضها أو خطأه، أو حكم على هذه اللغة بالجودة أو موافقتها للُغة من لغات العرب، مطبِّقاً في هذا الحكم المقياس الصوابي الذي يستند علىَ الشَواهد العربية الفصيحة، وفي مقدمتها كتاب الله عز وجل. وهذا ما سأعرض له في مبحث مستقل ـ بإذن الله ـ، وألحق فهرساً خاصاً لأقوال العامة.

١٢ ـ استطراده في توضيح ما يعرض له من شواهد سواء أكانت قرآنيه، أم أحاديث نبوية، أو أمثال العرب وحكمهم، ومن أمثلة توجيهه وبيانه للقراءات القرآنية ما عرض له عند استشهاده بقوله تعالى: ﴿ **وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضَنِينٍ** ﴾(١). حيث قال: « قرئ بالضَّاد والظاء، فمن قرأ بالضَّاد قال معناه بَخيل ومن قرأ بالظَّاء فمعناه: مَتَّهَمٌ، والظِّنَّة: التُّهَمَة قال الشاعر:

وَلَقَدْ تَسَقَّطَنِي الوُشَاةُ فَصَادَفُوا ... حَصِراً بِسِرِّكِ يَا أُمَيَم ضَنِينَا

(١) التكوير (١٤).

وَالحَصر : الضيِّق، ومنه قوله تعالى ﴿ أَوْ جاءوكُمْ حِصَرَتْ صُدُوْرُهم ﴾[1] أيْ : ضاقت »[2] .

فمن خلال النَّص السابق يتضح لنا مدى اهتمام الشارح ببيان القراءات القرآنية وتوضيح دلالتها، بناء على اختلاف الحرف، ثم الاستطراد في بيانه كلمة (الحصر) في الشاهد الذي أتى به، والاستشهاد عليه من أعلى كتب الفصاحة.

كما كان يستطرد في ذكر روايات الشاهد الشعري، ومن ذلك على سبيل المثال استشهاده ببيت مروان بن أبي حفصة :

ما مرَّ يومٌ إلاَّ وَعنْدَهُمــا لَحْمُ رجالٍ أو يولغان دما
تُرْضِعُ شِبْلَيْنِ في مَغَارِهما قَدْ نَاهَزَا للْفِطَام أو فُطِما

ثم قال : « ويروى (لحم رجان) وهو المُنْتِنُ، ويُرْوَى (يالغان دما)»[3] .

كما كان يستطرد في شرح المادة اللغوية وبيان مشتقاتها وماتَصَرَّف منها، مستشهداً على ما يذكره. ومِمّا ورد من ذلك بيانه لشرح مادة (نوس) في مقدمة الفصيح حيث يقول : « الناس جمعٌ، واحدهم إنسان على غير لفظه، وجمع الإنسان على القياس : أناسين، ولا يُتَلَفَّظ به، ولكن يُقال أناسيّ قال الله عز وجل : ﴿ وأناسيّ كثيراً ﴾[4] . فأمّا إنسان العين فلا يجوز في جمعه إلاّ أناسيّ. واشتقاق الناس من ناس ينوس : إذا تحرك. وسُمّوا بذلك؛ لأنهم ينظرون في مُتَصَرّفاتهم. والنَّوس : الحركة وأبو نُواس قيل له ذلك؛ لذؤابتين كانتا تنوسان على عاتقيه. »[5] .

(١) النساء (٩٠) .

(٢) ص ٥٤ـ٥٥ .

(٣) ص ٣٣ .

(٤) الفرقان (٤٩) .

(٥) ص ٧ .

كما كان يشرح الألفاظ الغريبة الواردة في الشاهد كاستشهاده ببيت عمرو بن كلثوم:

تَسفُّ الجِلَّةَ الخُورُ الدَّرينا

ثم قال: « الجلَّة: جمعَ جليل كما تقول: صَبَيٌّ وصبْيَه، وعليٌّ وَعلْية والجلّة أراد بها: مَسَانَّ الإبل، والخُور: الغِزارُ من الإبل، وهو جَمعُ: خَوَّارٍ والدَّرين النبت اليابس »[1].

والأمثلة على استطراده في شرح مايَعِنّ له كثيرة، أكتفي بما ذكرته مثالاً لبيان منهجه.

١٣ ـ لم يقتصر الشارح على الجانب اللغوي في هذا الكتاب بل عرض لبعض المسائل النحوية والصرفية والبلاغية والعروضية، سأتحدث عن أبرزها عند دراسة مسائل الكتاب.

أما المسائل التي تناولها عرضاً فكالإكفاء مثلاً في العروض، وقد عرض له مرَّة واحدة ولكنه فصَّل في ذلك مورداً تعريف العلماء وَخلافهم فيه، ومن بين ما جاء قوله: « واختلفوا في الإكفاء، قال أبو عمرو: الإكفاء في الشّعر والإقواء واحد، وهو اختلاف الإعراب؛ إعراب القوافي، وذلك إذا قلت قافيةً بالرفع والأخرى بالجرِّ، كقول القائل:

وهل هند إلا مهرةٌ عربية ... سليلةُ أفراسٍ تَجَلَّلها بَغْلُ

فإنْ نَتَجَتْ مُهْراً كريماً فبالحرى ... وإن يكُ إقرافٌ فمن قبل الفحلِ

وقال أبو عبيدة: الإكفاء في الشّعر نقصانُ حرف من الفاصلة نحو قول الشاعر:

أفبعدَ مقتل مالك بن زُهَير ... تَرْجُو النِّساءُ عواقبَ الأطهارِ

قال قُطْرب: الإكفاء في الشّعر إبدال القوافي، وهو أن تكون قافية بالميم وأخرى بالنون أو غير ذلك ... »[2].

(١) ص ٥١.

(٢) ص١٧٦، ١٧٨.

كما استدل برأي المبرد وغيره، ووضح الإكفاء بما يغني عن الرجوع لكتاب آخر فقد بيّن أراء أئمة العلماء مستدلاً على مايذكره بالعديد من الشواهد.

وكذلك عرض لبعض المسائل البلاغية إلاّ أنها تعدّ من أقلّ المسائل نصيباً حيث لم يعرض للتشبيه إلاّ في قرابة سبعة مواضع[1] ، وكذلك الاستعارة[2] في تسعة مواضع.

أما بيانه للاستخدامات المجازية فقد عرض له فيما يقرب من عشرين موضعاً، ذكر في كل موضع منها الاستخدام المجازي للكلمة كقوله مثلاً إنّ « اللقاء بمعنى الرؤية مجازاً والأصل أنّ من أراد أنّ يرى شيئاً قابله بوجهه »[3]. ولا أُريد التكثر من الأمثلة على هذا الجانب[4].

١٤ ـ عنايته بأمثال العرب وأقوالها وحكمها، والاستدلال بها على بعض مايورده شارحاً لها ومبيناً مناسبتها. ولم يقتصر على الباب المعقود للأمثال بل عرض لها في جلّ صفحات هذا الكتاب. سأورد ذلك في المبحث الخاص بشواهده[5].

---

(١) ينظر: ص ١٢٥، ٢٠٣، ٣١٩، ٣٢٢، ٤٨٠، ٥١٩، ٦٠١، ٧٠٥.

(٢) ينظر: ص ٢٤، ٣٠، ٤٨، ١١٧، ١٢٥، ١٨٥، ٣٦٩، ٣٩٩، ٤٠٠.

(٣) ص ١٥.

(٤) وللمزيد ينظر: ص ٢٣٢، ٤٠٣، ٤٢٥، ٥٤٣، ٥٧٠، ٥٧٧، ٦٨٧، ٦٩٧.

(٥) ينظر ١٧٣ : فما بعدها.

المبحث الثاني : مواقفه وآراؤه

ويشمل :

أولاً : موقف الشارح من آراء العلماء.

ثانياً : آراؤه التي انفرد بها.

أولاً : موقف الشارح من أراء العلماء :

ممّا يُمَيِّز هذا الشرح منهجية مؤلفه في مناقشة المسائل اللغوية المشروحة أو مايعرضَ له من قضايا أُخرى ، حيث يبدأ بذكر أقوال أئمة علماء اللغة ، كالخليل وسيبويه ، والفراء ، والكسائي ، وأبي زيد ، وغيرهم ، ويذكر الخلاف بينهم فيما يعرض له إن وُجد ، دونما تدخل منه أو تعليق .

كما كان يعرض لآرائهم ويرجح أو يستحسن أو يصوب مايراه منها ، بل يخطئ بعض العلماء ، معللاً سبب ذلك ، ومحكماً ماورد من مسموع كلام العرب الفصحاء ، منثوره ومنظومه .

وليس هذا فحسب بل كانت له آراء جيده انفرد بها ، وذلك يتضح من خلال عباراته التي أوردها ، كأن يقول : (وهو الصواب) أو (والصواب عندي) أو (والأولّ أجود) وَ(ليس هذا بصحيح) ، ونحو ذلك من العبارات التي تتجلى فيها شخصية الشارح . وَبيان موقفه على النحو التالي :

جاء عنه عند بيانه لقول ثعلب : (أمضني الجرح والقول) قوله : « قال الخليل : مضَّني القَول والجُرح بغير ألف وأمَضَّني القول بالألف ، وقول أبي العباس : وكان من مضى من النحويين يقول : مَضَّني بغير ألف ، يقال : إنه عنى أبا عمرو بن العلاء ، قال أبوعمرو : ومَضَّني كلام فصيح وقد ترك استعماله ، وقال بعضهم : مَضَّ وأمَضَّ لغتان جيدتان ، وقال الفرَّاء : أمَضَّ أفصح ، واحتجّ بقول رؤبة . . . »(١) .

فنلحظ من خلال النَّصّ السابق عرضَه لأقوال العلماء دونما تعليق عليها والإشارة إلى بعضهم دون التصريح بهم .

---

(١) ص٢٥٥، ٢٥٦ ، وينظر آراء العلماء في تصحيح الفصيح ١ / ٣٢٣ ، والجمهرة ١ / ١٤٨ وللمزيد من الأمثلة ينظر ص٥١ ، ٥٢ عند بيانه لمادة (زكن) وَص٤٧٩ عند بيانه لمادة (جزع) وكذلك أثناء بيانه الفرق بين الظل والفيء ص٦٨٢ ـ ٦٨٣ .

وكذلك قوله: « دَمَعَتْ عيني تَدْمع، وجوَّز أبو زيدٍ وأبو عُبَيْدَةَ دَمِعَت تَدْمع وأبى الكسائيُّ والأصمعيُّ ذلك. »[1].

ومن أمثلة ترجيحه لأحد آراء العلماء قوله: « هو فَكَاكُ الرَّهن عن الأصمعي بالفتح، وقال أبو زيد بالكسر، وروى جماعة من نقلة اللغة بالفتح والكسر جميعاً. وعن الكسائي قال: لم أسمع من يقول بالكسر إلاّ رجلين. والقياس عندي بالكسر؛ لأنه به نُقِل الرَّهن »[2].

ومنه أيضاً قوله: « واختلفوا في اشتقاق المنديل فقال بعضهم: هو منْ ندل الشيء يَنْدُلُه نَدْلاً: إذا غرف، وقال بعضهم هو من النَّدْل؛ وهو السُّرعة، وقال آخرون: بل من نَدَلت الشيء: إذا نَقَلْتَه وهذا أثبت »[3].

فالرأي الأول نقله الجوهريّ وابن منظور[4]. دونما عزو لأحد الأئمة، أمّا الندل بمعنى السرعة فذكر هذا ابن منظور عن ابن بري.

وعند بيانه لقول ثعلب: (ذر ذا ودعه، ولا تقل وذرته ولا ودعته..) قال الشارح: « اعلم أنّ هذا الباب اختلف فيه أهل العلم بالعربية، والصواب ما ذكره الخليل وابن الأعرابيّ في علّة امتناع التصريف في هذه الأحرف..»[5].

وقد عرض لهذا ـ كما ذكر الشارح ـ علماء العربية منذ سيبويه والخليل حتى القرون المتأخرة.

وممّا صرّح بصوابه من آراء العلماء – عند بيانه لقول ثعلب (ربط الشيء يَرْبطُ وَيَرْبُط) ـ قوله: « قال الخليل – رحمه الله –: إذا جاء فعْلٌ على مثال فَعَل ولم تسمع بمستقبله فإن شئت قُلْت فيه يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ وليس كذلك، والصواب ما قاله

(١) ص١٧ وتنظر الآراء في تهذيب اللغة ٢/ ٢٥٦.
(٢) ص ٣٦١ وانظر تصحيح الفصيح (١٣٠ أ) والصحاح (فكك).
(٣) ص ٤٦٧. وينظر أساس البلاغة واللسان (ندل).
(٤) ينظر الصحاح واللسان(ندل).
(٥) ص ٣٥٨-٣٥٩.

الفراء، وهو أن تجعل مستقبل فَعَل إذا لم تسمع به يَفْعل بكسر العين؛ لأنه في الأصل مستقبل فَعل، ويَفْعُل مستقبل فَعُل، وما عدا ذلك لا يعرف إلا سماعاً »(1).

والنَّص - كما هو واضح - أنّ الأصل في الفعل الماضي الذي يكون على زنة فَعَل أن يأتي مستقبله على وجهين يَفْعُل أو يَفْعل، وهذا المسموع، أما إذا لم يسمع الضمّ عن العرب « فَثبْ على يَفْعِل بالكسر فإنه الباب عندهم »(2) كما ذكر الفراء.

ولعّل الخليل - رحمه الله - ذكر ما كان من هذا الباب مسموعاً، ولم يعرض لما لم يسمع.

وكذلك كان يَسِمُ بعض الآراء بالجودة، ويفضلها على غيرها يتمثل هذا في قوله - عند شرح المثل: (إذا عزّ أخوك فهن) : « وهُن من الهوان، وهو التذلّل، وروى بعضهم: فَهِن بكسر الهاء، وهو من : وَهَن يَهِنُ : إذا ضَعُف والأول أجود(3).

وقد خالفه في هذا الرأي أبو هلال العسكري وسبق توضيح ذلك في نسبة الكتاب(4).

ولم يقف الشارح عند هذا الحدّ بل كان يتتبع أقوال العلماء في مؤلفاتهم وخاصة الفراء، فقد نقل عنه مايقرب من ستة وتسعين موضعاً، مُبيِّناً اختلاف رأي الفراء في بعض كتبه عن بعضها الآخر في المسألة الواحدة. يتمثل هذا في قوله: « . . . وقول الفراء يختلف في بعض كتبه . لا يقال اختفيت بمعنى استخفيت، وقال في موضع آخر: اختفى واستخفى بمعنىً واحد »(5).

(1) ص ٣٨-٣٩ .
(2) ينظر بغية الآمال ص٦٨، وتحفة المجد الصريح ورقه (٦٥) .
(3) ص ٦١٦ .
(4) ينظر ص٣٥ .
(5) ص ٦٩٥-٦٩٦ .

وقد وقفت على أحد هذه الآراء في معاني القرآن[١]، أمّا الآخر فلم أجده ضمن كتبه المطبوعة، ووجدته في اللسان[٢] .

وبعد أن عرضت لموقف الشارح من الآراء التي أوردها أثناء تفسيره للمواد اللغوية، أودّ أن أشير إلى ردوده على بعض العلماء، ثم أثني ببيان آرائه التي تفرّد بها بعد عرضه لآراء اللغويين .

أ ــ موقفه من الخليل بن أحمد الفراهيدي:

سبق أن عرضت[٣] لرأي الخليل وردّ الشارح عليه، وماعداه فقد وافقه فيما نقله عنه .

ب ــ موقفه من أبي عمرو الشيباني:

عرض الشارح لموقفه هذا أثناء بيانه لقول ثعلب : (وَقَفْتُ الدَّابّة أقِفُها) حيث قال : « وليس في كلامهم : أوْقَفْتُ إلاّ أنّ اليزيدي روى عن الشيباني أنه قال : وَقَفْتُ أنا وَوَقَفْتُ غيري، وليس في كلامهم أوقفت إلاّ أنّي إذا رأيت رجلاً واقفاً قُلْتُ له : ما الذي أوقفك هاهنا؟ أي : صَيّرك إلى الوقوف كان حسناً وهذا قياسٌ اخترعه أبو عمرو[٤] ، والصواب أن يقال : وقفت في جميع ذلك قال الله سبحانه : ﴿**وقِفُوهم إنهم مَسْئُولون**﴾[٥] ، وقال عنترة :

فَوَقَفْتُ فيها ناقتِي وكأنّها فَدَنٌ لأقضي حاجَةَ الْمُتَلَوِّمِ . . . »[٦] .

---

(١) ينظر : ٢/١٧٦ .

(٢) اللسان (خفا) .

(٣) ينظر الصفحه السابقه .

(٤) ينظر رأيه في كتاب الجيم ٣/ ٢٩٠ .

(٥) الصافات (٢٤) .

(٦) ص ٨٣ـ ٨٤ .

وقد بيّن اللغويون القدماء هذه المسألة ، فأنكر الأصمعيّ (أوقفت) في كتابه فعل وأفعل[1] ، ونقل عنه هذا الإنكار ابن السكيت في إصلاح المنطق[2] ، إلاّ أن الأخير نسب رأي أبي عمرو إلى الكسائي ، وذكر أبو عبيد[3] القاسم بن سلاّم أنّ القول لأبي عمرو بن العلاء .

فرأي الشارح هنا ليس إلاّ موافقة لرأي الأصمعيّ حيث يعد من أوائل المنكرين لقول أبي عمرو .

وقد نقل هذا الرأي ابن قتيبة ، إلاّ أنّه قال : « ويقال لكل ما حبسته بيدك مثل الدّابّة وغيره : وقفته بغير ألف ، وما حبسته بغير يدك : أوقفته ، تقول : أوقفته على الأمر ، وبعضهم يقول : وقفته في كل شيء »[4] ونقل اللخمي هذا الرأي كذلك[5] .

جـ ـ موقفه من أبي عبيدة :

خطّأ أبا عبيدة في جمعه بَهْمة على بُهْمان فيقول : « قال أبو عبيدة : تُجمع بَهْمه على بُهْمان كما تُجمْع سَخْلَة على سُخْلان ، وهذا عندي غلط ؛ لأن فَعْلة لاتُجمع على فُعلان ، ولكنّ بُهماناً جمع بَهْم كما يقال : سَهْم وسُهمان وبَطْن وبُطْنان . وبَهْمٌ جمع بَهْمَة ، فَبُهمان جمع الجمع[6] »[7] .

وقد حاولت تخريج رأي أبي عبيدة ، فلم أعثر عليه ، مع كثرة مارجعت إليه من مصادر ، كما لم أقف على أنّ بُهماناً جمع الجمع . إلاّ أن يقصد أنه جمع لاسم الجمع .

---

(١) ص ٥٠٠ .

(٢) ص ٢٢٦ .

(٣) ينظر الغريب المصنف ٢/ ٥٧٩ .

(٤) أدب الكاتب ص ٣٦٢ .

(٥) شرح الفصيح ص ٦٦ .

(٦) في القاموس أنّ جمع الجمع (بِهامات) وينظر (سخل) .

(٧) ص ٤٥٧ .

كما أورد رواية عن أبي عبيدة في قولهم: (وهُم السَّفَلَة) حيث قال: « وروى أبو عبيد هُم السِّفِلَة بكسر السين والفاء ولا أعرف له وَجْهاً »[1].

وجاء هذا القول عن ابن خالويه في اللسان (سفل) وقال: « والمراد بها أسْفَل السُّفَّل . . » .

وقد رجَّح الشارح بعض آراء أبي عبيدة، يتمثل ذلك في قوله: « اختُلف في تفسير جِزْع الوادي على وجوه، منها: قول أبي عبيدة أنه جانبه الذي عبرت إليه وهذا أقيس؛ لأنه يقال: جزعت الوادي جَزْعاً: إذا قطعته، فالجزع هو المقطوع . . »[2].

د ـ موقفه من ابن السكيت:

عرض لرأي ابن السكيت عند شرحه لقول ثعلب: (بفيه الأَثْلب والإِثْلب) فقال: « . . هو أَفْعَل وإِفْعِل وأدخله ابن السكيت في باب فَعْلِل وفَعْلَل، كأنه اشتبه عليه »[3].

وقد شكَّك ابن السكيت في وضعه الأثلب والإثلب تحت هذا الباب، جاء في تهذيب الإصلاح قول التبريزي: « قال أبو يوسف: أشكُّ في الإثلب والأثْلب وأحسبه إِفْعِل وأَفْعَل »[4].

وقد اشتبه أيضاً الأمر هذا على ابن قتيبه[5] حيث وقع فيما وقع فيه ابن السكيت، وهذا يَدُلُّ على أن جلّ هذا الكتاب مأخوذ عن ابن السكيت في إصلاحه.

(١) ص ٤٢٤ .

(٢) ص ٤٧٩ .

(٣) ص ٦٥٧ . وانظر إصلاح المنطق ص ١٠٣ .

(٤) تهذيب إصلاح المنطق ١/ ٢٩٧ .

(٥) ينظر أدب الكاتب ص ٥٦٠ .

فالأثلب والإثلب على زنة أفعل وأفْعل والهمزة فيهما زائدة وبإدخالهما ضمن باب فعلل تكون الهمزة أصلية وهي ليست كذلك، قال أبو محمد البطليوسي: « قياس الهمزة في هذه الأمثلة أن تكون زائدة لا أصلية، فوزن أثلب أفعل لا فَعْلل. . »(١).

هـ ـ موقفه من أبي العباس ثعلب :

لم يرتض الشارح بعض آراء ثعلب وانتقده فيها، يتضح ذلك في قوله: « وقوله: (أي ثعلب) الثِّلْثُ سهوٌ منه؛ لأنه ليس في أظماء الإبل ثِلْثٌ، إنَّما هو الرِّفْه: إذا كانت ترد كل يوم، ثمّ الغِبّ. . »(٢).

وهذا الرأي ذكره الهروي في إسفار الفصيح فقال: « وأكثر العرب لا يستعملون الثلث في سقي الإبل وإنّما يستعملونه في سقْي النخل »(٣).

ومن ذلك أيضاً ردّه على ثعلب عند تفسيره قوله: (زَرَيْتُ عليه: إذا عبْت عليه فعْلَه) حيث قال الشارح: « الفصيح عِبْتُه، وقد قال أبو العباس: (عَبت عليه) وليس بفصيح. . »(٤).

وقد رجَّح الشارح بعض آراء العلماء على رأي أبي العباس، وهذا ما سأوضحه في عنايته بالفروق اللغوية.

و ـ موقفه من أبي مسلم محمد بن بحر الأصفهانيّ:

ورد ذكر هذا العالم مرتين في هذا الكتاب، والمسألة التي عرض لها الشارح واحدة، وهي مجيء أفعل وافتعل بمعنى واحد، حيث أنكر الأصفهانيّ

---

(١) الاقتضاب ٢/ ٣١٧. وينظر شرح الفصيح للخمي ص٢٥٢، وتهذيب إصلاح المنطق ١/ ٢٩٨

(٢) ص ٥٤١.

(٣) لوحة (١٣٣ أ) وانظر شرح الفصيح للخمي ص ١٧١، ١٧٢، واللسان (ثلث).

(٤) ص٢٣٥-٢٣٦.

أن تكون الصيغتان بمعنىً واحد، فقال عند بيانه لقوله تعالى: ﴿ **ولا يأتل أولو الفضل منكم** ﴾[1] « إنه ليس من الإيلاء؛ لأنه لم يجئ في كلام العرب أفعل وافتعل بمعنى واحد »[2] وقد ردّ عليه الشارح بقوله: « وقد وجدنا أحرفاً جاءت على أفعل وافتعل بمعنى واحد، منها: أشريت العسل واشتريته، وهذا أشهر من أن يدفع وأشهر من أن يُجْحد؛ ومنها: أجلت واجتلت... »[3].

(١) النور (٢٢).

(٢) ص ١٨١ - ١٨٢.

(٣) ص ١٨١، وانظر ص ١٢٨ من متن الكتاب.

ثانياً : آراؤه التي انفرد بها

١ ـ رأيه في المعرب :

عرض الشارح فيما عرض له أثناء بيانه لمفردات الفصيح إلى العديد من الكلمات المعربة، موضحاً بعض آراء العلماء فيما قيل إنه معرب، بل كان يعرض لما يقابل اللفظ العربي ويذكره بالفارسية.

ومن الآراء التي تفرَّد بها في هذا الموضوع قوله: « المَسْك: الجلد. قال أكثر الناس إنه عربيّ صحيح، ومعناه مَمَسَّك؛ لأنه يُمسك ما يعيه من اللّحم وغيره والجمع مسوك. وعندي أنه فارسيّ معرب، كان في الأصل: مشْك فغيرته العرب وجعلت شينها سيناً، وهو الجلد. وجمعه لا يدلّ على أنه عربي؛ لأنهم يقولون بخت وبخوت »[(١)].

ولم أجد من اللغويين من وضَّح هذه الكلمة كتوضيح الشارح لها، فلم يذكر الجواليقي في معربه أنَّ المسك الذي بمعنى الجلد فارسي معرب، ولا في غيره من كتب المعربات، والذي تحدثوا عنه هو المِسْك الذي يعدّ نوعاً من أنواع الطيب[(٢)].

ومن ذلك أيضاً بيانه لقول ثعلب: (هي الإجَّانةُ) حيث قال: « والعامّة تقول: إنجانة، ورواها الخليل وأباها الفرّاء، والأصل في ذلك عندي فارسيّ مُعَرّب »[(٣)].

وهذه الكلمة أيضاً ليست ممّا ورد في معرب الجواليقي ولا في سواه من المؤلفات التي خصَّت للألفاظ المعربة.

---

(١) ص ٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(٢) ينظر المعرب ص٣٧٣، ورسالتان في المعرب ص١٩٦، وشفاء الغليل ص١٨٢، والمهذب فيما وقع في القرآن من المعرب ص ١٤٤.

(٣) ص٥٥٥، وَص ٥٥٥، ٥٥٦، عند بيانه معنى (الأترجه).

وعند شرحه لكلمة (أُترجَّة) قال فيما قاله : « . . . والفصيح أُتْرُجّ، ولا أعرف ما جاء به في كلام العرب . . . والأُترُجّ عندي فارسيّ مُعَرّب، إلاّ أنّ العرب كانت تستعمله في أشعارهم ، وإن أخذته العرب عن العجم . . . »(١) .

ومن خلال النصّ السابق يتضح لنا مدى تتبع الشّارح للغة العرب وسعة اطلاعه.

آراء الشارح المتفرقة :

للشارح آراء متفرقة عرض لها في هذا الكتاب سواء أكان ذلك في الأبنية أم في غيرها ، وقد عرضت لبعض هذه الآراء عند الحديث عن نسبة الكتاب وسأشير إليها هنا موضحاً أقوال بعض العلماء في هذه الآراء.

أ - عند بيانه لحديث المصطفى (صلى الله عليه وسلم) : « المؤمن كالجمل الأنف إنْ قِيْد انقاد وإن أُنيخَ على صخرةٍ استناخ » .

قال الشارح : « وأكثر الناس يقولون : كالجمل الآنف على وزن فاعل والصواب عندي مثال : فَعِل، إذا اشتكى أنفه، كما تقول : ظَهِرَ: إذا اشتكى ظَهْرَه، وفَقِر : إذا اشتكى فقارَه »(٢) .

وقد بيّن معنى هذا الحديث أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث إلاّ أنه رواه: (كالجمل الآنف) على زنة فاعل ثم قال : « وكان الأصل في هذا أن يقال: مأنوف، لأنه مفعول به كما يقال : مصدور للذي يشتكي صدره، ومبطون للذي به البَطَن، وكذلك مرءوس ومفخوذ ومفئود . . . ولكن هذا الحرف جاء شاذاً عنها . وقال بعضهم : الجمل الآنف وهو الذلول ولا أرى أصله إلاّ من هذا »(٣) .

---

(١) ص ٥٥٦ .
(٢) ص ٣٦٨-٣٦٩ .
(٣) ٣/ ٢٠، ٢١ .

وكذلك عرض لهذا الحديث ابن الأثير في النهاية[1]، بيد أنه لم يضف شيئاً يذكر على ما ذكره العلماء كأبي عبيد أو الشارح.

وقد وجدت هذا الرأي بنصِّه في كتاب الفائق للزمخشري، حيث قال بعد أن أورد هذا الحديث: «رواه أبو عبيد كالجمل الآنف، بوزن فاعل، وهو الذي عَقَره الخِشَاش، والصحيح الأنف على فَعِل كالفَقِر والظَّهِر»[2].

ب - ومن بين آرائه في الأبنية قوله: «.. ومَشيّ: فَعُول أيضاً عندنا وليس بفعيل؛ لأنّ أسماء الأدوية أكثر ما تجيء على فَعول نحو: السَّعُوط واللَّدود ...»[3].

ويفهم من قول الشَّارح أنّ بعض اللغويين ذكر أن وزن مشيّ فعيل وهو كذلك، فقد جاء في الكشاف عند بيانه لقوله تعالى: ﴿ ولم أكُ بغيّا ﴾[4] قوله: «والبغيّ: الفاجرة التي تبغي الرجال، وهي فعول عند المبرد بَغُوىٌ فأدغمت الواو في الياء. وقال ابن جنيّ في كتاب التمام: هي فعيل ولو كانت فعولاً لقيل: فلان نَهُوٌّ عن المنكر»[5].

جـ - وعند تفسير الشارح لمادة (ملح) قال: «ويقال: ماءٌ مِلْحٌ ولا تقل مالح ...»[6].

إلاّ أنّ ابن الأعرابيّ وثعلباً جوّزا ذلك قال ابن جني «وقد أجاز ابن الأعرابي مالح وأنشد: ... وفيما قرئ على أحمد بن يحيى فاعترف بصحته: سمك مالح، وماء مالح»[7].

---

(1) ١ / ٧٥.
(2) ١ / ٦٢.
(3) ص ٥٥٣.
(4) مريم (٢٠).
(5) الكشاف ٢ / ٥٠٥، وانظر معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٠٢، والبحر المحيط ٦ / ١٨١.
(6) ص ٢٠٢.
(7) المحتسب ١ / ١٢٤ - ١٢٥.

وقد ردّ عليهما ابن جني بما هو أفصح فقال: « وإنمّا يقال: سمك مملوح ومليح، هذا أفصح الكلام، والأول يقال »[1] .

أمّا الشارح فلم يجوِّز هذا مطلقاً، وما جاء من الشواهد عدَّهُ من باب الضَّرورة الشعريّة.

د - ومن هذه الآراء أيضاً رأيه في (بضع) حيث عرض لآراء علماء العربية في مبلغ البضع ثم قال: « والصواب أن يقال : بِضْع وَبِضْعَة لما دون العشرة، ولا يُشترط فيه الزيادة؛ لأنه قد يستعمل من غير لفظ العقد . . . »[2] .

هـ - وعند بيانه لقول ثعلب: (غلام ضاويٌّ) قال: « ليس هذا من المنسوب ولكنّ ضاويًا من الفعل فاعول من ضَوِي يَضْوَى إذا هزل . . . »[3] .

وقد عدّ ابن جنّي هذا من المنسوب إلى فاعل [4] .

وقد سبق أن عرضت لرأي الشارح في الضرورة الشعرية[5]، كما بينت في مبحث مستقل رأيه في الترادف والمشترك والأضداد[6] أكتفي بما ذكرته هناك.

وما أوردته هنا من أقوال، لا تُمثِّلُ كُلَّ ما ورد للشارحِ من آراءٍ في هذا الكتاب، بل ذكرت أبرزها منعاً للإطاله[7] .

(١) السابق، ٢/ ١٢٥ .
(٢) ص. ٤٩٥-٤٩٦ . وقد أجمل ابن منظور آراء العلماء في هذه المسأله . اللسان (بضع).
(٣) ص ٥٥٨ .
(٤) ينظر ٣٦، ٣٧، وشرح الفصيح للخمي ص ١٨٣، وينظر اللسان (ضوا) .
(٥) ينظر ٤٣، ٧٣، ٧٤ .
(٦)ينظر ص ٧١، ٧٢ .
(٧) للمزيد ينظر ص ٦٩، ٤٠٠-٤٠١، ٥٧٧ .

الفصل الثاني : مادة الكتاب ومسائله

ويشمـل :

المبـــحث الأول : اللحن مفهومه ونشأته .

المبـحث الثـاني : تتبع الشارح لآراء العلماء في أقوال العامَّة .

المبحث الـثالث : تصويبه بعض لغات العامة مع تخطئة العلماء لها .

المبـــحث الرابع : المسائل الصرفية .

المبحث الخامس : المسائل النحويـــة .

يُعَدّ هذا الشرح من أوسع شروح الفصيح المطبوعة مادَّة، وأشملها لمسائل العربية بجميع فروعها، فقد وقف الشارح عند كل كلمة من كلمات الفصيح مُحّللاً لها، ومبيناً دلالتها واشتقاقاتها، وما يترتب على ذلك من اختلاف في المدلول، يستطرد في كثير من المسائل، ويشرح ويفسر ما يعن له من الشواهد يذكر القراءات القرآنية في الكلمة الشريفة، ويذكر روايات الأبيات، مبيناً الأصحَّ منها أو معلِّقاً على الروايات التي لحقها تحريفٌ أو تصحيفٌ، شارحاً للكلمات الغربية التي تضمنتها هذه الأبيات.

كما كان يتتبع آراء العلماء ويعلِّقُ عليها، ذاكراً ما استحسنه منها، أو تفرده برأي مستقلٌ، حيث بدت شخصية الشارح تتَّضح في كثير من المسائل التي بينها.

وهذا المنهج الذي اتخذه قلَّما نجد نظيره عند العلماء، فهو يدل دلالة قاطعة على سعة اطِّلاعه في جلّ العلوم، فثقافته واسعه، وأسلوبه سهل منقاد، وبيانه للمسائل اللغوية والنحوية والصرفية يدل على عبقريته، يتضح ذلك فيما سأعرض له من مسائل، تؤيد ما ذهبنا إليه.

ولا أدعي في هذا الموضع أنني استقصيت جميع مسائل الكتاب، وإنّما عرضت لأبرزها، وقد أفردت فهرساً خاصاً بها في نهاية هذا الكتاب، ومن أبرز الظواهر التي تتبعها الشَّارح ظاهرة التصحيح اللغوي حيث كان يورد أقوال العامَّة ويعلّق على كلٍ منها إلاّ فيما ندر وقلَّ، كما تُعدّ هذه الظاهرة من الركائز الأساسية في تأليف هذا الكتاب.

وقد ارتأيت أن أُصَدِّر ظاهرة التصحيح اللغوي التي تعد من أهم الظواهر التي أُلِّف من أجلها الكتاب. ثم أثني ببقية الظواهر اللغوية الأخرى.

المبحث الأول : اللحن مفهومه ونشأته:

يحسن بنا قبل أن نبدأ بعرض ما أورده الشارح هنا من بيان لحن العامة أن نعرض لهذه الظاهرة فنحدد مفهومها، وأقوال بعض العلماء فيها بشكل موجز فقد أفرد لها كثير من الباحثين(١) مؤلفات مستقلة فوضحوها توضيحاً دقيقاً.

مفهومـــــه :

إذا أردنا أن نُبيِّن مفهوم اللَّحن ـ بصفة عامَّة ـ فهو الخطأ في اللغة سواء أكان ذلك في النحو أم في الصرف أم في دلالات الكلمات.

ومفهوم اللحن عند علماء العربية القدماء ـ وأعني بهم علماء القرن الأول والثاني ـ لم يكن ـ والله أعلم ـ هو نفس مفهوم اللحن عند علماء القرن الثالث والرابع؛ لأنَّ اللحن ظهر أول ما ظهر عندما اختلط الأعاجم بالعرب بعد دخولهم في الدين الإسلاميّ، عندها بدأت تظهر كلمة اللحن، والمقصود به آنذاك الخطأ في النحو أي: في أواخر الكلم.

وأقدم النصوص التي وصلت إلينا في اللحن الذي بمعنى الخطأ ما نجده منسوباً لعبد الملك بن مروان (٨٦ هـ)أحد خلفاء الدولة الأموية فقد روي عنه قوله: « الإعراب جمال للوضيع، واللحن هجنة على الشريف »(٢) وقال: « إنَّ اللحن في الكلام لأقبح من التفتيق في الثوب والجدري في الوجه »(٣).

وكذلك قوله: « شيَّبَني صعود المنابر والخوف من اللحن»(٤).

(١) من أشمل الدراسات العلمية عن هذه الظاهرة ما كتبه الدكتور / عبد العزيز مطر في رسالة تقدم بها لنيل درجة الدكتوراه بعنوان: لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة وينظر. لحن العامة والتطور اللغوي د/ رمضان عبد التواب، وما عرض له الدكتور حسين نصار ضمن كتاب (المعجم العربي نشأته وتطوره) وقد أفرد جزءاً للحن العامة.

(٢) العقد الفريد ٢/ ٤٧٩، وينظر لحن العامة والتطور اللغوي ص ٩.

(٣) العقد الفريد ٢/ ٤٧٨.

(٤) السابق ٢/ ٤٧٩.

يتضح من النصوص السابقة أنَّ المقصود باللَّحن هو الخطأ في الحركة الإعرابية ، وقد أورد الدكتور رمضان كثيراً من النصوص الدالّه على ظهور هذه الكلمة(١) .

وقد قال الخليل عند بيانه دلالة هذه الكلمة : « واللَّحْن : ترك الصواب في القراءة والنشيد . . . واللَّحّان واللَّحّانة : الرجل الكثير اللَّحن »(٢) .

وقال في بداية شرحه لهذه المادة : « اللَّحْن : ما تَلْحن إليه بلسانك ، أي تميل إليه بقولك »(٣) .

وقد وضَّح هذا ابن فارس حيث يقول : « اللام والحاء والنون له بناءان يدلّ أحدهما على إمالة شيء عن جهته . . . فأما اللَّحْن بسكون الحاء فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية » إلى أن قال : « وهذا عندنا (أي اللحن) من الكلام المولَّد ؛ لأنَّ اللحن مُحْدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة »(٤) .

وهذا النصّ يحدد لنا نشأة دلالة كلمة اللحن بهذا المفهوم وقد فسَّر الزمخشريّ اللحن بالخطأ يقول في أساس البلاغة (لحن) « لحن في كلامه إذا مال به عن الإعراب ، أو صرفه عن موضوعه إلى الإلغاز . . . » .

ثم تفشى اللَّحن بعد ذلك في جميع علوم العربية ، نحوها وصرفها وأصواتها ، لذا اهتم العلماء أولاً بالتأليف في علم النحو ، ثم تلا ذلك التأليف في بقية علوم العربية . يقول أبو الطيب اللغوي « واعلم أنَّ أول ما اختلَّ من كلام العرب فأحوج إلى التعلم الإعراب »(٥) .

(١) ينظر لحن العامة ص ١٠ فما بعدها .

(٢) العين ٣/ ٢٣٠ .

(٣) السابق ٣/ ٢٢٩ .

(٤) معجم مقاييس اللغه ٥/ ٢٣٩ .

(٥) مراتب النحويين ص ٢٣ .

هذا هو مفهوم اللَّحن ونشأته الأولى، وقد ألَّف علماء العربية عدداً كبيراً من المؤلفات في هذا الجانب، فبيَّنوا الصواب اللُّغَويَّ الذي ينبغي أن يكون، ومن بين هذه المؤلفات: ما تلحن فيه العامه[1]، ولَحن العوام للزبيدي[2]، وإصلاح المنطق لابن السكيت[3] وتثقيف اللسان لابن مكي الصقلي[4] وفَصيح ثعلب والشروح التي عليه، وغيرها من المؤلفات التي اهتمت بالفصيح[5].

ومن بين هذه المؤلفات التي اهتمت باللحن وبيان أقوال العامة هذا الكتاب الذي بين أيدينا.

ومنهج الشارح الذي سار عليه في تتبع هذه الظاهرة على النحو التالي:

١ ـ يذكر الفصيح كما ورد في كتاب ثعلب.

٢ ـ يحدد كيفية نطق العامة لهذا الفصيح.

٣ ـ الحكم على هذا القول بالجواز أو الخطأ.

٤ ـ بيان موضع الخطأ وتحديده سواء أكان في الدلالة أو في بنية الكلمة.

وقد سار على هذا المنهج من بداية هذا الشرح حتى نهايته، وهذا العمل قلّ أن نجده عند العلماء الذين خصّوا هذه الظاهرة بتصنيف لغويّ. وفيما يلي أعرض لبعض ما ذكره من لحن العامة وما يتعلق بذلك من أقوال.

---

(١) المنسوب للكسائي. حققه د/ رمضان عبد التواب، وطبع بمطبعة الخانجي بالقاهرة.

(٢) حققه د/ رمضان عبد التواب، وطبع بالمطبعه الكمالية بالقاهرة، كما حققه الدكتور عبد العزيز مطر، وطبع في مكتبة الأمل بالكويت.

(٣) حققه الشيخ أحمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف.

(٤) حققه د/ عبد العزيز مطر، ونشر ضمن مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة عام ١٩٦٦م، وصدرت طبعته الثانية عن دار المعارف بمصر.

(٥) للمزيد حول هذه المؤلفات ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي د/ رمضان عبد التواب.

أولاً : النصوص العامة عن اللحن :

بـدأ الشارح أثنـاء شرح مقدمـة الفصيـح ببيـان معنى الكـلام الفصيح فقـال « الكلام الفصيح : الخالص من اللحن من قولهـم : فصحت الشّاة : إذا صفا لبنها بعد نتاجها »[1] .

وقال في موضع آخر : « فَصُحَ اللّحان : إذا خَلَص كلامه من اللحن وصار فصيح اللسان ، أُخرج على بناء حَسُنَ ، كأنه صار طبعاً له . . . والعرب إذا قالت الفصيح والأعجم ؛ فإنّهم يعنون به العرب والعجم »[2] .

والذي نفهمه من النَّصين السابقين أنَّ مفهوم اللحن عند الشارح أوسع من المفهوم السابق ذكرْه فقوله : (أخرج على بناء حسن) يدل على أن مقياس الصواب اللغوي عنده يجب أن يراعى في جميع المستويات اللغوية النحوية والصرفية والصوتية والدلالية .

ثانياً : لحن العلماء :

لم يورد سوى نص واحد تناقلته بعض كتب اللغه فيقول عند بيانه لقول العامّة في (خسأت الكلب) : « والعامة تقول : أخسأته، وهي لغة . والعامة تُصَحِّفُه على وجه آخر ويقولون : خَسيْتُه . ويُرْوى أن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي قال : سمعت لبكْر بن حبيب ما ألحن في شيء من كلامي ، فقال : لا تقل ، فقال : خذ عليَّ كلمة ، فقال : هذه واحدة، قل : كَلمَة ، ثم قال : هَرَّت به سنَّورة قال : اخْسَي ، فقال : هذا خطأ ، قل : اخسئي »[3] .

(١) ص ٧ .

(٢) ص ١٨٤ ـ ١٨٥ .

(٣) ص ٧٢ ـ ٧٣ .

المبحث الثاني : تتبعه لآراء العلماء في أقوال العامّة:

كان الشارح يتتبع أقوال العلماء فيما قيل : إنه خطأ أو يجري على لغة من لغات العرب، فيبيِّن ذلك، ومِمَّا ورد قوله: « . . والعامّة تقول: شَحُب وقد ذكره الفرَّاء »[1] .

وقوله : « والعامّة تقول: أجِنَ يَأْجَنُ، وهي لغة حكاها ابن الأعرابيّ والكسائي »[2] .

وقال: « والعامَّة تقول: أحشت وهي لغة حكاها الأخفش »[3] ومن ذلك أيضاً قوله: « والعامّة تقول: أحرمته وهي لغة ذكرها أبو عبيد . . »[4] .

فنراه يستند في حكمه على هذه اللغه بمن سبقه من أئمة اللغويين.

ولم يكن كذلك في كل هذه الأقوال، بل كان يضعف بعض لغات العامَّة ويسم بعضها بالقلّة، ويستحسن بعضها الآخر، ويسمها بالجودة، ويُخَطِّئ لغاتهم ومن بين الأمثله قوله : « والعامّة تقول: هَلِك بالكسر وهي لغة ضعيفة. قال رؤبة: كان أبي يقول إذا ضَجِرَ من إنسان هَلَكَهُ الله والفصيح: أهلكه . . »[5] .

وقوله: « وقد جَهَد دابته . . . والعامّة تقول: أجهد ، وهي لغة جيدة فصيحة قال الشاعر:

خلف السَّيِّب مِنَ الإجهاد تَنْتَحِبُ

. . . »[6] .

---

(١) ص ٣١ .

(٢) ص ٣٤ .

(٣) ص ٩١ .

(٤) ص ٩٦ .

(٥) ص ٢٧ .

(٦) ص ١٠٦ .

فضعَّف اللغة الأولى، وحكم بالجودة على الثانية، بناءً على ما ورد في كلام العرب.

ومن ذلك أيضاً استحسانه لقول العامة، والحكم بأنّه قياس إلاّ أنَّه لم يسمع به فيقول: «. . والعامة تقول: كَسبَ وهو قياس مستتب إلاّ أننا لم نسمع به واللغة لا تؤخذ إلاّ سماعاً»(١) فحكَّم السماع هنا؛ لأنه الأصل.

كما جَوَّز في مواطن أخرى لغة العامّة بناءً على موافقتها للغة من لغات العرب، يتمثل هذا في قوله: «والعامة تقول: عَجزَ يَعْجَزُ وهي لغة في هذيل ورواها الفرّاء»(٢).

ومنها ما جَوَّزه مطلقاً مع التنبيه على الفصيح كقوله: «. . والعامة تقول سَهُم، وهو جائزٌ»(٣)، والفصيح سَهِمَ وَجْهُهُ يَسْهُم وكان يسم بعضها بالقلّة كقوله: «والعامة تقول: ملآنَة وهي لغة قليلة لبعض العرب»(٤).

ومن هذه اللغات ما جوّزه على ضعف، من ذلك قوله: «والعامّة تقول أنشدتك الله، وليست بجيّدة»(٥).

كما كان يبيِّن الخطأ في أقوال العامَّة إذا ترتب عليه حكم دلالي، من ذلك قوله: «صرفت الصِّبيان، والعامّه تقول: أصرفت، ولا يجوز ذلك في هذا المعنى، إنما يجوز في الشراب، إذا جعلْتَهُ صِرْفاً أي: خالصاً، وقياسه أن يكون بغير ألف، وسماعه كذلك، وكل ما جاء بمعناه فهو على فعلت بغير ألف، من ذلك: قليت، وَصببت، وَضببت . .»(٦).

---

(١) ص ٣٦ ـ ٣٧.
(٢) ص ٢٤.
(٣) ص ٣٢.
(٤) ينظر ص ٦٧٦.
(٥) ص ٨٩.
(٦) ص ٨٠.

وكذلك قوله: « قَلَبْتُ القَوْم والقميص . . . والعامّة تقول: أقْلَبْتُه، وهو خطأ بهذا المعنى؛ إنّمَا أقْلَبَت الخُبْزَةُ: إذا حان لها أن تُقلَب ، لا يقال في غير ذلك بالألف »[1] .

وقال أيضاً : « عَمَدْت للشيء أعْمد، أي: قصدت إليه. . . والعامّة تقول عَمدَ بهذا المعنى، وهو خطأ؛ إنّما معنى عَمد في البعير والثرى، يقال: عَمد البعير يَعْمَد عَمَداً وذلك إذا رُكبَ وعليه شحم كثير تحت سنامه . . وعَمد الثرى . . وذلك إذا قبضت عليه تعقّدَ واجتمع من ندوته . . »[2] .

وقوله: « غَوَى الرّجل يَغْوي: إذا ضَلّ غيّاً . . . ولا لغة فيه غير ذلك والعامّة تقول: غَوِي يَغْوى بهذا المعنى وهو خطأ؛ لأنّ معنى غَوِي هو أن يكثر الفصيل من لَبَأ أمّه حتى يَبْشَمَ . . »[3] .

وقوله: « زَرَرْتُ عليّ قَميصي. . . . والعامّة تقول : أزْرَرْتُ القميص، وهو خطأ بهذا المعنى ، إنما يقال: أزْرَرْت: إذا جعلت له زرّا »[4] .

ومن ذلك قوله: « حَبُّ المَحْلَب، والعامّة تقول: المِحْلَب، بكسر الميم وهو خطأ؛ إنما المِحْلب الإناء الذي يُحْلَب فيه »[5] .

ولم يقتصر الشارح على بيان أقوال العامّة في المفردات اللغوية، بل كان يذكر هذه الأقوالَ حتّى وإن كانت في أمثال العرب، وممّا ورد قوله عند شرح المثل: « كلب اعتسّ خيرٌ من أسد ربض » : « والعامّة تقول: عَسُوس خير من أسد ربوض، وكلام العرب هو الأوّل »[6] .

---

(١) ص ٨٢ .
(٢) ص ٢٦ .
(٣) ص ٨ ، ١٣ .
(٤) ص ٨٧ .
(٥) ص ٣٦١ .
(٦) ص ٣٧ .

المبحث الثالث : تصويبه بعض لغات العامّة مع تخطئة العلماء لها

لم يكن الشارح مجرد ناقل لآراء العلماء ، بل كان يستحسن بعضها ويوافق بعضها الآخر ، ويردّ على ما يراه مخالفاً، فَيْصَلُه في ذلك المسموع من لغة العرب فقد أثبت بعض لغات العـامّـة مع أنّ بعض العلماء لم يجوزوها، وممّا ورد من ذلك :

قولـه : « غَثَتْ نفسي تَغْثِي، والعامّة تقول : غَثِيت على وزن رَضِيت وهي لغة »(١) .

ولم يجز الكسائي هذه اللغة حيث قال: « وتقول: غَثَت نفسي، ولا يقال غَثِيتَ بالياء »(٢) .

كما خطأها ابن درستويه حيث قال: « وكذلك قوله: غثت نفسي بفتح الثاء، والعامّة تقول: غثيت . . . وهو خطأ »(٣) .

وقد ردّ اللبلي(٤) على ابن درستويه في تخطئته هذه اللغة مستنداً على آراء العلماء الذين نقلوها عن أبي زيد.

وَممّا أثبته أيضاً قول العامة « أرهنت وهي لغة ، وأباها الأصمعيّ كل الإباء »(٥) .

وكذلك قوله: « نَعَشْت الرَّجل أي: رفعته وأصلحت حاله، والعامّة تقول أنْعَشْتُه وهي لغة تميميَّة، وأباها الأصمعيّ كُلَّ الإباء، وقال بعض شعراء تميم:
أنْعَشني منه بِسَيْبٍ مُفْعَم »(٦)

---

(١) ينظر ص ٣٦ .
(٢) ما تلحن فيه العامّة ص ١٢١ .
(٣) تصحيح الفصيح ١/ ١٣٩ .
(٤) تحفة المجد الصريح ورقه (٦٤) .
(٥) ص ٩٢ . وينظر إنكار الأصمعي لها في إصلاح المنطق ص ٢٣١ .
(٦) ص ٩٥، وانظر: تحفة المجد الصريح ورقه (١٣٠) .

ومن خلال النصوص السابقة يتَّضح لنا مدى تنبّه الشارح لمقياس الصواب اللغوي المبني على لغة العرب، فما اتفق معها أو مع لغة من لغاتها حكم عليه بالصواب، وما خالف ذلك خَطَّأه.

كما اتضح موقفه من آراء بعض العلماء الذين خطئوا هذه الأقوال، وأثبتها هو محكِّماً في ذلك المقياس السابق ذكره، وهنا تبرز شخصية الشارح ودقته.

ولا أريد التكثر من الأمثلة الخاصَّة بمقياس الصواب اللغويّ، فقد عرض الشارح لهذا في جلّ صفحات هذا الشرح، فأكتفي بما دونته، وللمزيد ينظر الفهرس الخاصّ بهذه الأقوال في نهاية هذا الكتاب.

المبحث الرابع : المسائل الصرفية

الميزان الصرفيّ :

يُعنى الميزان الصرفي بكل ما يتعلق ببنية الكلمة كترتيب حروفها، وبيان مايطرأ عليها من تغيير سواء أكان بالزيادة أم بالنقص أو اختلاف حركاتها وسكناتها.

وقد اهتم علماء العربيه القدماء بهذا الجانب اهتماماً بالغاً، يتمثل هذا في تعدد المؤلفات الصرفيه التي خُصَّت لهذا الجانب.

ولا شك أنّ هذا الكتاب عني بالفصيح ، فاهتم بأبنية كلام العرب وبيان الفصيح منها؛ لأن الكتاب المشروح أُلّف من أجل هذا. وقد طبّق شارح هذا الكتاب مقياس الصواب اللغوي على المواد التي تناولها بالشرح ، والحكم على ما خرج عن هذا المقياس محكماً السماع عن العرب حتى لو وافق هذا الخروج المقاييس التي وضعها العلماء .

كما بيّن الشارح أوزان جلّ المواد التي عرض لها وما اعترى بعضها من العلل الصرفيه، وتوضيح آراء العلماء في الكلمة الموزونة وبيان أصلها.

ومن أبرز ما أورده قوله: « واختلفوا في القيلولة، فقال البصريون : كان في الأصل : قَيَّلولة على فَيْعَلولة، فخفّفوا كما خفّفُوا مَيِّتاً وهيناً فقالوا: مَيْتٌ وهَيْنٌ وقال الفراء : كان الأصل فُعْلُولة، وهذا الأصل لذوات الياء كقولهم: حيدودة وطيرورة وقيلولة وأشباهها، ولم يأت في ذوات الواو إلاّ قليلاً، قالوا كينونة . . . »(1) .

والتخفيف الذي ذكره الشارح هنا يتمثل في الحذف حيث اجتمعت الواو والياء في أصلها، « وسبقت الأولى بالسكون فقلبوا الواو ياء، وأدغموا فيها الياء

---

(1) ص ١٩١ .

الأولى فصارت في التقدير (قَيَّلُوله) . . فحذفوا الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل »(١) فصارت قيلولة وفي رأي الفراء أنّ الأصل : (قُولوله) فَقُلبَت الضمه فتحه وقُلبت الواو الأولى ياء فأصبحت قيلولة .

وقد وسم بعض العلماء رأي الفراء بأنه فاسد للأسباب التالية(٢) :

أ ـ عدم وجود ضرورة تدعو إلى فتح الفاء حتى تصح العين .

ب ـ عند إرادة تصحيح الياء فإنما تُقلب الضمة كسرة لمناسبتها ولا تقلب فتحة ، وإن كانت الحركتان ثقيلتين ؛ لأن الضمة ثقيلة وكذلك الكسرة ، ولكن الكسر هنا عارض ، وقد قلبت في بيُوت وشيوخ .

جـ ـ حمله ذوات الواو على ذوات الياء ليس بقياس مُطَّرد .

د ـ وقوله : إنّ فُعلولة في ذوات الواو كثير غير مسلَّم .

كما عرض الشارح لأصل كلمة مَشُوٌّ وَمشيٌّ(٣) وما حدث فيهما مُبيِّنا وزنهما فقال : « وَمَشُوٌّ فَعُول كان في الأصل مَشُوْي فأُدغمت الياء في الواو (أي بعد قلبها) والقياس أن تدغم الواو في الياء ؛ لأنّ الياء أقوى من الواو .

ومَشيٌّ فَعُول – أيضاً – عندنا وليس بفعيل ؛ لأن أسماء الأدوية أكثر ما تجيء على فَعُول نحو : السَّعوط واللَّدود . . . »(٤) .

وقد جاء في شرح الشافية(٥) بيان كلمة نَهُوّ وما حدث فيها ، فهي كمشوّ وحدث فيها مثل ما حدث في مشوّ .

(١) المنصف ٢/ ٩ ـ ١٤ ، وانظر : دقائق التصريف ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٢) أجمل ابن جنّي في المنصف ١/ ١٢ ، ١٣ هذه الأسباب ، ووضّحها ابن عصفور في الممتع ٢/ ٥٠٣ ، ٥٠٤ .

(٣) وهو الدواء الذي يمشي البطن .

(٤) ص ٥٥٣ .

(٥) ٣/ ٢١٤ .

وتحدث عن زيادة الهمزة في أول الكلمة، ومتى يُحكم بزيادتها، مورداً آراء بعض العلماء في ذلك، فقال: «قال الخليل والفراء وسيبويه: كلّ همزة في أول كلمة رباعية فهي زائدة [إلاّ] أن تدلّ الدلالة على أنها أصلية نحو همزة أولق، وأرطى مختلف فيه. منهم من قال: أفعل فيجعل الهمزة زائدة، ومنهم من قال: هي فعلى فيجعلها أصلية . . .» ثمّ بين حجة كل من الفريقين.

فأولق إن كانت من (ألق) فوزنها (فوعل) والواو زائدة، وإن كانت من (ولق) فوزنها (أفعل) والهمزة زائدة(١).

أمّا (أرطى) فإن كانت من (أرط) فوزنها (فَعْلَل) وهذا مذهب سيبويه ولا يرى غيره، وإن كانت من (رطي) فوزنها (أفعل) والهمزة زائدة(٢).

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ١٩٥، و٤/ ٣٠٨، والمقتضب ٣/ ٣١٦، ٣٤٢ والتكملة ص٢٣٢، والخصائص ١/ ٩ وشرح الشافية ٢/ ٣٤٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٥٥، ٣٠٨ و٣/ ٢١١، ٥٩٧، والمقتضب ٢/ ٢٣٣، وشرح الملوكي ص١٢٨، والممتع ١/ ٢٣٢ـ ٢٣٥.

التعـدي واللـزوم :

تحدث الشارح عن التعدي واللزوم، وبيان ما يعدّى به الفعل، وهذا ما أورده علماء العربية قبله إلاّ أنّ من أبرز ما ذكره ما يشذّ عن القاعدة العامّة في هذه الظاهرة، فقال: « من النوادر : فعلت الشيء متعدياً فأفعل لازماً، ومثله: كببت فأكبّ، وشنقت البعير فأشنق، ونزفت البئر فأنزفت، ونسلت الوبر فأنسل وقشعت الريح الغيم فأقشع »[1] .

فالأصل في همزة أفعل أن تكون للتعدية ـ تعدية الفعل اللاّزم ـ هذا هو المشهور والغالب في معنى أفعل. قال سيبويه: « هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى » . تقول: دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرت أنّ غيره صيَّره إلى شيء من هذا قلت: أخرجه وأدخله وأجلسه »[2] .

وكذلك أكَّد الرضي هذا فقال: « فاعلم أنّ المعنى الغالب في « أفعل » تعدية ما كان ثلاثياً، وهي أن يجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان. فمعنى: « أذهبت زيداً » جعلت زيداً ذاهباً فـ« زيد » مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزه فاعل للذهاب، كما كان في ذهب زيد. فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعدياً إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة، أي: الجعل والتصيير، كأذهبته . . . »[3] .

ونخلص من هذه المسألة إلى أنّ الهمزة في « أفعل » لتعدية الفعل لا للزومه وأن هذا المعنى هو أغلب معانيها، فإن وردخلاف ذلك، فهذا يندرج تحت باب الغرائب والشواذ، وهذا ما أشار إليه الشارح في نصّه السابق؛ لأنّه جاء على غير المعتاد والمألوف في اللغة، إذ إنّ الأصل في أفعل التعدية لا اللزوم. وقد أفرد

---

(١) ص ٣٣٦ .

(٢) الكتاب ٤/ ٥٥ .

(٣) شرح الشافيه ١/ ٨٦ .

ابن جنّي باباً لهذه الظاهرة وغيرها وسمه بـ (باب في نقض العادة) ذكر فيه بعض ما شذّ وندر عن هذا المألوف فقال : « . . غير أن ضرباً من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مُخَالفة ، فتجد « فَعَل » فيها متعدياً وأفعل غير متعدّ وذلك قولهم : أجفل الظليم وجفلته الرّيح وأشنق البعير : إذا رفع رأسه ، وشَنَقْته ، وأنزف البئر : إذا ذهب ماؤها ، ونزفتها ، وأقشع الغيمُ وقشعته الرّيح ، وأنسل ريش الطائر ، ونسلته . . . »[1] .

وقد عرض لهذا الرأي الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبّاً عَلَى وَجْهِهِ** ﴾[2] فقال : « يجعل أكبّ مطاوع كبّه ، يقال : كببته فأكب من الغرائب والشواذ ، ونحوه : قشعت الريح السحاب فأقشع وما هو كذلك ، ولا شيء من بناء أفعل مطاوعاً ، ولا يتقن نحو هذا إلاّ حملة كتاب سيبويه ، وإنّما أكبّ من باب أنفض وألأم ، ومعناه : دخل في الكبّ وصار ذاكب ، وكذلك أقشع السحاب : دخل في القشع ، ومطاوع كبّ وقشع انكبّ وانقشع »[3] .

كما بيّن الشارح حروف التعدية وما يعدّى به فقال : « الفعل اللازم إذا أردت أن تعديه فإنّما يعدى بالهمزة أو بالتشديد أو بحرف الجر ، وإنّما يدخل في الفعل الواحد وجهان أو ثلاثة ، وربّما يختص به وجه واحد . . . »[4] .

وهذا القول اتفق عليه النحاة وضمنوه مؤلفاتهم[5] .

---

(١) الخصائص ٢/ ٢١٥ .

(٢) الملك (٣٢) .

(٣) الكشاف ٤/ ١٣٩ .

(٤) ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .

(٥) ينظر المفصل ص ٢٥٧ ، وارتشاف الضرب ٣/ ٤٩ ـ ٥٥ .

الإعلال والإبدال

تحدث اللغويون والنحاة عن هاتين الظاهرتين ضمن مؤلفاتهم ، وخصَّ الصرفيون بالحديث القياسيَّ منهما ، وأفردوا لهما جزءاً كبيراً من مؤلفاتهم ؛ لكونهما من المباحث المتعلقة ببنية الكلمة ، فدرسوها دراسة دقيقة ، مُبيِّنين كلَّ ما اعترى بنية الكلمة من هذه الظواهر ، بل صنف بعض علماء العربية مصنفات مستقلة في الإبدال كابن السكيت[1] وأبي الطيب[2] وغيرهما .

ولست في هذا الموطن بصدد الاستقصاء عمّا قيل في هاتين الظاهرتين ، وإنما سأعرض لهما من خلال جهود الشارح ، وبيان منهجه فيهما ، مع الإشارة إلى أقوال بعض علماء العربية فيما نعرض له .

أولاً : الإعلال بالقلب :

تحدث المؤلف عن هذا النوع من الإعلال فيما يزيد عن خمسة وعشرين بناء ، بيّن فيها أصول هذه الأبنية وما حدث فيها من قلب ، ولولا خشية الإطالة لأتيت عليها جميعاً ، فأكتفي بإيراد أمثلة منها ، وأُلحق فهرساً خاصاً ببقية الأبينة في نهاية الكتاب .

قلب الواو ألفاً

تحدث الشارح في أكثر من موضع عن هذا القلب ، وممّا ورد قوله عند شرحه لكلمة (مياه) : « . . . لأنَّ الماء كان في الأصل : مَوَهٌ فَقُلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها ، والدليل على قلبها أنك إذا صَغَّرته قلت : مُوَيْهٌ . . »[3] .

(١) الإبدال بتحقيق د/ حسين محمد شرف ، ومراجعة الأستاذ/ علي نجدي ناصف ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهره ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

(٢) الإبدال بتحقيق وشرح/ عز الدين التنوخي ، مطبوعات المجمع العلمي - دمشق ط١ ، ١٩٧٩م - ١٩٦٩م .

(٣) ص ٦٠٩ .

وقد عرض جُلُّ علماء اللغة لبيان أصل هذه الكلمة وما اعتراها من علّة صرفيه[1].

قلب الواو ياءً :

قال الشارح عند بيانه لكلمة (ريّان) : « كان في الأصل : رَوْيان فَقُلبت الواو ياء ، وأُدغمت الياء في [الياء التي] هي لام الفعل »[2].

ومن ذلك أيضاً قوله : « وَحَلي ياؤها مُنْقَلبة عن الواو ، وإنما صارت كذلك لانكسار ما قبلها كقولهم : شهي في الشَّهوة ، ومثل قولهم : حلا وحلي علا في الدرج وعلي في المكارم »[3].

قلب الياء ألفاً :

يقول المؤلف عند بيانه اسم الفاعل والمفعول من (خير) : « والفاعل مُختارٌ والمفعول ، بلفظ واحد ؛ إلاّ أنّ الفاعل كان في الأصل : مُخْتَيِرٌ والمفعول مُخْتَيَرٌ فانقلبت الياء فيهماألفاً لانفتاح ما قَبلها . . . »[4].

وما ذهب إليه الشارح هو ما نجده عند المبرد[5] وغيره من علماء اللغة ؛ لأن الياء إذا تحركت وانفتح ماقبلها تقلب ألفاً حيث التناسب .

كما عرض الشارح لأسيان وغديان[6] وذكر أن أصل الياء فيهما واو .

ثانياً : إعلال بالقلب والنقل :

قال الشارح أثناء شرحه لكلمة (مقامة) : « وهي مُفْعَلة من أقام ، كان في الأصل : مُقْوَمة ، فسكنت الواو ونقلت حركتها إلى ما قبلها ، فانقلبت ألفاً ؛ لانفتاح ما قبلها . . . »[7].

---

(١) ينظر على سبيل المثال المنصف ٢/ ١٤٩ ، ١٥٠ والممتع في التصريف ١/ ٣٤٨ .

(٢) ص٣٥٦ ، وانظر : المفصَّل ص٣٨١ .

(٣) ص ١٤١ .

(٤) ص ٦-٧ .

(٥) المقتضب ١/ ١٠٥ ، وانظر : الممتع ٢/ ٤٧٣ .

(٦) ينظر : ص ٣١٢ .

(٧) ص ٥٢٩ .

ثالثاً : إعلال بالحذف :

أورد الشارح هذا النوع من الإعلال، وإن كان ليس كثيراً، من ذلك قوله : « والدَّمُ اسمٌ محذوفٌ ذهبت لامه، واختلفوا في الذاهب منه، فقال بعضهم ياء وقال آخرون: واو؛ لأنه يقال في التثنية: دميان ودَموان . . . »(١) .

وحذف الياء أو الواو من أصل الكلمة قاعدة مطّردة ذكرها جُلُّ العلماء(٢) .

وكذلك قوله: « وجمع الشَّفة شفاهٌ؛ لأنَّ الأصل شَفَهَةٌ فحذفوا الهاء تخفيفاً، وإذا صغَّروا أو صرفوا أو جمعوها رَدّوا الهاء . . »(٣) .

وقوله: « . . وأقلت كان في الأصل أَقْيَلْت، ويدلك على أنّه من ذوات الياء قولهم: تقايل الرجلان . . »(٤) .

فحذف الياء، لالتقاء الساكنين وقد عرض اللغويون والنحاة لهذا المثال وما شاكله(٥) .

(١) ص ٥٧١ .
(٢) الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٩٧، والمنصف ٢/ ١٤٨، والإنصاف ١/ ٣٥٧.
(٣) ص ٣٩٩ . وتنظر المسألة في الممتع في التصريف ٢/ ٦٢٤ .
(٤) ص ١٩٠ .
(٥) ينظر شرح المفصل ١٠/ ٦٧ ـ ٧٨، والمنصف ١/ ٢٦٧ .

الإبـــدال :

بيَّنت فيـما سبق اعتناء اللغويين بهذه الظاهرة وتَنَبُّهَهُمْ لها في وقت مبكر وأشرت إلى مصنفاتهم فيها .

كما عرض بعض اللغويين المحدثين لهذه الظاهرة فكشفوا لنا الأحرف التي اعتراها الإبدال موضحين أسبابه .

وما يعنينا في هذا الموضع بيان جهود مؤلف هذا الشرح في هذه الظاهرة وما أورده من أقوال عنها .

عرض الشارح كغيره من اللغويين لبعض الكلمات التي اعتراها إبدال وقد قاربت أربعين بناء ، ولم يذكر من النصوص النظرية الخاصة بهذه الظاهره سوى قوله : « . . كل صاد بعدها قاف أو طاء أو غين أو دال فإن لغات العرب تختلف فيها ، منهم من يقول : بالزاء نحو : الصقر والسَّقر والزَّقر والصراط والسراط والزراط وتقول : أصدق ، ومنهم من يقول : أزدق »(١) .

وقد أورد في ثنايا هذا الكتاب الإبدال بين الهمزة والعين ، والهمزة والهاء والتاء والدال ، والحاء والهاء ، والزاي والسين ، وغيرها من الحروف ، أكتفي في هذا الموضع بذكر نماذج مما بيَّنه المؤلف ، وأُلحِق فهرساً خاصاً لبقية المفردات التي تندرج تحت هذه الظاهرة .

فممّا ورد قول الشارح في إبدال الهمزة عيناً : « . . فمن قال : حنة جعله من باب سنةَ من وَسن ، وقد جاء هذا الحرف ببدلٍ قالوا : عَهِنَة فأبدلوا الهمزة عيناً والحاء هاء فجمع فيه بين بدلين »(٢) .

والهمزة والحاء والعين من حروف الحلق ، ولعلّ هذا ممّا يُسَوِّغ الإبدال بينها ؛ لتقارب المخرج .

(١) ص ٦٩٣ .

(٢) ص ٤٤٨ .

وعرض الشارح لإبدال التاء من الواو، والتاء تبدل « من ستَّة أحرف وهي الواو، والياء، والسِّين والصاد، والطاء، والدَّال »(١) .

ومن بين ما أورده الشارح قوله: « تراث وتُخَمَه وتُضع، وأصلها الواو؛ لأنها من ورث والوخامة والوضع »(٢) وقال في موضع آخر: « . . والتاء أصلها فيها واو كان وَخَمَةً، إلاّ أنّ الواو يُسْتَثْقَل عليها الضَّمّ فربّما قلبت همزة، كقوله تعالى: ﴿ وإذا الرّسُل أُقِّتَتْ ﴾(٣) من الوقت . . . . وربما قلبوها تاء كقولهم: تراث وتضع وتُكلان وكلّها في الأصل واو . . »(٤) . وقد عرض اللغويون لهذه المسألة(٥) وغيرها من مسائل الإبدال .

وكذلك الشأن بالنسبة للهاء، وإبدالها من الهمزة، وقد كثر هذا في كلام العرب فالهاء تبدل « من خمسة أحرف، وهي: الهمزة، والألف، والياء والواو، والتاء »(٦) .

ومن بين ما عرض له الشارح من هذه الكلمات قوله: « وللعرب طريقة في تبديل الهمزة هاء كقولهم: إيَّاك وَهيَّاك. قال الفراء: سمعت بعض الطائيين يقول: « هريد فعْلَ كذا » يعني: أَريد قال: وسمعت آخر يقول: هُولئك يعني: أولئك »(٧) .

وكذلك إبدال الكاف من القاف، وهذا ممّا ورد في كلام العرب؛ قال الشارح عن أبي زيد: « قَرِيثاء وكَرِيثاء صفة البُسْر، والأصل القاف، والكاف بدل منها »(٨) .

---

(١) الممتع في التصريف ١/ ٣٨٣، ٣٨٤ .
(٢) ص ٣٣٢ .
(٣) المرسلات (١١) .
(٤) ص ٥١٥، وانظر المفصل ص ٣٦٨ .
(٥) الكتاب ٤/ ٢٣٩، والمنصف ١/ ٢٢٦ .
(٦) الممتع في التصريف ص ٣٩٧ .
(٧) ص ٧٨، ٧٩، ٣٣٤، وينظر المفصل ص ٣٦٩ .
(٨) ص ٦٤٠، وينظر الإبدال لأبي الطيب ٢/ ٣٥٤، والمفصل ص ٣٦٩ .

جموع التكسير وعناية الشارح بها :

ينقسم الجمع إلى قسمين رئيسين : قلة وكثرة . وَجمع(١) القلَّـة ـ كما يتضح من مدلـول الكلمـة ـ وُضع للجمع القليـل ولا يأتي إلا إذا أريـد القلـة ، وحدَّد لـه العلمـاء الأوزان التي يأتي عليها . يقول ابن مالك :

أَفْـعِلَةٌ أفْعُـل ثُمَّ فِعْلَـهْ ثُمَّت أفْعَـالٌ جُمُـوعُ قِلَّـهْ

فهي أربعة كما هو واضح من البيت السابق .

أما جموع الكثره فَسُمّيت بذلك لدلالتها على الشيء الكثير ، وقد حدَّدها العلمـاء بأوزان مُعَيّنة ، وفصَّلوا القـول فيـهـا ، ويبلغ عـدد هذه الأوزان « على الصحيح ثلاثة وعشرين وزناً ، منها ستة عشر لغير منتهى الجمع »(٢) .

اعتنى المؤلف أثناء شرحه للمواد اللغويّة بجمعها ، وبيان نوع هذا الجمع والأوجه الجائزه فيه ، مع بيان ما هو قياسيّ منه أو سماعيّ ، معتلٌ أو صحيح وماكان أصله مصدراً أو صفة . كما كان ينبه على نوادر الجمع وغرائبه ، وبعض صيغ الجموع القياسيه المطّردة ، وما لحقه إعلال منها بالقلب أو بغيره ، موضحاً في أغلب المواضع رأيه ، وموردًا آراء العلماء فيما يتناوله ، مُغَلِّباً جانب السماع .

ويمكن عرض ما أورده على النحو التالي :

أولاً : جمع القِلَّة :

سبق أن بينا الأوزان التي وضعها اللغويون القدماء لهذا النوع من الجموع فما كان من كلمات العربية على مثالها أدرج ضمن هذا النّوع . ومن بين ما أورده الشارح من أمثلة ـ وهي جدّ كثيرة ـ قوله : « . . وجمع الأنْف في أدنى العدد آنف . . »(٣) .

(١) شرح الشافيه ٢/ ٩٢ .

(٢) تصريف الأسماء للطنطاوي ص ٢٠٤ .

(٣) ص ٣٦٨ .

وقال : « وألفٌ تُجمع آلافاً في العدد اليسير »[1] ومعلوم أن هذا الجمع على زنة أفعال وهو أحد أوزان جمع القلّة .

وقال : « اعلم أنّ قوله :[2] أجْدٍ وأظْبٍ وأجْرٍ كُلُّها على أفْعُل . . »[3] . وقد جاء في جمعها : ظِباء وجراء[4] .

وقوله : « وأفعلة جمع فِعال قياس مطّردٌ كقولهم : حمار وأحْمِرة ورداء وأردية »[5] .

وهذا ما ذكره أرباب اللغة كالرضي[6] وغيره من العلماء، ويقول : « وجمع الدِّرع في القليل : أدْرُع وَأدْرَاع . . . »[7] وأفْعُل وأفعال من أبنية هذا الجمع كما سبق .

ثانياً : جمع الكثرة :

عرض الشارح للعديد من الأبنية التي تدخل ضمن هذا الجمع ، ومن ذلك قوله إن جمع الكثرة من (الجدي) الجداء[8] ، وفعال من أبنية الجموع ، على خلاف فُعال بضم الفاء الذي يَعُدّ من أبنية المصادر ، وما جاء عليه من أبنية الجموع يعدّ نادراً[9] .

وَفُعُول من أبنية جموع الكثرة وقد أورد الشارح عليه كلمة أنوف جمع أنف[10] .

(١) ص ٣٣٧ .

(٢) أي ثعلب .

(٣) ص ٣٨٠ ، وانظر الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٧٥ .

(٤) المصدر السابق ٣/ ٥٧٥ ، والمقرب ص ٤٦٥ .

(٥) ص ٢٦٦ .

(٦) شرح الشافية ٢/ ١٢٥ .

(٧) ص ٦٦٧ .

(٨) ص ٣٧٨ .

(٩) ينظر تصريف الأسماء ص ٢١٩ .

(١٠) ينظر ٣٦٨ .

وأنف على زنة فَعْل وما كان مفرده من الثلاثيِّ مفتوح الفاء ساكن العين وليست عينه واواً جُمع على فُعول(١).

كما جاء في هذا الشرح قول مؤلفه: « ويُجمْع الشَّاب شُبّاناً على المصدر وفاعل وفُعلان في الجمع يوجد، نحو: راكب ورُكبان وفارس وفرسان »(٢) وهذا جمع قياسي كما ذكر الشارح؛ لأنه على فاعل وشذّ منه ما كان على فاعلة.

وقوله: « أفْعَل إذا كان اسماً ولم يكن نعتاً جمع على أفَاعِل كقولهم: أبطح وأباطح وأفكل وأفَاكِل وأبرص وأبارص جُمِع هكذا؛ لأنه اسم وإن كان في الأصل نعتاً »(٣).

وأفَاعِل ضمن الجموع التي تنطوي تحت مسمى (شبه فعالل) كمفاعل وفياعل ولاشك أن هذا من بين جموع الكثرة.

كما عرض الشارح لبصيرة فذكر أنّ جمعها بصائر(٤) وفعيلة تجمع على فعائل « وينقاس في كلّ رباعي مؤنث بمدَّة قبل آخره، سواء أكان مفتوح الفاء أم لا ومدته ألفاً أم لا وخُتِم بالتاء أم لا »(٥).

وقال الشارح أيضاً: « . . والقُرى جمع قَرية، وهو على غير قياس . . . قال الخليل في بعض لغات اليمن قِرْية بالكسر، وعلى هذا بُني جَمْعُها، كقولهم كسْوَة وكُساً وَ[رشوة] ورُشاً. وقيل إنّ كسْوة جمعها كسا، وكُسْوة جمعها كُساً وكذلك الرِّشا جمع رِشوة، والرُّشْوة جمعها رُشاً »(٦).

(١) ينظر: تصريف الأسماء ص ٢٢٠.
(٢) ص ٣١٨.
(٣) ص ٥٥٢.
(٤) ص ٣٧٩.
(٥) تصريف الأسماء ص ٢٢٥.
(٦) ص٣١٤، وتنظر المسألة في شرح الشافية ٢/ ١٠٣، ودقائق التصريف ص ٣٠٣.

ثالثا : اسم الجمع :

وتحدث عن اسم الجمع، وإن لم يُشرْ إلى هذه التسمية وذلك منه محمولٌ على التجوز. ومن بين ما ورد قوله: « وَفَعَل في النعوت يقلّ، قالوا: قوم عدًى للغرباء، ولا واحد له من لفظه، قال الشيخ أبو عليٍّ، وأنشدنا ابن مهديّ:

إذا كُنْتَ في قومٍ عِدًى لست مِنْهُمُ فكُلْ ما عُلِفْتَ من خَبِيثٍ وَطَيِّبِ

. . . . »[1].

ونفى أن يكون الأعداء جمع عدوّ وإنّما جمعُ عدى لأن عدواً على زنة فَعُول « وفَعَوُل لا تجمع على أفعال . . »[2] فالأعداء جمعٌ لعَدى.

وقد عرض علماء العربية لهذا، وفصّلوا القول فيه، فيقول ابن السكيت « ولم يأت فعل في منعوت إلا حرف واحد، يقال: هؤلاء قوم عدًى،[3] وَزاد غيره[4] ألفاظاً من بينها: سوًى وَروًى ورضًى، وقد عرض لها الشارح.

وقوله: « وأمّا الصَّحْبُ فجمع صاحب، كما تقول: راكب ورَكب وشارب وشرب . . »[5].

وقد وضح علماء العربية القدماء هذا ولم يقولوا اسم جمع، أما المشهور عن علماء الصرف فهو اسم جمع، وإن وجد له مفردٌ من لفظه إلا أنه يخالف أوزان الجمع، وقد عرض سيبويه لهذا ووسمه بـ « باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده »[6] أي لم يلتفت إلى مفرده في جمعه، فكأنه بمنزلة قومٍ ونَفَرٍ ورَهْطٍ.

(١) ص ٣٥٥.
(٢) ص ٦٥٣.
(٣) إصلاح المنطق ص ٩٩.
(٤) ينظر المقصور والممدود للقالي ص١٥٢ فما بعدها.
(٥) ص ٦٣٨.
(٦) الكتاب ٣/ ٦٢٤.

ومن ذلك قوله: « وفُعَال في الجمع قليل: قالوا: ظئْرٌ وَظُؤَارٌ وعرق وَعُرَاق، وشاة رُبّى وغنم رُباب، وغلام تَوْأم والجمع تُؤَامٌ . . »(١) .

والمعروف في الجمع أنه يأتي على فعال بكسر الفاء، أما فُعال بضمها فهو بناء من أبنية المصادر، ومن أجل هذا كانت نُدرة ما جُمع على هذا البناء عن جموع التكسير.

رابعا : جمع الجمع :

تحدث الشارح في مواضع من هذا الشرح عن هذا الضرب، كما عرض له غيره من أهل اللغة، ومن ذلك قوله: « والخُنُفساء تُجمع خُنْفساواتٌ، والخنافس جمعها، وقد تُجمع الخُنْفُسَةُ على خُنْفُس . . »(٢) .

كما قال في جمع الظفر : « ويُجمع أظفاراً، والأظافير جمع الجمع، كما تقول : قَوْل وأقوال وأقاويل. ويقال: إن الأظافير جمع أُظفور وهو الظُّفْر بعَينه . . »(٣) .

وقد عرض لهذا كثير من العلماء، وأجمل أبو حيان خلافهم وأقوالهم في هذه المسألة(٤) .

كما أنّ الجمع قد يثنّى - كما يجمع - وقد بيّن الشارح هذا عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ **هَـٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ** ﴾(٥) حيث قال: « فإنه أراد - والله أعلم - فريقين وهذا كما تقول العرب: رأيت بموضع كذا جِمالين وغنمين فيريدون جمالاً وغنماً »(٦) .

---

(١) ص٥٩٩، وانظر: الكتاب ٣/ ٦١٧ .
(٢) ص ٣٧٨.
(٣) ص ٧٠٥.
(٤) ارتشاف الضرب ١/ ٢١٨ فما بعدها.
(٥) الحج (١٩) .
(٦) ص ٣٥٢ .

وخصم هنا ليست جمعاً؛ وإنّما هي اسم جمع، والذي جمع هنا هو اسم الجمع.

خامسا : نوادر الجمع :

عرض الشارح لنوادر الجموع وشواذها وكان منهجه ـ كما ذكرنا قبل ـ التعليل لذلك. ومن بين ما أورده قوله: « . . . الخليل والكسائي : هو النهَّر وقال الفراء: رُوي بالتسكين، والجمع يدل على أنه بالفتح، لأنّه يُجمع أنهاراً، وأفعال لا يكون جمعاً لفَعْل إلاّ نادراً، والنادر لا يثبت إلا بالسماع يقال في جمعه نُهُر . . »[1] .

وقوله: « والدُّخان جمعه دَواخِنُ وهذا جمع غريب، ومثله عُثان وَعَواثِن للغُبار »[2] .

وهذا ممّا جاء على فُعَال ويجمع على فواعل. ورد في شرح الشافيه قول المصنف: « وَجاء في فُعال فواعل شاذاً، كدواخن وعواثن في دُخان وعُثان بمعناه وليس لهما ثالث »[3] .

وكذلك قوله: « وجمع الأنف في أدنى العدد: آنف، وفي الكثير أنوف ورُبَّمَا قالوا: آنافٌ وهو نادر »[4] .

وعند شرحه لمادة (رحي) قال: « وجمعها أرحاء ولا تقل أرحية، فإنه خطأ؛ لأنّ أفْعِلَة لا تكون إلاّ مع الممدود، نحو: غِطاء وأغطِية ، وعِطاء وأعطِية فأمّا قول الشاعر:

وليلة من جمادى ذات أندية ... لا يبصر الكلب من ظلمائها الطُّنُبا

فهو شاذٌ ؛ لأنّه جمع ما كان ممدودًا »[5] .

(١) ص ٣٨٧ .
(٢) ص ٥٧٤ .
(٣) ٢/١٢٩ .
(٤) ص ٣٦٨ .
(٥) ص ٣٦٥ .

ووجه الشذوذ هو جمع ندى على أندية ؛ لأن هذا الوزن خاص بالممدود لا المقصور « ومن الناس من قال : الأندية جمع نداء ـ بكسر النون ـ وهو جمع ندى فيكون أندية جمعَ الجمعِ ، وحينئذ يكون قياساً »(١) .

وقال أيضاً : « . . . والرَّهْنُ يُجمع رُهُوناً ورهاناً وَرُهْناً . وقال بعضهم : رَهْنٌ وَرُهُن مثل سَقْف وسُقُف ، ورجلٌ ثَطٌّ وقومٌ ثُطٌّ وجَوْنٌ وجُونٌ وَوُرْدٌ ، وخَوْدٌ وَخُودٌ ، وأُذن حَشْرٌ وآذان حُشْر ، وهذه من نوادر الجمع »(٢) .

وهذا ما نُقل عن سيبويه(٣) مع أنّه لم يُصَرِّح بندرتها ، إلاّ أنَّ الأخفش أورد عن أبي عمرو قوله : إنها قبيحة « لأن فَعْلاً » لا يجمع على فُعُلٍ إلا قليلاً شاذا »(٤) بيد أن الذي يظهر لي من كلام الأخفش أنه لا يحكم بالندرة أو الشذوذ في هذا الجمع وأمثاله حيث يقول : « وقد جمعوا « فَعْلاً على « فُعْلٍ » فقالوا : ثطٌّ وثُطٌّ وجَوْنٌ وجُون وَوَرْدٌ وَوُرْدٌ » ثم قال : « كل جماعة على « فُعل » فإنه يقال فيه «فُعُل »»(٥) .

إعلال الجمع :

أعني بهذا العنوان ما أورده المؤلف من الجموع التي لحقها إعلال بالقلب أو غيره ، مُبيِّناً الأصل وما اعتراه من علّة .

ومن ذلك قوله في جمع ثدي : « . . وَجَمْعُه ثُديٌّ على فُعُول ، وكان في الأصل : ثُدُوي ؛ إلاّ أنّ الواو إذا سكَنَتْ وجاورت الياء انقلبت ياءً فَأُدْغمت في

(١) شرح الشافية (الهامش) ٢/ ٣٣٠ .

(٢) ص٩٣ ، وينظر ص٣٨٣ ، ٤٦٢ . وشرح الشافية ٢/ ١١٧ ، ١١٨ . والثّط : القليل شعر اللحية .

(٣) الكتاب ٣/ ٦٢٧ ـ ٦٢٨ .

(٤) معاني القرآن ١ / ١٩٠ .

(٥) السابق ١/ ١٩١ .

اليـاء، ففـعلوا ذلك، فـصـار: ثُدُيٌّ وكسـروا الدّال ليَسْهُل اللفظ باليـاء. وربما جمعوا: أثداء وذلك قليل»(١) وجمع فَعْلٍ على فُعُول قاعدة مطّردة(٢).

وكذلك في جمع الجَرْو والجَدْي والظَّبْي قال: «اعلم أنَّ قوله أجد وأظب وأجر كُلُّها على أفعُل، وكان الأصل: أجْديٌ وأظبيٌ وأجْرُوٌ فسكنت أواخراها لاعتلالها فأشبه الفعْلَ، فكسر ما قبل أواخرها؛ لئلا تشبه الفعل، هذا إذا كان الحرف المعتلُّ في موضع الإعراب، وتحرك ما قبلها، فإذا لم يكن في موضع الإعراب، أو سكن ما قبلها، صحَّت»(٣).

وقوله: «.. قوم قيامٌ وصيامٌ جمع قائم وصائم، ولا يجوز فيهما الواو وإنما كانت طوالٌ بالواو أولى؛ لأنك تقول: طَويل فتصح الواو فيه، فلما صحَّت في الواحد صَحَّحْتها في الجمع كذلك. وقلت: قائم اعتلَّت الواو فيه فانقلبت ياءً فكذلك في الجمع»(٤).

وقد علّل ابن جني هذا القَلْبَ تعليلاً جيداً حيث يقول: «اعلم أن القَلْب إنما وجب في سياط ونحوه، لأشياء تَجَمَّعَتْ لا لشيء واحد منها: سكون الواو في الواحد، والحرفُ السَّاكنُ ضعيفٌ يقبل العلَّة، ومنها: انكسار السّين في سياط ومنها: أن الكلمة جمع، والجمع أثقل من الواحد، فلما تجمَّعت هذه الأشياء المُسْتَثْقلة كلُّها هربوا من الواو إلى الياء؛ ويدُلُّك على أنّ مجموع هذه الأشياء هو الذي أوجب القلب، لا الواحد منها منفرداً. قولهم: في جمع طويل طِوال والكلمة جمع وبعد الواو منها ألف، وقبلها كسرة، والواو مع ذلك صحيحة؛ لأنها كانت في الواحد قَوِيَّةً بالحركة، فثبتت في الجمع»(٥).

---

(١) ص ٣٧٠.

(٢) ينظر شرح الشافية ٢/ ٩٠.

(٣) ص ٣٨٠.

(٤) ص ٣٤١.

(٥) المنصف ١/ ٣٤٢، وانظر: الممتع في التصريف ٢/ ٤٩٥.

وما مُثِّل به في الجموع ما هو إلا غيض من فيض ممّا احتوى عليه هذا الكتاب من أبنية الجموع، وقد توسع الشارح في بعضها واقتصر في بعض، بحكم المادة اللغوية المشروحة.

والملاحظ على منهجه في هذا الموضع وغيره تغليبه للسماع في أكثر المواطن حتى لو كان الجمع قياسياً مُعللاً لذلك. يدّل على هذا قوله: «وجمع الجزور جُزُر، ولو قُلْتَ: جَزَائرُ كان قياساً كما تقول: عَجُوز وعَجائزُ، إلاّ أنّه لم يُسْمع ولعلَّهم امتنعوا من هذا الجمع لئَلا يلتبس بجمع جزيرة»(١).

النَّسب:

تحدث الشارح عن بعض مسائل النسب من خلال تفسيره لمواد الفصيح ومن أبرز ما ذكره كيفية النسبة إلى الجمع والمفرد فقال: «ثوب معافريّ منسوب إلى حيّ... وإنّما جازت النسبة إلى معافر وهي لفظ الجمع؛ لأنّه صار اسماً للواحد وليس هو بمعنى الواحد؛ لأنّك إذا أردت النسبة إلى الجمع نسبت إلى الواحد منه كقولك: رجل مسجديّ وفرضيّ إذا نسبته إلى المساجد والفرائض. وهو أبو سعيد المقبريّ منسوب إلى المقابر، ولكن هذا الحرف جُعل اسماً للواحد، فلهذا نسبت إليه على لفظه... ومنه كلابيّ وعباديّ وأبناويّ...»(٢).

وما ذكره الشارح هو القاعدة المطَّردة في النسب إلى الجمع أنه يردّ إلى المفرد ما لم يكن علماً، فإن كان علماً نُسب إليه على لفظه ذلك؛ لعدم إفادته معنى الجمع، ولأن الأعلام لا يغير فيها(٣).

كما عرض لما جاء من هذا الباب على غير قياس كرجل يَمانٍ وَشآمٍ وتَهامٍ فقال: «هذه كُلُّها جاءت على غير قياس، والنّسبة كثيراً ما تجيء على غير قياس. وقالوا في يمان: يمنيّ ويَمان؛ كأنَّ الألف عوض من إحدى ياءي النّسبَة، وربّما

(١) ص ٤١٤.
(٢) ص ٣٧٦.
(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٣٧٨ـ ٣٨٠، والمقتضب ٣/ ١٥٠، وشرح الشافية ٢/ ٧٧ـ ٨٠.

قالوا: يماني، وهذا بعيد في القياس؛ لأنه جمع بين العوض والمعوّض. . وشآمٍ منسوب إلى الشّأم، وشام بلا همز، وشآم بمدة وهمزة. . وتهامٍ القياس فيه كسر التّاء، وربّما قالوا: تهاميّ بالتشديد . . »[1] .

وقد أشبع الحديث عن هذه المسألة الرضي فتحدث عن المقيس في النسبة وما جاء على غير قياس منها[2] .

كما بين الفرق بين النسبة إلى بني آدم وإلى غيرهم، فيقول: « ونسبوا إلى العالية فقالوا: عُلْوي، وربما ميّزوا بين نسبة ابن آدم وغيرهم، كقولهم: رجل مدنيّ وحمار مديني، وثوب حاريّ ورجل حيري منسوب إلى الحيرة . . »[3] .

الدراسات الإحصائية :

بيَّن الشارح أثناء تفسيره لمفردات الفصيح لغات العرب ونسبتها إلى قائليها وقد سبق بيان هذا في منهجه، ولم يقتصر على ذلك بل كان يُشير لما كان من كلام العرب وما خرج عنه موضحاً الصيغ غير الموجودة في العربية، أو حصر الكلمات الواردة في اللُّغة على هذا الوزن.

وسار على هذا النهج في بيان الأبنية وما شذّ عن قواعدها، أو ندر، أو كان قليلاً، مُبيناً ذلك، ومعلّلاً لما يذكره، ومستشهداً عليه من فصيح كلام العرب.

وممّا ورد في ثنايا هذا الشرح قوله: « قال سيبويه وأكثر علماء اللغة فَعْلُول لا يوجد في كلامهم إلا حرفٌ واحد قالوا: بنو صَعْفُوق لخول باليمامة، وأنشدوا:

من آلِ صَعْفُوقٍ وأتباعٍ أُخَرْ

. . . . »[4] .

---

(١) ص ٦٨٠ .

(٢) شرح الشافية ٢/ ٨٣ .

(٣) ص٣٩٥، وينظر الكتاب٣/ ٣٣٦، وشرح الشافية ٢/ ٨١، وشرح المفصل ٦/ ١٠ .

(٤) ص ٣٩١.

وقال في موضع آخر : « كل اسم على فُعْلُول . . . فهو مضموم الأول إلاّ حرفاً واحداً قالوا : بنو صعفوق لخول من اليمامة . . . »[1] .

وقد بين اللغويون أصل هذا اللفظ، والمراد به، وكذلك فعل الشارح فذكروا أنّ هذا من الألفاظ الأعجميَّة المعرَّبة بناء على مخالفته لأبنية كلام العرب[2]

وذكر عند تفسيره لقول العامّة : صَنْدوق أن هذه اللغة خطأ : «لأنّ فَعْلولاً ما جاء في كلامهم غير حرف واحد، وإذا لم يجيء فَعْلولاً، لم يَجُز فَنْعُول؛ لأنّ هذا فرع عليه»[3] .

وقال عند بيانه لوزن (طال) : و « وزان طال من الفعل فَعُل، ذكره المازني، ولا يوجد من بابه غيره » [4] .

قال عند تخطئته لقول العامه في كلمة الصَّوْلَجان : « بفتح اللاّم، والعامة تكسرها وهو خطأ ؛ لأنه ما جاء في كلامهم على بناء فوعِل وفوعِلان ولا فيعِل . . »[5] .

وقوله : « لا يقع في كلام العرب جيم مع صاد في كلمة واحدة إلاّ قولهم : صمجة للقنديل»[6] .

كما كان ينبِّهُ على الدخيل حتى لو استُعْمِل وشُهر في العربية . فعند شرحه لكلمة قنْديل قال : « وعندي أنّ هذه الكلمة دخيَل في كلامهم، إلا أنّها مشهورة وشُهرتهَا لا تمنع من كونها دَخيلاً »[7] .

وكان يحصر أحياناً ما جاء من القليل على لغة من لغات العرب، ذاكراً الماضي والمستقبل كقوله : « لغة أهل المدينة حَضِر فإذا انتهوا إلى المستقبل، قالوا

(١) ص٥١٩ .
(٢) ينظر الخصائص ٣/ ٢١٥، والمعرب ص٢٦٧، والمزهر ٢/ ٥٧، والإنصاف ٢/ ٧٩٩ .
(٣)ص٦٩٣ .
(٤)ص٣٣٨-٣٣٩، وانظر : المنصف ١/ ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
(٥)ص٦٧٧ .
(٦) ص٤٤١ .
(٧) ص٤٦٧ .

يَحْضُرُ رجعوا إلى الأصل ، ومثله : « فَضِلَ يَفْضُلُ ليس لهما من الصحيح ثالث»[1] .

وقد زاد العلماء على هذين البنائين كنَعِمَ يَنْعُم، وَقنِطَ يَقْنُطُ، ورَكِنَ يَرْكُنُ، ونَكِلَ يَنْكُلُ، وشَمِلَ يَشمُلُ، وغيرها[2]

وعند تفسيره للقراءة القرآنية (**يَحْسِبون**)[3] قال: « وهذا أحد ما جاء على فَعِل يَفْعِل، بكسر العين من الماضي والمستقبل، ومثله: نَعِم يَنْعِم، ويَبِس يَيْبِس، وهي أربعة أحرف، ويجوز الفتح في كلٍّ واحد منهما »[4] .

وزاد غيره: يَئِس يَيْئِسُ، وقَدِر يَقْدِرُ، وفَضِلَ يَفْضِلُ، وهذا ممّا شذَّ عن القياس؛ لأنّ ما كانَ على فَعِل بكسرَ العينَ فإنّ مضارعهَ يأتي على يَفْعَل بفتح العين[5]

وكان يورد أبنية المصادر وأوزانها ، ذاكراً ما ندر، فجاء مخالفاً لها ، ومن ذلك قوله : « إفعال بناؤه للمصادر، ولا يجيء الاسم لغير المصدر عليه إلاّ نادراً » [6] .

وكذلك الشأن بالنسبة للجموع فـ « أفعال بناء للجمع لا يوجد عليه إلا جمعاً »[7] .

كما بيّن ما جاء على فِعَل من النعوت، ووسمها بالقلة، فيقول : « الصفة على فِعَل قليل جدّا »[8] وقد عدّ منها بعض الألفاظ مثل : لحم زِيَم، ومكان سِوى

---

(1) ص ١٧٣ .
(2) ينظر بغية الآمال ص ٧٧ ، ٧٨ .
(3) الأعراف (٣٠) .
(4) ص٢٦٣ .
(5) ينظر: الممتع ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ ، وبغية الآمال ص٧٧ ، وشرح الملوكي ص٥٧ .
(6) ص٣٧٧ .
(7) ص٣٧٧ .
(8) ٦٥٣ـ٦٥٤ .

والدين القيم، وغيرها. وقد عرض لهذا سيبويه [1] وغيره من أئمَّة العربيَّة، وبيَّنوا ما جاء على هذا الوزن.

ونبَّـه على مـا ورد في كـلام العـرب، ولكنَّه قليلٌ مع إنكار بعض علمـاء التفسير له، يتمثل هذا في قوله: « قـلّ ما يجـيء أفعـل وافتعـل بمعنى واحـد وقـد قطع أبو مسلم بن بحر... قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **ولا يأتـل أولـوا الفضـل منكم** ﴾[2] على أنه لا يجيء في كلام العرب أفعل وافتعل بمعنى واحـد فصـرف قـولـه: (ولا يأتل) لهـذا الوجـه عن أن يكون مـن الإيـلاء وليس الأمـر كـمـا زعـم؛ لأنـه قد جاء أحرف، قـالوا: أبكر وابتكر، وأضمر واضطمر، وأوعد واتعد بمعنى واحد، إلاّ أنّه لا يُقاسُ عليه؛ لأنّه قليل في كلامهم »[3].

كـمـا أشـار إلى نوادر التـصـريف، ومن بين مـا ورد قـوله: « وقـد أوقـرت الدّابة إيقاراً، وهي موقرة قوله ﴿ **فالحَامِلاتِ وِقرْاً** ﴾[4] وهذا من نوادر التصريف لأن القياس أن يكون المصدر على فَعْل؛ لأن الفعل اللازم إذا كان على فَعل يَفْعَل فقياس مصدره أن يكون بفتح العين، كعَرَج يَعْرَجُ عَرَجاً، وغَضب غضباً، ولكن هذا الحرف شذّ عن الباب، ومثله: حميت الشمس حَمْياً ولَبث. لَبْثاً »[5].

وقـال أيضـاً: « لا تجيء انفـعـل من أفـعـلت إلاّ النّـادر الـذي لا يقـاس عليـه، وهو قولهم: أجلته فانجال وأدخلته فاندخل، ومنه قول الكميت:

وَلاَ يَدي في حَمِيْت السَّكْنِ تَنْدَخِلُ

وهذا نادر، والمعروف قولهم: أغلقت الباب فانغلق"...[6].

---

(1) ينظر الكتاب ٤ / ٢٤٤، والفائق ١ / ١٣٠.

(2) النور (٢٢).

(3) ص ٢١٨.

(4) الذاريات (٢)

(5) ص ٤٨٨ - ٤٨٩.

(6) ص ١٨٣.

وقد ذكر هذا كثير من أهل اللغة القدماء[1] ، إلاّ أن الشـارح بسط في تفسيره ووضّح .

وممّا أورده ممّا جاء على قلّة في النعوت كلمة (عدى) حيث قال : « قلّة فعَل في النعوت قالوا : قـوم عِدَىً للغرباء ولا واحـد لـه من لفظه »[2] أي : أنَّ (عِدىً) اسم جمع .

والأمثلة على دراسة المؤلف الإحصائية كثيرة ، فمنها نوعٌ نَصَّ فيه على العدد كما سبق ، ونوعٌ بيَّن فيه الأبْنِيَةَ القليلة وغيرها أكثر منها ، ونادرة وغيرها أشيع منها ، وألحقنا هذا النمط من الأبنية بناء على قول الشارح القله أو الندرة وكلّ ما أُدرج تحت هذه الدراسة من باب الحصر ، فالنوع الأول حصر العدد ، والثاني حصر للأبنيه في رأي المؤلف على الأقل ، وهذا الحصر تقريبي مردّه إلى السماع الذي لا يقاس عليه ؛ لأنه لم يصل إلى الكثرة المعتبرة في القياس ، وقد نصَّ الشارح في أكثر من موضع على أن « النادر لا يثبت إلا بالسماع »[3] وإن وافق أصلاً أو قياساً ؛ لأنّ « اللغة لا تؤخذ إلا سماعاً »[4] .

ولم يقيّد هذا الحصر بالنَّادر أو القليل ، بل كان هذا منهجَهُ فيما يتناوله .

---

(١) ينظر أدب الكاتب ص٤٥٦ ، ٤٥٧ ، وشرح الملوكي ص٧٧ ، ٨٧ .
(٢) ص٣٥٥ ، ٦٥٣ .
(٣) ص٣٨٧ .
(٤) ص٣٧ .

تبادل الصيغ

التبادل بين الصيغ نبّه عليه العلماء، ووضّحوا التقارض بينها، وقد عرض الشارح للعديد من الصيغ التي يقع بينها هذا التقارض، كمجيء المصدر على (فعْل) بمعنى (فعيل) ، أو بمعنى مفعول.

ومن بين ما ذكره قوله : « يوصف المفعول بالمصدر، فيقال: للمكتوب كتاب وكتابة، كما يقال: للمخلوق خَلْق، وللدرهم المضروب ضربٌ . . »[1] .

وقوله : « . . وفَعَل بمعنى مفعول في كلامهم موجود، كقولهم: نَفَضٌ للمنفوض، وخَبَط للورق المخبوط . . »[2] .

وقال أيضاً : « وفَعْلٌ بمعنى مُفْعل في كلامهم موجود. قالوا: للجلد مَسْكٌ بمعنى: مُمْسِك؛ لأنّه يُمْسِك ما اشتمل عليه من اللحم وغيره»[3] .

---

(١)ص٦ .

(٢)ص٥٤٧ .

(٣)ص ٥٤٧ ، وللمزيد ينظر: ص١٦٢، ٣١٥، ٣٥٤، ٤٣٧، ٥٠٠، ٥٢٨، ٥٦٥، ٥٩٤، ٦٠٧، ٦٢٩، ٦٨٧ . وينظر هذا المبحث في تصريف الأسماء للطنطاوي ص٩٢ فما بعدها.

المذكر والمؤنث

هذه الظاهرة رصدها ودرسها علماء العربية دراسة كاملة واعية دقيقة فبينوا الألفاظ المؤنثة، وما اشترك فيها المؤنَّث والمذكر، كما وضَّحوا علامات التأنيث والمؤنثات الحقيقية والسماعية، وما يكتسب التأنيث من غيره، فأتوا على كل ما يتعلق بهذه الظاهرة.

وقد صنَّفوا فيها مؤلفات عديدة ومن أشملها كتاب المذكر والمؤنث للأنباري. ولست في هذا الموطن بصدد إحصاء كلّ ما كُتب عن المذكر والمؤنث أو ما قيل فيه، ولكن لبيان جهود هذا الشارح في هذا الباب النحويّ.

تحدث المؤلف عن هذا المبحث من خلال ما أورده ثعلب، حيث أفرد أربعة أبواب لهذه الظاهرة، ولم يقصر الشارح حديثه على هذه الأبواب، بل كان يوضّح كل ما يعرض له، مما يندرج تحت هذه الظاهرة، كأن يبيّن مثلاً الصيغ التي يستوي فيها المذكَّر والمؤنَّث كصيغة فَعَّال(١) و مفعال (٢)، ومفعيل، أو استواء المذكر والمؤنث فيما كان معدولاً من صيغة إلى أخرى وهو وصف، كفعيل إذا كان معدولاً عن مفعول، أو مُفْعل، وهو نعت فإنه يستوي فيه المذكر والمؤنث كلحية دهين وشاة ذبيح(٣)، أو بيان الألفاظ التي يشترك فيها المذكر والمؤنث(٤) أو يختصّ بها أحدهما.

ومن أبرز المسائل التي عرض لها الشارح مما يندرج تحت هذا الباب بيانه لآراء البصريين والكوفيين فيما كان مؤنثاً بغير علامة تأنيث مما جاء على زنة اسم

---

(١) كامرأة جواد ورجل جواد ينظر ص٤٩٧.

(٢) كامرأة معطار ورجل معطار وكذلك يقال معْطِير على مفعيل ينظر ص٥٩٢، ٥٩٣.

(٣) ينظر ص١٦١.

(٤) ص٦٠٥.

الفاعل كامرأة طالق وطاهر وحائض وطامث حيث قال: « اعلم أنّ هذا الباب يَسْتمرّ فيه القياس، وذلك أنّ الهاء تدخل في المؤنث للفرق بيها وبين صفة المذكَّر فإذا أُخلصت الصفة للمؤنَّث ولم يقع فيها شركة، زال الالتباس، واستغني عن العلامة، فقلت بلا هاء، كقولك: امرأة حائض وطالق، ويجوز أن يقال بالهاء في مثله، هذا قول الكوفيين، قال الفراء: ويجوز وليس بحسن. . وقال البصريون: إذا أردت النعت من طلُقت قلت: طالقة بالهاء لا غير، فإذا قلت طالق وحائض وحامل كان بمعنى النسبة (١) أي: ذات طلاق وذات حيض وذات حمل » (٢) وعقَّب على ذلك بقول الخليل في الفرق بين طالق وطالقة.

وقد أفرد الأنباريّ لهذه المسألة جزءاً من كتابه(٣) بيّن فيه الرأيين ووسم رأي الكوفيين بالفساد والبطلان؛ لأوجه ثلاثة ذكرها بالتفصيل مستشهداً على ما أورده.

رأي الشارح في قولهم (مِلْحَفَةٌ جَدِيْد)

يرى الشارح هنا أنَّ فعيلاً بتأويل مفعول أي أن جديداً في تأويل مجدود فيقول: « لم تدخل الهاء في جديد، وإن كان وصفاً للمؤنث؛ لأنّه فعيل بتأويل مفعول، واشتقاقه من الجدّ، وهو القطع، فجديد بمعنى مجدود قال الشاعر:

أبي حُبِيّ سُلَيْمَى أنْ يَبِيْدا فَأصْبَح حَبْلُها خَلَقاً جَدِيدا

والعامّة تقول: « جديدة، وهي لغة ذكرها سيبويه، والأفصح أن يقال: جديد . . »(٤).

---

(١) أي: عُرِفت بذلك.

(٢) ينظر ص٣٨٨ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٧٥٨ فما بعدها، وينظر المذكر والمؤنث للأنباريّ ص١٣٩ .

(٤)ينظر ص ٥٩٦ .

وهذه المسألة كسابقتها اختلف فيها البصريون والكوفيون والشارح يرى ما رآه الكوفيون[1] أمّا البصريون فيرون أنّ فعيلاً بتأويل فاعلة.

كما عرض الشارح للعدول عن طريقة القياس وبناء التصريف وممّا مثل به على هذا العدول صيغة (فَعُول) كامرأة صبور وشكور فقال: « اعلم أنّ فعولاً إذا كان بمعنى فاعل استوى فيه المذكر والمؤنث، إلا قولهم: عَدُوَّة الله، وحكى الفراء أنّه سمع رضوعة الفصيل فهذان نادران، وإنّما سوَّى بين المذكر و المؤنث في فَعُول ؛ لأنه معدول عن طريقة القياس وبناء التصريف ، لأنّه يقال : شكرت فهي شاكرة وصَبَرت فهي صابرة ، فعدلت عن فاعلة إرادة المبالغة في الوصف . . »[2]

وما ذكره الشارح هنا هو ما عرض له علماء العربية كسيبويه والفراء وغيرهم [3] .

(١) وقد أورد رأي الكوفيين ابن السكيت ينظر إصلاح المنطق ص ٣٤٣، وشرح الفصيح لابن الجبان ص٢٨٠ .

(٢) ينظر ص ٥٩٢ .

(٣) ينظر الكتاب ١ / ١١٠ ، والمذكر والمؤنث للفراء ص٦٣ ، والمزهر ٢ / ٢٤٣ .

المبحث الخامس: المسائل النحويَّة

١ ـ إضافة الشيء إلى صفته :

تحدث الشارح فيما تحدث عنه من مسائل مسألة إضافة الشيء إلى وصفه وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وقد عرض لها الشارح في أكثر من موضع من هذا الشرح، فيرى أنّ إضافة الشيء إلى صفته استعمال حسن، وقد صرّح بهذا حيث يقول: « الفلق: الصُّبح ، وقد أُضيف الشيء إلى نعته وإلى نفسه : إذا كان أحدهما نعتاً أو يجري مجرى النعت من ذلك قولهم : جنّة الخضراء والجنَّة هي الخضراء ، ومسجد الجامع والمسجد هو الجامع ، وصلاة الأولى والصلاة هي الأولى . ودار الآخرة والإضافة في كلّ هذه حسنة »(١) .

وما صَرّح به الشارح هنا هو رأي الكوفييّن، وفي مقدمتهم الفراء الذي نراه يقول عند بيانه قوله تعالى﴿ **وَلدار الآخِرَة** ﴾ (٢) : « أُضيف الدار إلى الآخرة وهي الآخرة، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله: ﴿ **إنَّ هذا لهو حقُّ اليَقين** ﴾ (٣) والحق هو اليقين، ومثله : أتيتك بارحة الأولى ، وعام الأول وليلة الأولى ، ويوم الخميس ، وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها لاختلاف لفظها . . . »(٤) .

أما البصريون فيردُّون قولَ الفرَّاء ومن قال به، ويحتجون بالقياس والصنعة النحوية، فأولوا ماجاء على هذه الشاكلة على تأويل مضاف أي : صلاة الساعة الأولى، ودار الأرض الآخرة فحذف المضاف إليه وأُقيمت صفته مقامه(٥)

فالشارح في نصّه السابق استحسن هذه الإضافة؛ لأنَّ منهجه يقوم على مسموع كلام العرب لا مقيسه، والتأويل هنا من أجل القياس، وأرى أن الرأي

---

(١)ينظر ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٥٣٩ ، ٦١٩ .

(٢)يوسف (١٠٩) .

(٣) الواقعه (٩٥) .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٥٥، ٥٦ .

(٥) ينظر الإنصاف ١ / ٥٢ وما بعدها.

الكوفي في هذه المسأله رأي سديد؛ لأنَّ مالا يحتاج إلى تأويل أولى ممَّا يحتاج إلى تأويل، فهل كان العربي حين نطق مثل هذا يضمر مضافاً؟ وقد وضَّحتُ هذه المسألة في بيان نسبة الكتاب .

٢ ـ أمس بين الإعراب والبناء:

تحدث الشارح عن بناء أمس فكان حديثاً مقطوعاً، حيث سقط قبلها قرابة ثمان مواد أوردها ثعلبٌ، ولم توجد في هذه النسخة، فلعلّ الناسخ سها عنها أو تعمّد إسقاطها. أو سقطت من النسخة الخطية وهذا يؤيده وجود بقية من كلامه عن أمس. وجاء فيما بقي من بيانه لكلمة أمس قوله: « قال الكسائيّ : بني أمس على الكسر ؛ لأنّ أصله من أمسى يمسي ، كقولك : أمسِ عندنا . فإذا دخلت عليه الألف واللاّم أجريت عليه وجوه الإعراب ؛ لأنه حينئذ [خرج] من شبه الفعْل فتقول : مضى الأمسُ ، وكان عندي الأمسَ . ومن العرب من ينصب بلا ألَفٍ ولام ، كقول الراجز :

إني رأيت عجباً مُذ أمسا
عجائزاً مثل السعالي خمسا
يأكلن ما في رحلهن همسا
لا ترك الله لهن ضرسا

قال الفرّاء : ما رأيته مُذ أوّل من أوّل أمس إذا أردت يومين ولا تزيد على ذلك . . »(١) .

فَعلّة بناء أمس على الكسر؛ لأنّه أشبه فعل الأمر، كقولك: أمسِ عندنا فإذا خرجَ من شبه الفعل، أجريت عليه وجوه الإعراب، فخرج عن البناء .

---

(١) ينظر ص ٦٨١، ٦٨٢ .

ثمّ ذكر المصنف أنّ من العرب من ينصب بلا ألف ولام، واستشهد بقول الراجز، وأمس في قول الراجز مجرورة، فلعله يعني أنّها ممنوعه من الصَّرف لذلك تجوّز بقوله منصوب.

والخلاف اللغوي فيها يتمثل في لغة الحجاز ولغة تميم، حيث إنَّ تميماً يعربونه في حالة الرفع بالضمّة، وينصبونه بالفتحة، وكذلك الجرُّ، أيْ: إعراب الممنوع من الصرف[1].

٣ ـ جــير:

تحدث الشارح عن جير عند استشهاده بقول الشاعر:

وَقُلْن ألا البرديُّ أوَّلُ منزل   أجل جَيْر إن كانت رواءَ أسافلُه

فقال أثناء شرحه لمفردات البيت: « وَجَير بمعنى: نعم، مَبْني على الكسر ويذكرون هذه الكلمة بمعنى القسم. يقولون: جَير لا أفعل كذا، كقولهم: والله: لا أفعل كذا »[2].

وهي كما قال الشارح حرف من أحرف الجواب بمعنى: نعم، أما المعنى الثاني فذكره بعض النحاة كالمالقي[3] الذي قال إنها تأتي « بمعنى حقّاً من غير تَعَرّض لاسميتها ولا حرفيتها. وليست عندي جواباً، وإنّما هي اسمٌ بمعنى حقّاً وضمَّنه معنى القسم، إذ هي عوض منه، وفيها معنى التوكيد، فتقول: جير لأفعلنّ، كما تقول: حقّاً لأفعلن.. »[4].

وقد عرض الزمخشريّ لهذا وإن لم يصرح بتضمنه معنى القسم إلاّ أنّه قال: « جير لأفعلن بمعنى: حقّاً »[5].

---

(١) أوضح المسالك ٤ / ١٣٢ فما بعدها.

(٢) ص٣٥٦.

(٣) أحمد بن عبد النور المالقيّ، نسبة إلى (مالقة)، مدينة على شاطيء البحر الأبيض توفي سنة (٧٠٢هـ) وأبرز مؤلفاته رصف المباني.

(٤) رصف المباني ص٢٥٢.

(٥) المفصل ص٣١٠، وينظر معاني الحروف للرماني ص١٠٦، وقد صرّح بمعنى القسم.

الفصل الثالث : مصادر الكتاب وشواهده

المبــحث الأول : مصادر الكتاب

المبـحث الثـاني : شواهــــــــده

المبحث الأول : مصادر الكتاب

صرح الشارح ببعض أسماء من أخذ عنهم من اللغويين والنحاة، وبعضهم الآخر يكتفي بأقوالهم أو يقول مثلاً: أنشدني بعض الأدباء أو نحواً من ذلك، أمّا الذين صرّح بأسمائهم والنقولات عنهم، فهم على النحو التالي:

١ ـ عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، حبر الأمة، صحابي جليل، نشأ في بدء عصر النبوة، ولازم المصطفى صلى الله عليه وسلم وروى عنه كثيراً من الأحاديث، توفى بالطائف سنة ثمان وستين من الهجرة. نقل عنه الشارح في ثلاثة مواضع.

٢ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزديّ. يُعدّ من أوائل اللغويين والنحويين والعروضيين، شُهر بذكائه وسعة علمه، يشهد على ذلك ما صنفه في علم العروض، فقد سبَق العلماء إلى ابتكار هذا العلم. كما أنّ ترتيبه في كتابه (العين) يدل على عبقريته؛ إذ لم يُسْبَق إلى هذا الترتيب المميز الذي اعتمد فيه على منهج الذوق في تحديد مخارج الحروف، وقد أثبت علم اللغة الحديث جُلَّ ما توصل إليه من تحديد هذه المخارج. كانت وفاته سنة خمس وسبعين ومائة من الهجرة. نقل عنه الشارح في ستة وأربعين موضعاً.

٣ ـ سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، يكنى بأبي بشر، تلمذ على الخليل بن أحمد وَعيسى بن عمر الثقفي، ويونس ابن حبيب، والأخفش الأكبر. وكتابه (الكتاب) أول مؤلف وصل إلينا متضمناً أبواب النحو، توفى سنة تسع وسبعين ومائة من الهجرة.

نقل عنه الشارح في ثلاثة عشر موضعاً.

٤ ـ يونس ابن حبيب الضبيّ. من النّحاة البصريين، تلمذ عليه كثير من أهل العربية، مات في خلافة هارون الرشيد سنة اثنتين وثمانين ومائة تقريباً.

نقل عنه الشارح في ستة مواضع.

٥ ـ الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة يُعَدّ من مؤسسي مدرسة الكوفة، تلمذ على يد الخليل بن أحمد وغيره، مات سنة تسع وثمانين ومائة.

نقل عنه الشارح في اثنين وخمسين موضعاً.

٦ ـ الفرّاء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله من بين نحاة الكوفه، ألف كثيراً من المصنفات في النحو واللغة، وأشهر مؤلفاته : معاني القران، مات سنة سبع ومائتين من الهجرة.

نقل عنه الشارح في سبعة وتسعين موضعاً، ويُعدّ هذا النقل من أكثر النقول في هذا الشرح.

٧ ـ أبو جعفر الرؤاسي محمد بن الحسن، أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو، أخذ عن عيسى بن عمر، وتلمذ عليه الكسائي والفراء، توفى سنة ثلاث وتسعين ومائة. نقل عنه في موضعين.

٨ ـ الأصمعيّ عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع. عالم من علماء اللغة، قَدم بغداد أيّام الرشيد، كان بحراً في علوم العربية، عالماً بأخبار العرب وأيامها، صاحب رواية ودراية، ألف عدداً من الرسائل اللغوية التي كانت نواة معاجم اللغه، توفى سنة ست عشرة ومائتين من الهجرة.

نقل عنه الشارح في ثلاثة وأربعين موضعاً.

٩ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنّى التيميّ البصريّ. نحويّ لغويّ، له مصنفات عديدة من أشهرها كتابه (مجاز القرآن)، توفى سنة عشر ومائتين تقريباً.

نقل عنه الشارح في ستة وعشرين موضعاً.

١٠ ـ أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيبانيّ اللغويّ. كان من أعلم الناس باللغة صنّف كتاب الجيم، وكان يُعْرف بصاحب ديوان اللغة والشعر، توفى سنة عشر ومائتين.

نقل عنه الشارح في اثني عشر موضعاً.

١١ ـ اللحيانيّ علي بن المبارك أبو الحسن اللحياني، أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وغيرهم، له النوادر المشهورة.

نقل عنه الشارح في أحد عشر موضعاً.

١٢ ـ أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ. صاحب النحو واللغة، سمع كثيراً من العرب، ثقة، من أشهر ما ألّفه النوادر، توفى سنة خمس عشرة ومائتين تقريباً.

نقل عنه المؤلف في تسعة وثلاثين موضعاً.

١٣ ـ الأخفش. أبو الحسن سعيد بن مسعده (الأخفش الأوسط) من أشهر الأخافشة الثلاثة، كان نحوياً مشهوراً خالف البصريين في بعض المسائل النحوية، من أشهر مؤلفاته معاني القرآن، توفى سنة خمس عشرة ومائتين.

نقل عنه الشارح في ثمانية مواضع.

١٤ ـ عبد الله بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص أبو محمد الأموي، يعد في الطبقة الثالثة من اللغويين الكوفيين كما ذكر الزُّبيديّ (١) روى عنه أبو عبيد وغيره.

نقل عنه الشارح مرتين.

١٥ ـ ابن الأعرابيّ. أبو عبدالله محمد بن زياد الأعرابيّ.، كان نحوياً كثير السماع راوية، نقل عنه العديد من علماء اللغة، توفيِّ سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

نقل عنه المؤلف في أربعة وعشرين موضعاً.

١٦ ـ المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس. ممَّن قرأ كتاب سيبويه على الجرمى وأتَمَّهُ مع المازني، صنّف كثيراً من المؤلفات، أشهرها المقتضب في النحو، والكامل في اللغة والأدب، توفى سنة خمس وثمانين ومائتين.

نقل عنه المؤلف في خمسة مواضع.

(١) طبقات اللغوين والنحويين، صـ١٩٣.

١٧ - أبو عبيد القاسم بن سلاّم إمام أهل عصره في جميع فنون العلم، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وغيرهم، من أشهر مصنفاته الغريب المصنف. توفى بمكة سنة أربع وعشرين ومائتين تقريباً.

نقل عنه الشارح في موضعين.

١٨ - النضر بن شميل بن خَرشة بصريّ، من أصحاب الخليل، إمام في اللغة والأنساب، توفى سنة أربع ومائتين.

نقل عنه الشارح في موضع واحد.

١٩ - قتادة بن دعامة بن قتادة بن عُزيز أبو الخطاب السدوسيّ البصريّ، مُفَسِّرٌ حافظ قال عنه الإمام أحمد: «قتادة أحفظ أهل البصرة» كان رأساً في العربية ومفردات اللغة، توفى سنة ثمان عشرة ومائة.

نقل عنه الشارح في موضعين.

٢٠ - خلف الأحمر البصريّ أبو محرز بن حيّان، راوية ثقة. قال عنه الأخفش: «لم يدرك أحداً أعلم بالشّعر من خلف الأحمر والأصمعيّ»، توفي في حدود الثمانين بعد المائة.

نقل عنه الشارح في ثلاثة مواضع.

٢١ - الجهضميّ علي بن نصر. قال عنه الخليل: نفذ من أصحاب الخليل أربعة وعدّ منهم الجهضمي. توفى سنة سبع وثمانين ومائة.

نقل عنه في موضع واحد.

٢٢ - أبو مالك الأعرابي عمرو بن كركرة. راوية، قيل إنه كان يحفظ لغات العرب، ألّف بعض التصانيف في اللغة.

نقل عنه في موضع واحد.

٢٣ ـ اليزيدي يحيى بن المبارك أبو محمد. أخذ عن أبي عمرو والخليل، كان أحد القراء الفصحاء، له بعض المصنفات من بينها كتاب النوادر. توفى بخراسان سنة اثنتين ومائتين.

نقل عنه المؤلف في ثلاثة مواضع.

٢٤ ـ محمد بن المستنير أبو عليّ النحوي الشهير بقطرب. تلميذ سيبويه كان ملازماً له. أخذ عن عيسى بن عمر، له مؤلفات عديدة أشهرها كتابه في الأضداد. توفى سنة ست ومائتين.

نقل عنه المؤلف في خمسة مواضع.

٢٥ ـ عليّ بن المغيرة. عالم باللّغة وغريبها، روى عنه كثير من العلماء كثعلب وغيره، مات سنة ثلاثين ومائتين.

نقل عنه الشارح في موضع واحد.

٢٦ ـ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الكلبيّ. شاعر فصيح، توفى سنة تسع وثلاثين بعد المائتين.

نقل عنه في موضع واحد.

٢٧ ـ أبو سعيد الضرير أحمد بن خالد البغداديّ اللغويّ. كان عالماً باللغة وأسرارها، قال عنه القفطي: إنه لقي أبا عمرو الشيباني.

نقل عنه الشارح في أربعة مواضع.

٢٨ ـ ابن السّكيت يعقوب بن إسحاق أبو يوسف. عالم من علماء اللغة، كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة. له مؤلفات عديدة أشهرها إصلاح المنطق. توفى سنة أربع وأربعين بعد المائتين.

نقل عنه الشارح في خمسة مواضع.

٢٩ ـ السجستانيّ سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم. إمام من أئمة اللغة العلماء في علوم القرآن واللغة والشعر، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش

مرتين، وكان أعلم الناس بالعروض، ألّف كثيراً من المصنفات توفي سنة خمسين أو خمس وخمسين أو ثمان وأربعين ومائتين.

نقل عنه الشارح في سبعة مواضع.

٣٠ـ ابن قتيبه عبد الله بن مسلم الدينوريّ. نحويٌّ لغويّ، كان رأساً في علم العربية واللغة والأخبار، له العديد من المصنفات أشهرها: تأويل مشكل القرآن، وأدب الكاتب، والشِّعر والشُّعراء توفي سنة ست وسبعين ومائتين.

نقل عنه الشارح في موضع واحد.

٣١ـ ثعلب أحمد بن يحيى أبو العباس الشيباني[١] صرّح الشارح باسمه في واحد وعشرين موضعاً.

٣٢ـ أبو أحمد العسكريّ الحسن بن عبد الله. علاّمة لغوي، ألّف كثيراً من المصنفات من أشهرها: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، والمصون في الأدب، توفي سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة.

نقل عنه الشارح في تسعة مواضع.

٣٣ـ المفضل بن سلمة بن عاصم أبو طالب. النحويّ اللغويّ، أخذ عن ابن السكيت وثعلب، صنف بعض المؤلفات أشهرها: الفاخر في الأمثال. توفي سنة ثلاثمائة تقريباً. نقل عنه الشارح في موضع واحد.

٣٤ـ ابن دريد محمد بن الحسن. وُلد بالبصرة سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وقرأ على علمائها ثمّ انتقل إلى عمان وبقي بها حتّى مات، روى عنه عدد كبير من العلماء، يقال عنه: إنه أشعر العلماء وأعلم الشعراء، صنّف عدداً كبيراً من المؤلفات أشهرها الجمهرة. مات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

نقل عنه الشارح في عشرة مواضع.

---

(١) ينظر الخبر عنه في المبحث المخصص للفصيح ومؤلفه من ص١٢ إلى ص١٥.

٣٥ ـ أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهانيّ، كان كاتباً بليغاً، معتزليّ المذهب، من أهل أصفهان، عالم بالتفسير وبغيره من صنوف العلم، توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة.

نقل عنه الشارح في موضعين.

٣٦ ـ الشيخ أبو عليٍّ الفارسيُّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. عالمٌ أجمع على علمه عدد كبير من العلماء، توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.

٣٧ ـ أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم. كان أعلم الناس بنحو البصريين، قرأ النحو والعربية على ابن درستويه، صنف عدداً من المؤلفات أشهرها: الأمالي، والمقصور والممدود، مات سنة ست وخمسين وثلاثمائة.

وهذان العالمان ورد ذكرهما في خمسة مواضع من هذا الشرح بلفظ: (قال الشيخ أبو علي)، فحاولت ما استطعت أن أخرّج بعض أقوالهما، وكذلك الشأن بالنسبة لأبي علي المرزوقي.

٣٨ ـ أبو علي المرزوقيّ وهو أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي. عالم باللغة والنحو، صنّف عدداً من المصنفات الحسان، وله شرح على الفصيح[١]، ومن أشهر مؤلفاته شرح ديوان الحماسة، وشرح المفضليات، توفي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة.

٣٩ ـ أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري شيخ الزمخشري قبل أبي مضر[٢]

٤٠ ـ عليّ بن مهدي. لم أستطع أن أحدد بدقّة شخصية هذا الرجل فلعلّه علي ابن مهدي الكسروي، وهو أحد الرواة العلماء النحويين مات سنة تسع وثمانين ومائتين تقريباً حيث توفي في خلافة المعتضد[٣] أو أنه علي بن مهدي

(١) ينظر حديثنا عنه ص١٨ .

(٢) ينظر الكلام عنه ٤٩ ، ٥٠ .

(٣) معجم الأدباء ١٥ / ٨٨ ـ ٩٦ .

الهلالي الدمشقي، سمع من كثير من العلماء كأبي طاهر الحنَّائي ، نسخ بخطه الكثير ، حَدَّث عنه أبو القاسم بن عساكر وأبو نصر بن الشيرازي وآخرون مات سنة اثنتين وستين وخمسمائة[١] والأول أرجح لأنّ الكسروى هو الذي حدّث عن أبي أحمد العسكري .

٤١ ـ أبو طارق : لم أقف على بيان شخصية هذا العلم على كثرة ما رجعت إليه من المصادر، فلعله أحد الرواة غير المعروفين .

وقد أشار الشارح في هذا الكتاب إلى كثير من الأعلام، كالقراء وبعض الأدباء، وصرّح ببعض أسماء القراء كطلحة بن مصرف، والحسن البصري وغيرهما، ولم أعقد لهم في هذا الموضع ترجمة؛ لأنه ذكر قراءة كل منهم دون توجيه لواحد منهم للقراءة .

أما قوله : أنشدني بعض الأدباء فقد اجتهدت في معرفته، وذكرت ذلك في موضعه من الدراسة[٢] وانتهيت إلى أنه يقصد الجواليقي .

(١) سير أعلام النبلاء ٢ / ٩١ .
(٢)ينظر ص ٦٢، ٦٣ .

المبحث الثاني: شواهد الكتاب

من أهم ما امتاز به هذا الشرح عن بقية شروح الفصيح كثرة شواهده واستطراده فيما يعرض له من مسائل، وهو بلا شك من أوسع شروح الفصيح الموجودة، فقد استشهد بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي الفصيح، وأمثال العرب، وأقوالهم، وحكمهم، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: القرآن الكريم

مما لا ريب فيه أن لغة القرآن الكريم هي اللغة العالية في الفصاحة، وتعدُّ الآيات القرآنية أعلى وأوثق الشواهد التي يحتّج بها العلماء.

واهتمامات شارح هذا الكتاب بهذه الشواهد، وبيانها، والإشارة إلى أقوال المفسرين، وإلى القراءات، ليس غريباً، فقد صنّف كتاباً في تفسير القرآن الكريم أشار إليه في موضعين من هذا الكتاب.

وقد بلغت الشواهد القرآنية التي ضمنها هذا الشرح (٢٣٨)شاهداً.

كما لم يقتصر على القراءات السبعية بل عرض لأكثر من(٢٢) قراءة عزا بعض هذه القراءات إلى من قرأ بها.

ولم يقف استشهاده على شرح الكلمات اللغوية فحسب، بل تعدَّى ذلك إلى الاستدلال بها على ما يعرض له من مسائل نحوية أو صرفية أو بلاغية أو غيرها من مسائل العربية، ولتوضيح طريقته في هذا الاستشهاد أشير إلى موضعين من المواضع لنتبين من خلالها المنهج الذي سار عليه.

يقول في أحد المواضع: « واللّباس: اسم لما يُلبس، ويُكَنّى به عن النساء، قال الله تعالى: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لكم وأنتم لِباسٌ لَهُن ﴾[1]، واللّبوس أكثر

(١) البقرة (١٨٧).

مـايستعمـل في السّلاح قـال الله تعالى : ﴿ صَنْعَة لَبُوسٍ لكم لِتُحْصِنكم من بأسِكُم[1]...[2] ﴾

وقـال : « . . ويقـال : هَدَيْتُـهُ كـذا وإلى كـذا وهديتـه لكذا، وكـل ذلك في القرآن قال الله تعالى ﴿ وَأَمَّا ثَمُـودَ فَهَدَيناهـُـم ﴾[3]، ﴿ وقالـوا الحمد لله الَّـذي هَدَانا لِهذ ﴾[4]، وقال : ﴿ وَهُدُوا إلى الطَّيِّبِ من القَوْلِ[5] ...﴾[6].

ثانيـاً : الأحاديـث والآثـار :

استشهد الشارح بالأحاديث النبوية والآثار، واستدلاله بها دليل على صلة وثيقة، وعناية بأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم أكيدة.

بلغ عدد الأحاديث والآثار التي استشهد بها الشارح مائة وواحداً وثمانين (١٨١) حديثاً، وهذا عدد كبير إذا ما قُورن بما في بعض كتب اللغة، ولا غرابة في كثرة ما استشهد به وَشَرَحه وبيّنَه، فقد ألّف الشارح كتاباً في غريب الحديث وأحال إليه في هذا الكتاب أربع مرات .

ومن بين هذه الأحاديث المُستشهد بها قول الشارح عند بيانـه لقول ثعلب : (وقد وُقِصَ الرجل . .) : « الوَقَصَ - أيضاً - : قِصَر العُنُق، وقـد وَقِص يَوْقَصُ وهو أَوْقَص وفي الحديث : أنّ رجلاً كان واقفاً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فَوَقَصَتْ به راحلته أي : سقط عنها، فاندقّت عُنُقُه . . . »[7] .

---

(١) الأنبياء (٨٠) .
(٢) ص ١٣٧ .
(٣) فصلت(١٧) .
(٤) الأعراف (٤٣) .
(٥) الحج (٢٤) .
(٦) ص١٦٤ .
(٧)ص١١٣ ، ١١٤ .

وعند قول ثعلب: (عَمر الرّجل: إذا طال عمره) قال الشارح فيما قاله: «. . . فأمّا أعْمَرْتَه، فإنّه من العُمْرى، وهو أن تُعْطيه داراً، وتقول: هي لك عُمرك، وهذه عند الفقهاء هبَةٌ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم وآله: (العُمْرى لمن أعمرها)»[1].

ولم يقتصر في استشهاده بالحديث أو الأثر على المسائل اللغوية، بل تعدّى ذلك إلى بعض الجوانب البلاغية والفقهية وغيرها.

ثالثاً: الأمثال والأقوال

وكذلك الشأن بالنسبة لأقوال العرب وأمثالها وحكمها، فقد استشهد الشارح بواحد وثمانين ومائة (١٨١) بين مثل وقول، ومردّ ذلك إلى أمرين: أحدهما أنّ ثعلباً أفرد باباً في الفصيح خصّه لأمثال العرب، والآخر أنَّ الشارح ضمْنَ من ألّف في الأمثال، وقد أشار إليه عند البدء في شرح باب الأمثال.

وكان منهجه في استشهاده بالأمثال على ما يعنّ له من القضايا كعادته في استشهاده بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية، إلاّ أنّه يعرض في الغالب لبيان المناسبة التي قيل فيها المثل وشرح مفرداته.

وممّا مثّلَ به قوله: «. . . ويقولون: (هرق علينا من رؤبة اللّيل) لم يُسمع إلا هكذا[2]، وأما أقوالهم: هَرِق من الظهيرة وأَرِق وأهْرِق ففيه ثلاث لغات»[3].

وعند شرحه لقول العرب (أحشفا وسُوء كيلَة) قال: «يُضرب لمَن جمع بين خُلّتين مذمومتين. والحشف: رديء التّمر، والكيلة: مصدر يَدُلّ علَى الحال. وأصله أنّ أعرابياً ساوم تمراً رديئاً فاشتراه، وجعل التَّمَّار يسيء الكَيْل، فقال

(١) ص ١٤٧.
(٢) أي لا لغة فيه ولا إبدال.
(٣) ص ٨٠.

الأعرابيّ : أحشفاً وسُوء كيلة ، ونَصَبَهُ على معنى الجمع بين هذين كما قال الشاعر :

جَهْلاً عَلَيْنا وَجُبْناً عن عَدُوِّكم　　　لَبئْست الخَصْلَتان الجهل والجُبُنُ

ويُروى : « أحشفاً وسُوء كيلة وزيادة في السِّعر » (١) .

رابعاً: الشّعر والرّجز

توسع الشّارح في هذا النوع من الشواهد، فالشِّعر ديوان العرب . قال عبدالله بن عباس رضي الله عنهما : « إذا أشكل عليكم الشيء من القرآن فارجعوا فيه إلي الشّعر فإنه ديوان العرب » .

وموقف علماء العربية ممّن يُحْتج بشعرهم معروف(٢) ، ومولف هذا الكتاب لم يحتج إلا بفصيح الشعر ، فشواهده عن الشعراء الجاهليين والأمويين ولم يستشهد بالمُحْدَثين إلا في بيت واحد ذكره ، وشكّك بعد استشهاده به أن يكون الشاعر محدثاً ، ثم قال« إلاّ أنّه فصيح »(٣)

وقد بلغ عدد الشواهد الشعرية ستمائة وعشرين شاهداً، وبلغ عدد أبيات الرجز مائتين وسبعة وتسعين بيتاً، ليصل مجموعهما إلى تسعمائة وسبعة عشر بيتاً، وهذه بلا شك كثيرة جداً.

---

(١) ص ٦١٩، ٦٢٠ .

(٢) ينظر هذا الخلاف في خزانة الأدب٥/ ١ فما بعدها .

(٣) ينظر : ص ٥٩٩ .

الفصل الرابع : الظواهر الدلالية في الكتاب

يشتمل على الآتي :

تقديم

المبحث الأول : الترادف

المبحث الثاني : الفروق اللغوية

المبحث الثالث : المشترك اللفظي

المبحث الرابع : الأضداد

المبحث الخامس : من معاني صيغ الأفعال.

المبحث السادس : رجع استعمالات المادة إلى معنى واحد

المبحث السابع : تعليل التسمية

تقديـــم

الأصل في اللغة التباين بمعنى أن يكون للفظ الواحد معنى واحد وهذا مايطلق عليه المتباين ولكن قد تأتي ظواهر في اللغة على خلاف هذا الأصل كالترادف والمشترك والتضاد. وكلّ هذه الظواهر احتوتها لغتنا العربية. وهذا يدل على اتساع اللغة.

عني اللغويون بالبحث في هذه الظواهر وبيان مدلولاتها وإن لم يُصَرِّح اللغويون القدماء بهذه المصطلحات، مع معرفتهم بها ونصِّهم عليها، فنرى سيبويه يُبين لنا ذلك بقوله: «اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين . . . ».

«فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه من المَوْجِدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالّة. وأشباه ذلك كثير»[(1)].

وقد فصَّل العلماء بعده في هذه الظواهر، وأفردوا لبعضها مؤلفات مستقلة وهذا ما سأوضحه عند بيان كل ظاهرة على حدة.

---

(1) الكتاب ١ / ٢٤ .

المبحث الأول : الترادف:

الترادف في اللغة « تتابع شيء خلف شيء، وترادف الشيء: تبع بعضه بعضا »(١).

أما في الإصطلاح فهو عبارة عن « الألفاظ المفرده الدّالة على شيء واحد باعتبار واحد »(٢).

هذه الظاهرة اللغوية من الظواهر التي عرفتها أغلب لغات العالم، فلم تكن مقصورة على العربية وحدها يقول الدكتور إبراهيم أنيس . . : « بل إن الواقع المشاهد أن كل لغة تشتمل على بعض الكلمات المترادفة »(٣).

وقد تنبه علماء العربية لهذه الظاهرة الدلالية، وعلّلوا سبب وجودها في اللغة، بل إنّ بعضهم خصّ هذه الظاهرة بمؤلف مستقل كالأصمعي(٤) والرّماني(٥) ومنهم من أفرد لها جزءاً من كتابه كأبي عبيد القاسم بن سلام في الغريب المصنف وغيرهم.

كما درس هذه الظاهرة كثير من الباحثين المحدثين، ومنهم من أفردها ببحث مستقل(٦) بيَّن فيه آراء اللغويين قديماً وحديثاً.

وعرَّفها المحدثون بأنَّها عبارة عن « ألفاظ مُتَّحدَة المعنى، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق »(٧).

---

(١) اللسان (ردف) وينظر: معجم مقاييس اللغة ٢ / ٥٠٣ .

(٢) المزهر ١ / ٤٠٢ .

(٣) في اللهجات العربيه ص١٧٨ .

(٤) هو كتاب(ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه) حققه/ ماجد الذهبي، ونشرته دار الفكر بدمشق ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٥) هو كتاب (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى) وقد حققه د/ فتح الله صالح علي المصري ونشرته دار الوفاء للطباعة، المنصورة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٦) ينظر على سبيل المثال : الترادف في اللغة لحاكم مالك لعيبي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراق ١٩٨٠م.

(٧) دور الكلمة في اللغه ص١٠٩ .

الترادف بين المنكرين والمثبتين :

بدأ خلاف علماء العربية في إثبات هذه الظاهرة، أو إنكارها في القرن الثالث الهجري، أما في القرنين السابقين فلم أجد من قال بإنكارها، بل أجمعوا على وجودها في العربية.

وممَّن أنكر وجودها في اللغة ابن الأعرابي، وتابعه تلميذه ثعلب، يتمثل هذا الإنكار في قول ابن الأعرابيّ : « كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كلٍّ منهما معنىً ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله »[1].

ويقول تلميذه ثعلب : « يُسمَّى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف والمهند والحسام، والذي نقوله في هذا إنَّ الاسم واحدٌ وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كُلّ صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى »[2]

ومن خلال النصين السابقين يتضح لنا إنكار هذين العالمين لهذه الظاهرة ومن هنا بدأ تأليف العلماء في الفروق اللغوية، وظهرت هذه المؤلفات، ككتاب الفروق في اللغة للعسكري وغيره.

وما زال الخلاف في إنكار الترادف أو إثباته إلى عصرنا الحاضر[3]

الترادف في نظر الشارح

لم أقف على نصٍّ نظري عن هذه الظاهرة في هذا الشرح إلاّ أنّ رأيه يؤخذ من خلال ما مثّل به من أمثلة يعقبها بقوله: « بمعنىً واحد »، وهذه العباره لعلّها كافية للتدليل على إثباته هذه الظاهرة وعدم إنكارها، وقد أثبت ما عداها من

(١) الأضداد للأنباري ص٧، وانظر: المزهر ١ / ٣٩٩ـ٤٠٠ .

(٢) المزهر ١ / ٤٠٤ .

(٣) ينظر تفصيل ذلك في بحثنا المقدم لنيل درجة الماجستير بعنوان : معالم الدلاله اللغوية في القرن الثالث الهجري ص٢٠٩ فما بعدها .

الظواهر، كالمشترك والتضاد في نصّ بين فيه رأيه في هاتين الظاهرتين ، فإذا كان قد أثبتهما فمن باب أولى أن يثبت ظاهرة الترادف .

ومن بين ما ورد عنه من أمثلة قوله : « وَيقال: أخّرتُه في البيع، كما تقول أجَّلْتُهُ وأنْظَرْتُهُ بمعنى واحد » (١) .

كما ذكر آراء العلماء في الفرق بين الشرعة والمنهاج فقال : « قال قوم: الشرعة والمنهاج بمعنى واحد، وكُرِّر بلا خلاف بين اللفظين، كقول الشاعر:

وَقَدَّدَت الأديمَ لراهشَيْه　　　وَألْفَى قَوْلها كَذباً وَمَيْنا

وكذلك : ينأى ويبعد »(٢)

فإيراده هذه الألفاظ المترادفة دليل على إثباته الترادف في اللغة .

وقال أيضاً: « وقالوا في الجُرْحِ: أمَدَّ الجُرْح لا غير، كما قالوا: أغَثَّ؛ لأنّ المدَّة والغَثيثَة بمعنىً واحد »(٣) .

وقال في موضع آخر : « ومن أسماء الدلو : السَّجْل والذَّنُوب والمُدارة. . » (٤) .

كما عرض لأسماء العسل فقال: « ومن أسمائه: الضَّرَب، يقال استضرب العسل: إذا ابيض، ومنها الطِّرم بكسر الطاء وفتحها، والخِيْمُ والشَّراب، والماذيّ والسَّنُّوت. . » (٥) .

وهكذا يتضح لنا مما سبق تنبه الشارح لهذه الظاهرة وإثباتها في اللغة حيث ذكر الألفاظ السابقة دونما تعليل إلا في اسم من أسماء العسل في النص السابق وما عداه اكتفى بإيراد الألفاظ المتواردة على معنىً واحد ، بل يصرّح - كما سبق - أنها بمعنىً واحد

(١) ص ٤٢٧ .
(٢) ص ٣٤٣ .
(٣) ص ٢١٤ .
(٤) ص ١٩٩ .
(٥) ص ١٣٨ .

المبحث الثاني: الفروق اللغويّه :

وكما يُقِرُّ الشارح بالترادف في اللغة - كما سبق أن بينّا - يتلمَّس الفروق الدلاليه بين المفَردات سواء اختلفت بنية الكلمة أو اختلفت حركتها.

وهذا الصنيع نجده عند كثير من علماء العربية القدماء كالخليل وسيبويه وأبي زيد والأصمعي وغيرهم، وسأقتصرُ في هذا الموضع على إيراد بعض الأمثلة التي أبيّنُ من خلالها عناية الشارح بهذا النوع من قضايا اللغة.

قال الشارح في الفرق بين همدت النار وخمدت : « وَخَمَدَتْ النّار . . . إذا سكن لهبها وبقي جمرها . . فإذا ذهبت البتّه ولم يبق منها شيء قيل : همدت فهي هامده . . »[1].

وهذا الرأي نجده عند ابن السكيت[2]، وابن قتيبه[3]، وغيرهما. وقد عقد ابن جني لمثل هذه الألفاظ باباً أسماه : (باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني)[4] فلتقارب مخرجي الهاء والخاء تقارب معنى الكلمتين.

كما فَرّق الشارح بين الغيب والشَّكّ فقال : « وَبَيْنَ الغيب والشَّكِّ فرقٌ. فالغيب يعني : التُّهَمَةُ، والشَّكُّ : وقوع أحد الشيئين بدل الآخر. كقولك : ماأشك في قيام زيد وقعوده وأشُكّ في المطر، فالغيب يرجع إلى سوء الظَّنّ »[5].

وكذلك بيانه للفرق بين الظِّل والفيء، ومما قاله : « الفيء لا يكون إلاّ مانسخ الشمس، كأنه ظلٌّ فاء من موضعٍ آخر إليه، فإذا لم يكن فلا يقال له فيء إنما هو ظلّ. وقال بعضهم : الظلّ بالغداة، والفيء بالعشِيّ، والصحيح أن الظلّ عامٌّ

---

(١) ص ٢٣، ٢٤ .

(٢) إصلاح المنطق ص١٩٠ .

(٣) أدب الكاتب ص٢٠١ .

(٤) الخصائص ٢ / ١٥٢ فما بعدها.

(٥) ص ٦٢٨ .

كقولك ظلّ الحائط وإن لم تطلع الشمس عليه ، والفيء خاصٌ ، والدليل عليه قول الله عز وجل ﴿ وظلالهم بالغدو والآصال ﴾[1] . . . »[2] .

ومّما عرض له الشارح من الفروق الدلالية التي كانت الحركة سبباً في تباينها ، قوله في الفرق بين العَدْل والعدْل : « . . فَعدْله من جنْسه ، وعَدْلُهُ من غير جنْسه قال الله تعالى ﴿ أو عَدْل ذلكَ صيَاماً ﴾[3] . . » [4] .

ومنها ما بيّنه من فرق بين العُقْب والعَقب فذكر أنَّ عُقْب الشَّهر ، أي : بعد أن يمضي ، أمّا عَقبُه فمعناه : إذا بقيتَ منه بَقيَّة . ثمّ قال : « والعُقْب والعَقب يرجعان إلى أصلٍ واحد . وفُرِّق بينهما في اللّفظ لاختلاف المعنيين » [5] .

كما عرض للفرق بين مدلول الصيغتين فُعَلَة وفُعْلة فقال : « . . إن كان فُعَلَة يكون وصفاً للفاعل وإن كان فُعْلَة يكون وصفاً للمفعول به ، تقول : رجلٌ ضُحكةٌ وسُبَّةٌ وَهُزْأةٌ إذا كان يَضْحك من الناس وَيَسُبُّهم وَيَهْزأ بهم . فإن أردت الثاني قلت : ضُحْكة وَسُبَّة وهُزْأه ، أي : يَضْحَكَ منه النّاس وَيَسُبُّونَه ويَهْزَءون به ، وهذا قياس مُطّردٌ ، نحو : لُعْنَة ولُعَنَة . . » [6] .

وعرض للفرق بين المُغْزَل والمغْزَل فقال : « . . فمن قال : مُغْزَل ؛ لأنّه أُغزِل ، أي : أُدير . ومن قال : مغْزَل قال : لأنّه يُغْزل به . . »[7] .

---

(١) الرعد (١٥) .
(٢) ص ٦٨٢-٦٨٣ .
(٣) المائدة (٩٥) .
(٤) ص ٥٠٠ .
(٥) ص ٥٣٥-٥٣٦ .
(٦)ص ٤٠٣ ، وانظر : ص ٥١٧ .
(٧) ص ٥٣٩ .

المبحث الثالث : المشترك اللفظيّ :

مفهومه: هو اللفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين، أو معانٍ مختلفه دلالة متساوية عند أهل تلك اللغه[١]

أدرك اللغـويون وجـود هذه الظاهرة منذ وقت مـبكر، ويبـدو أن أول من عرض لها الخليل بن أحمد الفراهيدي عندما صنع أبياتاً من الشعر تستوي فيها ألفاظ القافيه وتنتهي بكلمة الغروب، ثم ذكر مدلولات هذه الكلمة حسب السياق الواردة فيه[٢]

وتلاه تلميذه سيبويه الذي قال: « اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين »[٣].

فجمع في نصّه السابق بين المتباين والمشترك والترادف، وَمثّل على اتفاق اللفظين واختـلاف المعنيين بـ (وجدت عليه من المَوْجِـدَةِ وَوجَدَت : إذا أردت وِجدان الضالة) .

وقد صنّف كثير من العلماء القدماء في هذه الظاهرة، وضربوا الأمثلة العديدة لألفاظ المشترك كأبي العمثيل[٤] واليزيدي[٥] وأبي عبيد[٦]

---

(١) المزهر ١ / ٣٦٩ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٣٧٦ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٤ .

(٤) ما اتفق لفظه واختلف معناه تحقيق ودراسة د/ محمد عبد القادر أحمد مكتبة النهضة المصرية ط١ ١٤٠٨هـ. وكان قد نشره قبل ذلك كرنكو وطبع بالمطبعة الكاثوليكية ١٩٢٥م.

(٥) ما اتفق لفظه واختلف معناه لإبراهيم اليزيدي تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، ط١، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م.

(٦) الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، تصحيح/ امتياز علي عرشي، دار الرائد العربي، ط١، بيروت ١٤٠٣هـ.

وَعرض اللغويون المحدثون لهذه الظاهرة في ثنايا مؤلفاتهم، ومنهم من خصَّها بمؤلف مستقل[1].

المشترك بين الإنكار والإثبات:

أقرَّ علماء العربيه في الثلاثة القرون الأولى بوجود هذه الظاهرة، ولم يبدأ الخلاف - إن صح تسميته خلافاً - فيها إلا بعد انقضاء القرن الثالث الهجري. ويتمثل هذا في تعليلهم لألفاظ المشترك بقولهم - مثلاً - إن تعدد معاني هذه الألفاظ ما هو إلاّ نتيجة لاختلاف استعمال القبائل لها.

المشترك في نظر الشارح:

أثبت الشارح هذه الظاهرة في اللغة، وَمثَّل لها بكثير من الأمثلة، بل إنه صرّح بذلك قائلاً: « وقد تجيء الكلمة لمعنى ومثلها لمعنى يخالفه »[2].

ومن بين ما أورده من ألفاظ المشترك كلمة القلب فيقول: « والقَلْبُ أربعة أشياء: القلب: قلب الإنسْان، والقَلْب: مَصْدَرُ قَلَبْتُ، والقَلْب: نجم في السماء من نجوم الشّتاء... والقلب: قلب النَّخْلَة »[3].

وقال: « .. والشِّمَال: كيسٌ يُجْعَلُ في ضرعِ الشَّاة، والشِّمال في كلام العرب أربعة أشياء منها: الكيس الذي ذكرنا، ومنها اليد اليُسرى، ومنها جمع شملة وهو كساء يُشْتَمل به.. والشّمال واحد الشمائل.. »[4].

وقد خصصت فهرساً في آخر هذا الكتاب سردت فيه ألفاظ المشترك الواردة في ثنايا هذا الشَّرح.

---

(١) المشترك اللفظي في اللغة العربية / عبد الكريم شديد، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب بغداد ١٩٧٦م. وفصول في فقه العربيه د/ رمضان عبد التواب وغيرها.

(٢) ص ٢٩٤.

(٣) ص ٨٢، ٨٣.

(٤) ص ٦٩-٧٠.

المبحث الرابع : الأضداد:

تعريفه : من أدقّ التعريفات التي أوردها علماء العربية القدماء ما نجده عند أبي الطيب، حيث يقول : « والأضداد جمع ضدٍّ، وضدّ كل شيء ما نافاه، نحو البياض والسواد والسخاء والبخل. . . وليس كلُّ ما خَالف الشيء ضداً له، ألا ترى أنّ القوة والجهل مختلفان وليسا ضدين »[1]

وقد عدّه بعض العلماء نوعاً من أنواع المشترك حيث قال : « ومن هذا اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعداً (يعني المشترك) ما يكون متضاداً في الشيء وضده »[2].

تنبه اللغويون القدماء لهذه الظاهرة، وأفردوها بمصنفات مستقلة ضمنوها الألفاظ التي تندرج تحتها كقطرب[3] (٢٠٧ هـ) والأصمعي[4] (٢١٦هـ) والتوّزي[5] (٢٣٣ هـ) وابن السكيت[6] (٢٤٤ هـ) وأبي الطيب[7] وغيرهم .

كما عرض لهذه الظاهرة اللغويون المحدثون ضمن مؤلفاتهم، وقد خصّها بعضهم بمؤلف مستقل[8]، وضح فيه آراء العلماء قديماً وحديثاً، إلا أن الآراء الحديثة ما هي إلا صدىً لآراء علماء العربية القدماء.

---

(١) الأضداد في كلام العرب ١ / ١.

(٢) الأضداد لقطرب ص٧٠ .

(٣) صدر هذا الكتاب بتحقيق د/ حنّا حدّاد، دار العلوم ، المملكة العربية السعودية، الرياض.

(٤) نشره / أوغست هفز، المطبعة الكاثوليكيه للآباء اليسوعيين، بيروت (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) .

(٥) حققه/ محمد حسين آل ياسين، ونشره في مجلة المورد العدد الثالث ، المجلد الثامن ١٩٧٩م.

(٦) الأضداد نشره / أوغست هفنز ضمن (ثلاثة كتب في الأضداد) .

(٧) حققه الدكتور عزة حسن، ونُشر ضمن مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م.

(٨) محمد حسين آل ياسين، الأضداد في اللغة، مطبعة المعارف ، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

الأضداد بين الإنكار والإثبات:

أجمع لغويو القرون الثلاثة الأولى على إقرار هذه الظاهرة في اللغة، بدلالة ما ألّفوه من مصنفات فيها. غير أن الجواليقي (٥٤٠ هـ) هـ ذكر أن أبا العباس ثعلباً ممّن ينكر الأضداد في اللغة، فيقول: « المحققون من علماء العربية ينكرون الأضداد ويدفعونها، قال أبو العباس أحمد بن يحيى: ليس في كلام العرب ضدّ قال: لأنه لو كان فيه ضدّ لكان الكلام محالاً؛ لأنه لا يكون الأبيض أسود ولا الأسود أبيض، وكلام العرب وإن اختلف اللفظ يرجع معناه إلى أصل واحد، مثل قولهم: التلعة وهي ما علا من الأرض، وهي ما انخفض، لأنها مسيل الماء إلى الوادي، فالمسيل كله تلعة، فمرّة يصير إلى أعلاه، فيكون تلعة، ومرّة ينحدر إلى أسفله، فيكون تلعة، فقد رجع الكلام إلى أصل واحد وإن اختلف اللفظ. وكذلك الجون هو الأسود، وإذا اشتد بياض الشيء حتى يعشي البصر رُئيَ كالأسود »[(١)].

واستمر الخلاف بعد القرن الثالث حتى العصر الحديث بين منكر ومثبت[(٢)]

الأضداد في نظر الشارح :

عرض الشارح لهذه الظاهرة عرضاً سريعاً إذا ما قورن بالظاهرتين السابقتين، إلاّ أنّ النصّ النظريّ الذي أورده يدل على إثباته لها. يتمثل هذا في قوله: « وقد تجيء الكلمة لمعنىً، ومثلها لمعنى يضادّه، فافهم »[(٣)].

ومن بين ما مثل به على هذه الظاهرة قوله عند تفسيره لكلمة (البيع) : « . . والبيع يكون بمعنى الأخذ وبمعنى الإعطاء، قال الشاعر في البيع بمعنى الشراء:

وَبَاعَ بَنِيه بَعْضُهم بِخُشَارة ... وَبِعْت لِذُبيان العلاء بمالكا

(١) شرح أدب الكاتب ص ١٨٢ .

(٢) ينظر معالم الدلالة اللغوية في القرن الثالث ص٢٣١ فما بعدها .

(٣) ص٢٩٤ .

فقوله: وباع، معناه: أخرج من مُلْكِه، وقوله: وبعت، معناه: اشتريت.. » (١).

وقال أيضاً: « وبَانَ يَبُونُ بَوناً: إذا تفاوت والبين: الوصال » (٢).

وبهذا يتّضح لنا مدى دِقَّة الشارح في تتبع مفردات اللغة وبيان ما انطوت عليه من الظواهر الدلالية.

---

(١) ص ٤٢٧ـ٤٢٨ .

(٢) ص ٦٧٥ .

المبحث الخامس : من معاني صيغ الأفعال

١ ـ فعل وأفعل

تحدث الشارح عن العلاقة بين هاتين الصيغتين من خلال الأبنية التي أوردها، كما عرض العلماء لها من قبل، وصنفوا في بعضها مؤلفات مستقلة(١)

منع بعض علماء العربية مجيء فعل وأفعل بمعنى واحد، بحجَّة أنّ كلّ زيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى. وجوز ذلك آخرون، ومن بينهم شارح هذا الكتاب، فقد بيَّنَ ما جاء على فَعَلَ وأفعل من المفردات في لغتين، وما كان منه بمعنيين مختلفين، وما كان منها بمعنىً واحد، ومِمَّا جاء من هذه الأبنية :

مَضّ وأمض :

تحدث الشارح عن هاتين المادتين ذاكراً آراء العلماء فقال : « . . قال الخليل : مضّني القول والجُرح بغير ألف، وأمضني القول بالألف. وقول أبي العباس : وكان من مضى من النحويين يقُول : مضني بغير ألف، يقال إنَّه عنى أبا عمرو بن العلاء. قال أبو عمرو : ومضَّني كلام فصيح، وقد تُرك استعماله، وقال بعضهم : مَضَّ وأمضَّ لغتان جيدتان. وقال الفراء : أمض أفصح . . . »(٢).

فنلحظ من خلال النّص السابق إيراده لأقوال العلماء دونما إبداء رأي له. وقد أدرجها ابن قتيبه ضمن باب فعلت وأفعلت بمعنى واحد(٣)

يَدَى وأيْدَى :

كما تحدث عن المادتين السابقتين عند بيانه لقول ثعلب : (أيديت عند الرجل) ومِمَّا جاء قوله : « . . ويقال : أيديت ويديت بمعنىً واحد : إذا أنعمت عليه

---

(١) ككتاب فعل وأفعل للأصمعي تحقيق / عبد الكريم العزباوي، مجلة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. وفعلت وأفعلت لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق وشرح/ ماجد الذهبيّ، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق.

(٢) ينظر ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦ . وينظر تصحيح الفصيح ١ / ٣٢٣، والجمهرة ١ / ١٤٨ .

(٣) أدب الكاتب ص ٤٣٨ .

قال الشاعر :

يديت على ابن حَسْحَاس بن وهب بأسفل ذي الجداة يد الكريم

ولم تُسمع يديت إلاّ في هذا البيت . قال الفراء : يقال أيديت : إذا أنعمت ويديت : إذا أصبت يده »(1) .

صحتْ وأصحَتْ :

وعند بيان قول ثعلب (أصحت السماء) قال الشارح : « . . . ويجوز فيه صحت بغير ألف ، وكذلك كلّ ما يضاف إلى السماء من الأفعال ، يجوز فيه أفعل وفعل كقولهم : رَعَدَت السماء وأرعدت ، وبرقت وأبرقت ، ومطرت وأمطرت . . » (2).

ولا أُريد التكثر من هذه الأبنيه فلعلّ فيما سقناه كفاية وقد أفردت فهرساً لما جاء على هاتين الصيغتين .

٢ ـ المطاوعة :

عرض لبعض الصيغ التي يغلب على معناها المطاوعه كجبرته فجبر وَصددته فصد ، وعجته فانعاج(3)

وقد عرض علماء العربية(4) لمعاني هذه الصيغ وغيرها ، موضحين معانيها التي من أبرزها معنى المطاوعة ، وكذلك الشأن بالنسبة لمعاني انفعل(5)

---

(1) ينظر ص ٢٢٧ .
(2) ينظر ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .
(3) ينظر ص ٢٠٥ـ٢٠٦ .
(4) ينظر شرح المفصل ٧ / ١٥٧ ، والمساعد ٢ / ٥٩١ .
(5) نظر الكتاب ٤ / ٧٦ ، والمقتضب ٢ / ١٠٤ ، والمنصف ١ / ٧١ ، والمفصل ص ٢٨١ .

المبحث السادس : رجع استعمالات المادة إلى معنى واحد

المقصود هنا عودة معاني استعمالات المادة اللغوية إلى معنىً واحد أصلي يجمع ما تفرع من مدلولات هذه الاستعمالات. وأقوم مناهجه[1] الاعتماد على الاستعمالات الحسيَّة في استنباط المدلول الأصلي للكلمة.

عرض لهذه الظاهرة علماء العربية القدماء، وَوضّحوا ما اندرج تحت هذا النوع من الألفاظ، وممَّن عرض لها ابن قتيبة، والمبرد، والسجستاني، وغيرهم أكتفي بإيراد مثال واحد من مؤلفاتهم لتوضيح هذا النوع.

جاء عن ابن قتيبة عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ **كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ** ﴾[2] قوله: « فإنما يريد بالكفار ها هنا: الزُّراع، واحدهم كافر، وإنما سُمِّي كافراً؛ لأنه إذا ألقى البذر في الأرض كفره؛ أي: غطَّاه، وكل شيء غطّيته فقد كفرته، ومنه قيل: تكفَّر فلانٌ في السّلاح: إذا تغطّى، ومنه قيل للّيل كافر؛ لأنّه يستر بظلمته كلَّ شيء.. »[3].

فنلحظ من النّص السابق أنَّ استعمالات مادة (ك ف ر) ترجع دلالتها إلى معنى التغطية، كيفما دارت وتصرفت.

ومن أوسع المحاولات في تراثنا العربي حول هذا النوع ما قام به العلامة ابن فارس المتوفى سنة (٣٩٥ هـ) حينما ألفّ معجمه اللُّغويّ (معجم مقاييس اللغة) الذي حاول فيه ردّ كل مادة لغوية إلى أصل أو أصول محدّدة تدور عليها، وقد سبق غيره في هذه المحاولة الشاملة التي هدفت إلى تأصيل كل مواد اللغة[4].

---

(١) ينظر المعنى اللغوي لأستاذنا الدكتور/ محمد حسن جبل ص١٣٨.
(٢) الحديد (٥٧).
(٣) تأويل مشكل القرآن ص٧٦، وانظر: النخل للسجستاني ص٦٩.
(٤) المعنى اللغوي ص١١٧.

وقد اهتمّ المؤلف هنا بهذا النوع من التأصيل حيث كان يرجع استعمالات المادة إلى أصل دلاليّ واحد، بل إنه صرّح بذلك ـ بعد أن فسّر قول ثعلب (ووجدت على الرجل مَوْجِدَة) ـ حيث قال: «واعلم أنّ معنى وجد: أصاب في هذه الوجوه كلّها، إلاّ أنّهم فرّقوا في المصادر، وميّزوا بين المعاني، فقالوا في إصابة الغنى: جدة، وفي إصابة الغمّ: وَجْد، وفي إصابة الضالّه: وجْدان، وفي الوحشة من قريب: مَوْجِدة، وهذا من الحكْمة التي خصّ الله عزّ وجل العرب بها في كلامهم» (١).

وقال في موضع آخر: «... وقالوا: اشتقاق الصَّداق من الصَّدْق، وهو الصُّلْب، ويقال: إنّما سُمِّيَ بذلك؛ لأنه يُشَدُّ به عقدة النِّكاح. وكلّ كلمة اشتملت على الصّاد والدّال والقاف، فمرجعها إلى معنى الشّدة عندهم، ومنه قولهم: رُمح صَدْق، أي: صُلْب، وصدقوهم القتال: إذا تشدّدوا، والصَّدَقَةُ: تثبيت المال..» (٢).

كما يقول في مادة (ج ن ن): «واعلم أنّ هذا الأصل، أعني (ج ن ن) يرجع إلى معنى السِّتْر، من ذلك: الجنّ؛ لأنهم يُسْترون من أبصار الإنس والجُنُون والجِنَّة؛ لأنّه يَسْتُرُ العَقْل، والجُنَّةُ منَ السِّلاح؛ لأنّه يُسْتَتَرُ بها، والجَنَّة: البُستان لكثرة ما فيها من الأشجار فَتَسْتَتِر به ببعض، والجنين: الحمل في البطن، لأنه استتر عن الأبصار، والجَنَنُ: القَبْر؛ لأنه يُدْفَنُ فيه، وفُلانٌ في جِنّ شبابه أي في أوله» (٣).

ولعل فيما سقناه من نصوص ما يوضح مدى اهتمام الشارح بهذا الجانب الدلاليّ. وسأفرد فهرساً للمفردات التي أرجع الشارح معانيها إلى معنى أصلي يجمعها.

(١) ص ٢٥٦-٢٥٩.
(٢) ص ٢١١.
(٣) ص ٢٣٦-٢٣٧.

المبحث السابع: تعليل التَّسميه

أشار اللغويون ـ فيما أشاروا إليه من القول بالربط بين الألفاظ ومعانيها ـ إلى ما نجده في ثنايا مؤلفاتهم من تعليل لبعض الأسماء، وأعني بهذا أن يكون في الاسم ملحظ أو صفة تنبّه إليها العلماء، وربطوا من خلالها بين اللفظ ومدلوله.

وأوّل من عرض لهذا الخليلُ بن أحمد الفراهيدي[١] ـ رحمه الله – ثم توسع فيه لغويو القرن الثالث وأوّل نصّ صريح وقفت عليه في بيان هذه القضية ما ورد عن ابن الأعرابي في قوله « الأسماء كلّها لعلّة خصت العرب ما خصت منه، فمن العلل ما نعلمه، ومنها ما نجهله، فلم يلزم العرب جهله »[٢] ثم عرض لبعض الأسماء كالكوفة والبصرة وغيرها مُوضِّحاً سبب تسميتها .

كما عرض لهذا ابنُ قتيبة حيث خصّ باباً من كتابه أدب الكاتب[٣] لهذا النوع ووسمه بـ (أصول أسماء الناس) .

وقد تناقل علماء العربيه هذا المبحث اللغوي وضمنوه مؤلفاتهم، ولا نكاد نجد مؤلفاً من مؤلفات اللغويين المتأخرين إلا وقد عرض له .

والربط بين الاسم والمسمَّى ليس مُطَّرداً ولكنه موجود في اللغة، وأثبته كثير من العلماء القدماء .

وقد وضَّح الشَّارح سبب تسمية بعض الكلمات التي تناولها أثناء شرحه لمواد الفصيح، وقد بلغت قرابة أربعين كلمة؛ أُشير في هذا الموضع لبعضها، وأفرد فهرساً خاصاً ببقية الكلمات التي تندرج تحت هذا المبحث .

---

(١) ينظر بيان رأي الخليل ونصوص من معجمه في معالم الدلاله اللغويه في القرن الثالث ص١٤٣ .
(٢) المزهر ١ / ٤٠٠ .
(٣) ص ٦٧ ـ ٨٥ .

قال الشارح: «والقَرْيَةُ اشتقاقها من الجمع؛ لأنها مُجْتَمع القوم. ومكَّةُ: أمّ القرى؛ لأنّها مجمع أهل البلاد، وقيل: لأنّها أوّل بلدة عُمِرت في الدّنيا» (١).

وقوله عند تفسيره للمخيط: «وإنّما سُمِّي مَخيطاً لأنّه يُخاط به..» (٢).

ويقول: «وإنما سُمِّي القطيع سِرْباً؛ لأنّه يُسْرِبُ، أي: يُجعل سُرْبَةً سُرْبَة» (٣).

كما عرض لعلّة تسمية جزع الوادي فقال: «... كما يقال للرُّطبة التي يختلف لونها: مُجَزَّعة، ولذلك سُمِّي الجَزْع جَزْعاً؛ لاختلاف ألوانه» (٤).

وكذلك وضَّح سبب تسمية الكتَّان بهذا الاسم، فقال: «وإنما سُمِّي هذا الجنس من الثياب كتَّاناً؛ لخشونته في ابتداء ما عملوه» (٥).

وجاء في اللسان أن سبب تسميته بهذا الاسم «أنّه يُخَيَّس ويُلقى بعضه على بعضٍ حتى يكتن» (٦).

ولعلّ فيما قدمناه من أمثلة ما يوضح بجلاء هذه الظاهرة والمراد بها.

(١) ص ٣١٤.
(٢) ص ٤٦٣.
(٣) ص ٤٧٨.
(٤) ص ٤٧٩.
(٥) ص ٣٨١.
(٦) اللسان (كتن).

الفصل : الخامس

الموازنه بين هذا الشرح وشروح أخرى

ويشمل :

المبـــحث الأول : بينه وبين تصحيح الفصيح لابن درستويه

المبـحث الـثـاني : بينه وبين إسفار الفصيح للهرويّ

المبـحث الثـالث : بينه وبين تحفة المجد الصريح للبليِّ

المبـــحث الرابع : منزلة هذا الشرح بين شروح الفصيح

الموازنه بين شروح الفصيح:

شـروح الفـصـيح كـثـيـرة مـتـعـددة، وتدور حـول مـادّة واحـدة، وهي متن الفـصيح، ومنهج الشّراح في الغـالب متـقـارب كـثيراً، والسبب هو الاتفـاق في الغرض الذي هو شرح وبيان ما أُجمل في الأصل (الفصيح)، والاتفاق في المادّة التي تحكم هذه المؤلفات ، وتفرض عليها نمطاً من الترتيب والتنظيم غير أن بعضهم يطيل في شرحه للمادة اللغـوية والبعض يختصر في شرحـها لذا سـأكتـفي هنا بالموازنة بين ثلاثة من هذه الشروح وهي تصحيح الفصيح لابن درستويه ، وإسفار الفصيح لأبي سهل الهروي ، وتحفة المجد الصريح للبلي لنتعرف منهج كل شارح في شرحه .

أمّا اختيـاري لهذه الشـروح فلأسبـاب ثلاثة : أولها أنها تمثل ثلاث فترات زمنيـة، وثانيـها اختـلاف مناهجـهم، وثالثـها أنّ الشـروح الثـلاثة تمثل على وجـه التقريب مناهج بقية الشّراح .

المبحث الأول : تصحيح الفصيح لابن درستويه (٣٤٧هـ) .

أبومحمد عبد الله بن جعفر بن درستويه عالم لغويٌّ نحويّ، خلّف لنا جملة وفيرة من المصنفات المتنوعة، شملت العديد من الميادين، فألّف في « القرآن والحديث والأدب والعروض والشعر واللغه والنحو»[١] وما يعنينا هنا هو شرحه على الفصيح .

منهجه في كتابـــه

انفرد ابن درستويه بمنهج معين في هذا الكتاب، يختلف عن سائر الشروح، فقد بدأ كتابه بمقدمة وضّح فيها نسبة الفصيح، مُبيناً سبب إقبال الناس عليه وأقوال العلماء في ذلك، ثمّ أعقب هذا بنقده لثعلب، وسار على هذا النقد في بداية كل باب يشرع في تفسيره، ويسمه بتصحيح كذا .

بدأ مقدمته بداية غريبة حيث قال : « الذي بعثنا بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على نبيه محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه على تصحيح كتاب الفصيح المنسوب إلى أحمد بن يحيى وتفسيره، تحفظ كتاب الدواوين بالحضرة إياه ومعولهم عليه من غير أن يفحصوا عن معانيه ويعلموا تفسيره ويعرفوا قياس أبنيته وعلل أمثلته ، اتكالاً على أنّ من حفظ ألفاظ الفصيح فقد بلغ الغاية من البراعة . . . ، ولو علموا أنّ الذي أغفل واضع هذا الكتاب ممّا الناس إليه أشد الحاجة ، وهم إلى معرفته أعظم فاقة ، لصغر عندهم مقداره ، وكبر إليهم من الداب ما فاته . . . »[٢] .

ونستشف من النص السابق مدى إقبال الناس على حفظ كتاب ثعلب وتعليمه لأبنائهم وتحفيظهم إياه، ولكن دون معرفة بمعاني ما احتواه من ألفاظ غريبة، ومعان مستغلقة يصعب على المتعلم فقهها .

(١) ابن درستويه ص٤٧ فما بعدها، وقد عرض الدكتور / عبد الله الجبوري بالتفصيل لآثار ابن درستويه .

(٢) تصحيح الفصيح ١ / ١٠٣ .

ولعل بعض ما ذكره ابن درستويه حقٌّ، لأن ثعلباً يذكر المفردات دونما شرح أو تعليق على معانيها إلا فيما ندر. ولعله قصد هذا الاختصار.

وقد انفرد ابن درستويه بمنهج لا نجده عند غيره من الشراح - إلا فيما ندر وبإشارات قليله فقط-، وهو تحامله على ثعلب والكوفيين عموماً، فقد تعقّب ثعلباً وانتقده في جلّ أبواب الفصيح. فانتقده في منهجه الذي سار عليه في أبواب الكتاب عموماً، ثم تعقبه في إدخال بعض مواد اللغة ضمن هذه الأبواب، معلّقاً على كل نقد له، وموضحاً المنهج الذي كان يجب أن يسير عليه في هذا الكتاب.

ولعل سبب هذا التحامل شدّة تعصبه للمذهب البصري، وإن كان الدكتور عبد الله الجبوري[(1)] لا يرى هذا التحامل، إلا أنّه في الحقيقة موجود، ومن أمثلته قوله عند بيان باب ما يقال بحروف الخفض: « . . . فمن ذلك قوله: سخرت منه وهزئت به، ومن مذهبه ومذاهب كثير من أهل اللغة، أن حروف الجر تتعاقب فوقع كل واحد منها مكان الآخر بمعنى واحد. وهذا إبطال حقيقة اللغة وإفساد الحكمة فيها، وضد ما يوجبه العقل والقياس . . . »[(2)].

ونعلم أن تعاقب حروف الجر رأي كوفي، والردّ هنا على الكوفيين. وثعلب يُعَدّ من أئمة المدرسة الكوفية.

ويقول عند تصحيحه لباب أفعل بالألف: « اعلموا أنه لا معنى لذكره لهذا الباب وإفراده إياه؛ لأنه لم يجعله أفعل الذي ليس فيه فعل، ولا أفعل الذي هو بمعنى فعل عند أهل اللغة، ولا ألحقه بالباب الذي قبله، فيكون أفعل منه بمعنى وفعل بمعنى آخر. فكأنه إنما أراد تكثير الأبواب، أو كأنه لم يحصل الأبواب على

(1) ابن درستويه ص١٢٣.

(2) تصحيح الفصيح ١ / ٣٣٠، ٣٣١.

ترتيب واستحسان فهو باب مخلّط بعضه من الباب الذي قبله ويضعه مما يكون فيه فعل وأفعل عند أهل اللغة بمعنى واحد » .

كما تَميَّز منهجه بالدِّقَّة، وتوضيح المعاني، وبيان قواعد الأبنية، والتَّنَبّه إلى اختلاف اللغات وما كان خطأ منها ، وذكْر ما أغفله ثعلب في كتابه أو سها عنه، وقد عرض لهذا المنهج في مقدمة كتابه قائلاً : « . . . فشرحنا لمن عني بحفظه، معاني أبنيته ،وتصاريف أمثلته ، ومقاييس نظائره وتفسير ما يجب تفسيره من غريبه، واختلاف اللغات فيه دون ما لا يتعلق به، وبَيَّنَّا الصواب والخطأ منه، ونَبَّهنا على مواضع السهو والإغفال من مؤلفه[1]» وهذا ما التزم به في جميع أبواب الكتاب .

ومن أبرز ما يميز منهجه في شرح أبواب الكتاب ، انفراده بطريقة لا نجدها عند بقية الشراح . يتمثل ذلك في النقاط التالية :

١ ـ يَسِمُ كل باب يريد شرحه بـ (تصحيح الباب)

٢ ـ يبدأ الباب بمقدمة يوضح فيها المراد منه ، ثم ذكْر القاعدة التصريفية، ويثني بقول العلماء في الظاهرة المراد شرحها ، فيوافقهم، أو ينقدهم، ويرد عليهم .

٣ ـ تلخيص بعض ما اشتمل عليه الباب من مفردات، ثم يعرض لها بالنقد كأن يرى مثلاً وَضْعَها تحت باب آخر .

٤ ـ يبدأ بشرح المفردات الواردة في الباب بعبارة: « فأما تفسير غريب هذا الباب» .

ولم يكن هذا المنهج في كل الأبواب ، بل إنّه بدأ في بعضها بانتقاده لثعلب ومن سار على نهجه، سواء أكان في الباب كاملاً، أم فيما تضمنه الباب من مفردات .

(١) تصحيح الفصيح ١ / ٣١٦ .

٥ ـ إطالته في شرح وبيان معنى بعض المفردات اللغويّة تارة، وإيجازه في بعضها الآخر، ومن أمثلة ذلك قوله: «وأمّا قوله: حُش عليّ الصيد فمعناه: اجمعه، يقال منه: قد حاشه يحوشه حوشاً، فالفاعل: حائش، والمفعول به محوش. فلذلك كان بلا ألف، والعامّة تقوله بالألف: أحاش وهو خطأ» (١).

وعند بيانه لقول ثعلب: (نبذت النبيذ) فسَّر ذلك فيما يقرب من صفحة كاملة، مستشهداً على بعض ما يذكره، وممّا جاء قوله: «وأمّا قوله: نبذت النبيذ فمعناه: اتخذته وعملته، وأصله النّبذ، وهو الطرح والإلقاء، ومنه قوله عزّ وجل ﴿ **فَنَبذوه وراء ظهورهم** ﴾ (٢) أي: طرحوه وقال: ﴿ **فنبذناه بالعراء** ﴾(٣) وقال أبو الأسود:

نَظَرْتُ إلى عُنوانه فَنَبذْتُه ... كَنَبذِكَ نَعْلاً أخْلَقَتْ منْ نعَالكا

أي: طرحته ورميت به (٤).

٦ ـ عدم التزامه بنصّ الفصيح، فيأتي بأول القول ثم يبدأ بالشرح. بل لم يعرض لبعض المفردات التي ضمنها ثعلب أبواب الفصيح، ومن أمثلة ذلك:

أورد ثعلب في باب فعلت بكسر العين العبارات التاليه: (رضع المولود يرضع) و(فركت المرأة زوجها) و(شركت الرجل في الشيء) و(لجحت وأنت تلج) و(وددت أن ذاك كان لي) كلّ هذه العبارات السابقة وغيرها لم يوضح معانيها، فكأن ابن درستويه ألّف كتابه هذا من أجل أن يتعقب ثعلباً لا ليشرح فصيحه.

---

(١) تصحيح الفصيح ١ / ١٨٦.
(٢) آل عمران (١٨٧).
(٣) الصافات (١٤٥).
(٤) تصحيح الفصيح ١ / ١٨٧.

شواهده :

استشهد بالعديد من الشواهد القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والشعر العربي ، والأقوال والأمثال والحكم ، إلاّ أن استشهاده بأقوال العرب وأمثالها كان قليلاً . وقد أحصى الدكتور عبد الله الجبوري هذه الشواهد في دراسته لهذا الكتاب(١) .

نموذج من كتاب تصحيح الفصيح وما يقابله في هذا الشرح

رأيت قبل أن أختم منهج ابن درستويه في تصحيحه أن أوازن بين الشارحين في طريقة تناول المادة اللغوية ، موضحاً أوجه الاتفاق والافتراق بينهما .

قول ابن درستويه : « وأما قوله : مَسِست أمسّ بكسر الماضي وفتح المستقبل ، والعامّة تقوله : بفتح الماضي وكسر المستَقبل ، وهو خطأ . ومعناه كمعنى لمسته ، وحسسته ، وربما كنيّ به عن الجماع ، ومصدره المسّ والمسيس ، وهو معروف المعنى ، ومنه قول الله عز وجل : ﴿ **فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا** ﴾ (٢) .

وجاء في هذا الشرح عند تفسيره هذه المادة قوله : « مَسِسْتُ الشّيء أمَسُّهُ مَسّاً ومسيساً : إذا أصبته بيدك لتعلم لينه من خشونته ، وأصل المَسّ : الإصابةُ ، وما مسّ القوم خير وشر ، أيْ : أصابهم ، قال الله تعالى : ﴿ **إنْ تَمْسَسْكُم حَسَنَةٌ تَسُؤْهم** ﴾ (٣) . وَمَسَّ فلانٌ جاريتَهُ أي : وَطئها ، وفي التنزيل ﴿ **لم يَمْسَسْني بشرٌ** ﴾(٤) . ويقال : مَسَّهُ سُوء ومَسَسْتُه بسوء : إذا فَعَلْتَ ذلك به وهو في القرآن : ﴿ **إنّي مَسَّني الشَّيطان بِنُصْبٍ وعذاب** ﴾ (٥) وفيه أربع لغات : مَسِسْتُ مثال : عَلمت ، ومَسَسْتُ مثال : ضَرَبْت ، ومَسْتُ ، ومِسْتُ ، كما تقول : ظَلْتُ وَظِلْتُ وكان في الأصل : ظَلِلْتُ ، فمن فتح حذف إحدي اللامين ، [ومن كسر حذف إحدى اللامين] وكَسر فاء الفعل يشعر أنّ المحذوف مكسور . قال الشاعر :

مسْنا السَّماء فَنلناها وَطالَهُم حتَّى رأو أحُداً يَهْوي وثَهْلانا » . . (٦) .

(١) المصدر السابق ص٧١ فما بعدها .
(٢) المجادلة (٣) .
(٣) تصحيح الفصيح ١ / ١٥١ ، ١٥٢ .
(٤) آل عمران (١١٩) .
(٥) مريم (٢٠) .
(٦) ينظر ص ٤٦ ـ ٤٧ من هذا الكتاب .

أوجه الاتفاق والافتراق بين النصين :

أولاً : أوجه الاتفاق:

١ ـ اتفاقهما على توضيح معنى المسّ، وإن كان شارح هذا الكتاب بيَّن أصل الكلمة وبَيَّنَ مدلولاتها، وسلك ابن درستويه الإيجاز في هذا التوضيح.

٢ ـ استشهادهما بالقرآن الكريم، وإن كان ابن درستويه اقتصر في استشهاده به على معنى من المعاني.

ثانيا : أوجه الافتراق

١ ـ بَيّن ابن درستويه قول العامة وتخطئته، ولم يوضحه الشارح هنا.

٢ ـ ذكر الشارح أصل المادة اللغوية وما تفرع من معانيها مستشهداً على ما يورده وهذا لا نجده عند ابن درستويه.

٣ ـ وضح الشارح اللغات التي قيلت في هذه الكلمة، ولم يوضحها ابن درستويه.

٤ ـ تنظير الشارح على ما يذكره من الأبنيه، وهذا لا نجده عند ابن درستويه، ليس في هذا الموضع فحسب وإنما في جلّ كتابه.

٥ ـ بيان أصل المادة الصرفيّ وما حدث فيها، وهذا لم يوضحه ابن درستويه.

٦ ـ الاستشهاد بالشعر كما سبق، ولم يستشهد ابن درستويه به.

هذا نموذج من النماذج الواردة في الكتابين، ولا يعني هذا طرد الاختصار في كتاب ابن درستويه.

المبحث الثاني: إسفار الفصيح للهرويّ (٤٣٣ هـ)

هو محمد بن عليّ بن محمد أبو سهل الهروي[١]، نحويٌّ لغويّ، كان قليل التأليف. من أبرز ما ألفه ثلاثة كتب شرح فيها الفصيح أولها: التلويح في شرح الفصيح، والثاني إسفار الفصيح والأول مختصر عن الثاني، كما أشار إلى ذلك في مقدمة التلويح.

وقد نُشر التلويح بعناية محمد عبد المنعم خفاجي ضمن مجموعة[٢]، أما الثالث فهو تهذيب كتاب الفصيح وقد أشار إليه في مقدمة الإسفار، ولم أقف على هذا الكتاب مع كثرة البحث عنه.

والذي يعنينا هنا كتابه (الإسفار) يقع هذا الكتاب في (١٦٥) لوحة، وقد وصل إلينا كاملاً، منه نسختان الأولى بخط الهروي نفسه موجودة بخزانة الأستاذ عبد القدوس الأنصاريّ بجدّه، كما أشار الميمني[٣] إلى ذلك، وقدحصل عليها أحد الباحثين بالجامعة الإسلامية واعتمدها أصلاً كما سبق أن أشرت إلى ذلك[٤].

والثانيه: نسخة محفوظة في مكتبة شهيد علي في تركيا برقم(٢٥٩٢) تقع في(١٩٥) لوحة.

والثالثه: نسخة سقيمة في مكتبة طلعت، حُفظت بدار الكتب المصرية برقم (٣٨١) لغة تقع في (٨٩) لوحة وقد سبقت الإشارة إلى هذه النسخة ومُخْرِجها[٥].

---

(١) أخباره في معجم الأدباء ١٨ / ٢٦٣، وبغية الوعاة ١ / ١٩٠ .

(٢) تحمل عنوان (فصيح ثعلب والشروح التي عليه) طبع بالمطبعة النموذجية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.

(٣) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد السابع والثلاثون ص ٥٣٠ .

(٤) ينظر ص ١٩ .

(٥)ينظر ص ١٩ الحاشية.

منهج الهرويّ في إسفاره :

نهج الهرويّ في هذا الشرح نهج معاصريه كابن ناقيا وغيره، فجاء كتابه موجزاً إذا ما قُورِن بكتابنا هذا أو بتحفة المجد، مع تميز أسلوبه بالسهولة وتقريب المعنى.

وقد وضّح منهجه في مقدمة كتابه، ومن أبرز ما ذكره فيها قوله : « . . . لما أنكرت عليه إثباته فصولاً عدّة في غير أبوابها المترجمة بها، ثمّ استكثرت أيضاً ما أهمله من تفسير فصوله، سألتني أن أثبتها لك وأوضحها، وأن أزيد أيضاً في إبانة ما فسَّره منها، وأورد مصادر الأفعال التي أهمل ذكرها ؛ لإشكالها واختلافها، وأسماء الفاعلين والمفعولين، لأنّه قد ذكر بعضها فعملت لك هذا الكتاب . . »(١)

وأعقب مقدمته بتناول مقدمة الفصيح شارحاً ما احتوته من مفردات، ثم عرض لأبواب الفصيح، يشرح كل باب منها على حدة، ملتزماً بالمنهج الذي اختطه لنفسه، وهو على النحو التالي :

أ - التزامه بذكر نصّ الفصيح وعبارته، قبل البدء في الشرح، وذلك في جلّ كتابه.

ب - اهتمامه بذكر المشتقات، وخاصة اسم الفاعل والمفعول.

جـ - قلّة اهتمامه بذكر الجموع.

د - قلة عرضه لاستعمالات العامّة في المواد المشروحة.

هـ - انتقاده ثعلباً في إدخال بعض المواد في غير أبوابها، من ذلك قوله: « قال أبو سهل (رحمه الله) ذكر أبي العباس - رحمه الله - عِمْت في هذا الباب غلط»(٢). مُعَلّلاً الخطأ ومَوضّحاً صوابه .

و - سهولة وإشراق أسلوبه في تقريب مدلولات الكلمات ودقته في ذلك.

---

(١) إسفار الفصيح لوحة (٢)

(٢) لوحة (٤٠)، وسأعرض لهذا النّص كاملاً عند الموازنة بين الإسفار وبين هذا الشرح.

ز - محاولته تَلَمُّس الفصاحة في اللفظ، يدل على ذلك ضبطه لبعض المواد ضبط عبارة.

ح - استطراده في بيان أصول المواد، وما حدث فيها من إعلال أو ما شابهه.

ط - رَدُّه على ابن درستويه في بعض ما أخذه على ثعلب.

شواهده

كان الهرويّ كغيره من اللغويين يؤيِّد تفسيره لمعنى الكلمة بفصيح الكلام، كاستشهاده بالقرآن الكريم، والشعر العربي الفصيح، كما استشهد في بعض المواضع بشعر المتنبي وأبي تمام.

نموذج من شرح الهروي وبيان ما يقابله في هذا الشرح

سبق أن وازنا بين تصحيح الفصيح وهذا الشرح، وعرفنا منهج الشارحين في شرحهما، ثم أعقبنا ذلك بذكر نموذج لمعرفة هذا المنهج، وبعد أن عرضنا لهذا نود أن نتعرف كذلك على أسلوب الهرويّ في كتابه، وذلك من خلال إيراد نموذج من النماذج الّتي احتواها الكتاب، وبيان طريقة المؤلف من خلاله.

قال الهروي عند بيانه لعبارة الفصيح (عِمْت إلى اللبن أعِيْم..) «وَعِمْت إلى اللَّبن بكسر العين، أعِيم عَيْمَةً وَأعام، أي: اشتهيته، فأنا عَيْمان والمرأة عَيْمى. قال أبو سهل- رحمه الله: ـ ذِكْر أبي العباس- رحمه الله - عِمْت بكسر العين في هذا الباب غَلطٌ؛ لأنّ وزنه على الأصل قبل النَّقل: فَعَلْت بفتح الفاء والعين، وكان أصله: عَيَمْتُ على مثال: ضربت، ثمّ نُقِل إلى فَعِلْت بكسر العين، فقالوا: عَيِمت بكسر الياء على مثال عَلِمت فاستثقلوا كسرة الياء فنقلوها إلى العين التي قبلها، فلمّا فعلوا ذلك سكنت الياء، فاجتمع ساكنان

وهمـا : الياء والميـم ، فأسقطوا الـياء[1] لالتقـاء الساكنـين فبقي عمْت بكسر العـين والدليـل علـى مـا قلتـه أن مستقبله أعيم بكسر العين وسكـون الياء ، وكان أصله : أعْيمُ بسكون العين وكسر الياء على مثال : ضربت أضرب فاستثقلت كسرة الياء فنقلت إلى العين التي قبلها فصار أعيْم . . . وقد خلط في مستقبله بقوله : أعيْم وأعام أيضاً فَأمّا أعيم فقد ذكرته وأمّا أعَامُ فإنه مستقبل عمْت الذي أصله عَيِمتَ بفتح العين وكسر الياء . . . »[2].

وعند تفسير شارح هذا الكتاب لقول ثعلب السابق قال : « قال الكسائي الأجود أن يقال : عمْت أعام على فَعِل يَفْعَل ويُحْتَجُّ لقول الكسائيّ بسببين :

أحدهما : أنّ مصدره فَعْلَةٌ وأكثر ما يجيء فَعْلَةٌ مصدراً من فَعِل يَفْعَل من ذلك : حَار يَحَار حَيْرَةً ، وهاب يهاب هَيْبة ، وغار يغار غيرة .

والثاني : أنّ النّعت يجيء منه على فَعْلان ، وأكثر ما يجيء ذلك من فَعِل قال الشّاعر :

قَروا جَارَكَ العَيْمان لمّا جَفَوْتَه وَقَلَّص عَنْ برد الشّرَاب مَشَافِره

وفي الخبر : « نعوذ بالله من العَيْمة والأيمة والغيمة» فالعيمة : هلاك الماشيه حتى لا يكون لها لبن فتعطش إليه ، والأيمة : العُزْبَة ، ومنه : رجُلٌ أيِّمٌ بلا زوج ، والغيمة : العطش»[3] .

الموازنه بين النصين .

أوجه الافتراق

١ ـ تصريح الهـرويّ بتخطئـة ثعـلب في إدراجه (عمْت) بكسر العين ضمن باب (فَعلت وَفَعَلْت باختلاف المعنى) ، أما شارح هذا الكتاب فلم يصرح بذلك كما هو واضح .

---

(١) لأن الحرف الصحيح أولى بالبقاء .

(٢) إسفار الفصيح لوحه (٤٠ أ ـ ب) .

(٣) ص ١٥٣ ـ ١٥٤ .

٢ ـ تحليل الكلمة صرفياً مع بيان ماحدث فيها من إعلال، واكتفاء الشارح بالإيماء إلى أصلها.

٣ ـ وضح الشارح هنا رأي الكسائيّ في الفعل والاحتجاج له، مما يدلّ على موافقته لهذا الرأي.

٤ ـ الاستشهاد على ماذكره بالحديث والشعر الفصيح، أما الهرويّ فلم يستشهد عليه.

٥ ـ انصراف الهرويّ إلى التحليل الصرفي للكلمة دون بيان لمعناها اللغوي، أما الشارح هنا فبيَّن واستطرد.

٦ ـ نَظَّر الشارح هنا على العيمة بالكلمات حَيْرة وهَيْبة وَغَيْرة، ولا نجد هذا عند الهرويّ.

أوجه الاتفاق

١ ـ بيان الماضي والمستقبل من الفعل وبيان المصدر واتفاقهما على ذلك.

٢ ـ التفريق بين أعيم وأعام.

المبحث الثالث: تحفة المجد الصريح للبلي

يُعَدّ هذا الشرح من أوسع شروح الفصيح مادة وأشملها، وسبب ذلك استفادته من شراح الفصيح الذين سبقوه إلى هذا العمل، واعتماده على أمهات مصادر اللغة التي لا نعرف بعضها إلاّ من خلال مقدمة كتابه.

وإن لم أقف إلاّ على جزء من هذا الكتاب القيّم لا يتجاوز ثلث الكتاب أو أقل من ذلك[1]؛ فإنّ اللبليّ وضّح منهجه الذي سار عليه، وفصّل هذا المنهج بجلاء في مقدمته التي صدّر بها هذا الشرح، وقد سار على هذا المنهج في الجزء الموجود من الكتاب، بل تجاوز ما ذكره، وهذا ما سأوضحه من خلال النقاط التالية:

أ ـ تتبّع اللبلي ألفاظ الفصيح، وبيّن معانيها، وشرح غريبها. يتضح هذا من قوله: « . . . بشرح كتاب الفصيح حين استحسن ما شاهده من تفسيري لغريبه وشرحي لمعانيه . . » [2].

ب ـ الاستشهاد على ما يذكره بفصيح كلام العرب، وشرح ما عَنَّ له من معاني الأبيات التي استشهد بها وبيان دلالات الألفاظ الغريبة منها. يتمثل هذا في قوله: « فشرحت الكتاب شرح استيفاء واستيعاب، وتكلمت على شواهد أبياته بما عَنّ في معانيها من إغراب، وفي ألفاظها من إعراب[3].

جـ ـ ذكر روايات الشاهد الشّعري وتوجيه هذه الروايات، مع بيان أقوال العلماء في ذلك. يتمثّل هذا عند بيانه لقول الشاعر:

ما مرّ يومٌ إلا وعندهما لَحْمُ رِجَانَ أو يُولَغَانَ دَمَا

حيث قال: نقلاً عن ابن جني ـ « ويروى: يَلَغان ويَوْلَغان، إلاّ أنّه إذا روى: أو يلغان ينكسر الوزن. قال ولكنَّ بعضَهم قد رواه فاتبعناه. . . » [4].

---

(١) بسطنا الحديث عن هذا الموضوع أثناء كلامنا عن شروح الفصيح.

(٢) ينظر مقدمة الشرح ورقه (٣).

(٣) السابق ورقه(٣).

(٤) السابق ورقه(٦٠)وقد بيّن آراء العلماء في هذه الروايات وتوجيهها.

د ـ نسبة بعض الأبيات التي لم يعزها ثعلب إلى قائليها، وبيان من نسبه من العلماء. ومن أمثلة ذلك الشاهد السابق حيث قال بعد أن أورد البيت: « قال أبو جعفر: البيت لابن قيس الرقيات ذكره غير واحد، قال ابن سيده في العويص: يجوز أن يقال: قال ابن قيس الرقيات بالكسر وبالضمّ، فمن كسر فإنه يرده إلى قيس، ومن ضمّ فإنه يردّه إلى ابن قيس. قال: والكسر لابن الأنباري . . . قال أبو جعفر ونسب البيت الجوهري في الصحاح لأبي زبيد، وقال بعض المشايخ هو لابن هرمة، ونسبة الزمخشريّ في شرحه لمروان بن أبي حفصة . . . »[1].

هـ- استدراكه على الفصيح وانتصاره لثعلب، وذلك بالرّد على نقد العلماء ما أمكنه ذلك. يتضح هذا من قوله: « واستدركت ما يجب استدراكه مذيلاً لكلامه، وقاصداً لإكمال ما تحصل الفائدة به وإتمامه، وانتصرت له حيث أمكنني الانتصار، ورددت على من تعقّب عليه رداً يُرْتضى بحكم الإنصاف . . »[2].

و- بيانه مدلول اللفظ ومعقوله ومسموعه ومقوله. يتضح هذا من قوله: « ورتبت الكلام فيه أولاً على مدلول اللفظ ومعقوله ومسموعه ومقوله»[3].

ز- ذكره للغات الواردة في الكلمة، وبيان أقوال العلماء فيها. يقول: « وإن كان بعد أتيت بلغاته . . »[4].

ح- إيراده المصادر وأنواعها، مع بيان أسماء الفاعلين والمفعولين يتضح من قوله: « . . أتيت بلغاته وأنواع مصادره واسم فاعله ومفعوله . . »[5]

(١) السابق ورقه (٥٩).
(٢) السابق ورقه (٣، ٤).
(٣) السابق ورقه (٤).
(٤) السابق ورقه (٤).
(٥) المصدر السابق ورقه (٤).

وتُعَدّ هذه النقطة من أهمّ ما يميز سمات منهج الهرويّ في شرحه كما سبق إيضاحه .

ط ـ بيانه للظواهر اللغوية كالترادف، والمشترك، والتضاد . يقول : « . . أتيت بالمرادف والمشترك »[1] .

ى ـ استرساله في أسلوبه ووضوحه، مع كثرة ما يأتي عليه من تعليلات وحصر لأقوال العلماء . يفهم ذلك من قوله : « وسلكت من التعليل في بعض المواضع واضحَ المسلك، وأخذت ذلك من كتب أئمة اللغة . . »[2] .

ك ـ بيان المصادر التي استقى منها مادته اللغوية في كتابه . وقد عدّ جلها في مقدمته وأهمل بعضها وخاصة شروح الفصيح، مُنَبِّهاً على ذلك بقوله : « . . . وما سقط إليّ من شروحاته ككتاب ابن درستويه، وابن خالويه والمطرِّز، ومكي، والتُّدميري، وابن هشام السبتي، وابن طلحه الإشبيلي وغير ذلك ممّا يطول إيراده ويوجد في أثناء الكتاب نقله عن قائله وإسناده »[3] .

(١) السابق ، ورقه (٤) .

(٢) المصدر السابق ورقه (٤) .

(٣) المصدر السابق ورقه (٦) .

الموازنه بين تحفة المجد الصريح والشَّرح

يعدُّ هذا الشرح ـ بلا شك ـ من أكبر شروح الفصيح ؛ لاعتماد مؤلفه على كثير من المصادر اللغوية التي زادت على التسعين مؤلفاً، علاوة على الدواوين والمجاميع الشعرية وغيرها.

وكتاب كهذا اعتمد في جله على النقول عن العلماء لابدَّ أن يستطرد في شرح ما يعرض له، لذا نجده يبدأ بإيضاح مدلول الكلمة، ثم بيان لغاتها، وعزو ذلك إلى عالم من العلماء، ثم الاستطراد في ذكر أقوال العلماء وشواهدهم والرّد على بعضهم إن وجد مستنداً في ردّه على أقوال أئمة اللغة ، موضحاً ومفصلاً ما يذكره . وقد استغرق شرح بعض المواد اللغوية قرابة صفحتين أو أكثر(١) من النسخة .

ولمعرفة طريقته ومنهجه في هذا السفر العظيم اخترنا نموذجاً من النماذج التي ضمنها هذا الشرح، وذكر ما يقابله في هذا الكتاب؛ بغية الوصول إلى إيضاح منهجه، ونقاط الاتفاق والافتراق بين الشارحَين.

يقول اللبلي « وقوله وكذلك بَلعْتُ الشيء أبْلَعُهُ قال أبو جعفر: البَلْع : إرسال الطعام في الحلق من غير مضغ عن الزمخشري وابن الدهان. قال الزمخشري : ويقال: البلع يكون للطعام والشراب، والدليل عليه قوله تعالى : ﴿وَقِيْل يا أرْض ابْلَعي ماءَكِ وَيَا سَمَاءُ أقْلِعي﴾(٢) وقال : والبَلاَعُ : اسم لما يُبْلع من طعام أو شراب ، كما تقول : طعام لما يُطْعم ، وشَرَابٌ لما يُشْرب .

قال ابن التَّيانيّ وابن سيده: وبَلِع الماءَ: جَرَعَه قالا : وبلع الرَّجل الشيء وابْتَلَعه وزاد ابن سيده وتبلعه، حكاه ابن الأعرابيّ، وقال ابن التياني في مختصر

(١) ينظر شرحه لعبارة الفصيح : (نمى المال وغيره ينمي) ورقه(٨ـ٩ـ١٠) .
(٢) هود (٤٤) .

الجمهره: وكل شراب بَلُوع ، ورجل بلَعٌ وامرأة كثير الأكل قال وفي الموعب: والبَلْعَةُ من الماء بفتح [الباء] الجَرعْة ـ قال أبو جعفر : قال ابن درستويه وسميت البالوعة على فاعولة والبلّوعة على فعّولة ؛ لأنها تبْلع المياه وهي البواليع والبلاليع . . »[1] .

وقال شارح هذا الكتاب عند تفسيره عبارة الفصيح السابقة : « بَلعْت الشَّيء أبْلَعُهُ بَلْعاً ، وهو إرسال الطَّعَام في الحلق من غير مَضْغ والعامَّة تقول : بَلَعْت ، والأوّل أفصح ، ويقال : البَلْع يكون للطعام والشَّراب والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ **قِيْلَ يا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ويا سَمَاءُ أَقْلِعي** ﴾[2] .

والبَلُّوعة : البئر تُجْعَلُ للماء يَنْصَبُّ فيها ، مأخوذٌ من ذلك والبَلاَعُ اسمٌ لما يُبْلَعُ من طعامٍ أو شراب ، كما تقول : طعامٌ لما يُطْعم وَشراب لما يُشْرب قال الرّاجز :

لقد تَجَشَّأتُ وَقُلْتُ عَاعِ
ما ذُقْت مُذ خَرَجتُ من بلاع
غير ثماني غُلَبٍ يَبَاع
وَغُلَبَتَيْن في مَقِيل الزَّاع

ويقال : بَلِعَ الرَّجل وأبْلَعْتُه ، كما تَقُول : طَعِمَ وأطْعَمْتُهُ ومنه قولهم في الاستمهال : « أَبلعي ريقي » ، وسَعْدُ بُلَع : نجمٌ ، يقال : إنه سميّ بذلك ؛ لأنّه يطلع عند ابتلاع الأرض ماء الطوفان »[3] .

---

(١) تحفه المجد الصريح ورقه (٧٠) .

(٢) هود (٤٤) .

(٣) ص ٤٢ ، ٤٣ .

الموازنه بين النَّصّين :

أوجه الاتفاق

١ ـ اتفاقهما في تفسير مدلول الكلمة اللغوي، وإن كان اللبلي أخذ هذا عن الزمخشري، إلا أن نقله هذا عنه يعد موافقة له في الرأي .

٢ ـ استشهادهما بفصيح كلام العرب، فبدءا بالقرآن الكريم وهو أفصح مايُسْتند عليه .

٣ ـ اتفاقهما في بيان اشتقاقات المادة وبيان دلالتها .

٤ ـ اتفاقهما في التنظير على ما يذكرانه من المادة اللغوية .

أوجه الافتراق

١ ـ استشهاد الزمخشريّ بالشعر وأقوال العرب، ولم يرد هذا عند اللبلي في شرحه لهذه المادة .

٢ ـ استطراد الزمخشري فيما يستشهد به وبيانه، وهذا غير موجود عند اللبلي .

٣ ـ بيان اللبلي من نقل عنهم من العلماء وذكر آرائهم ، ولم يصرح الزمخشري بهذا بل اكتفى بقوله : « ويقال » .

٤ ـ ذِكْر الزمخشريّ للغة العامَّة ولم يذكرها اللبلي .

٥ ـ بيان جمع البالوعة عند اللبلي ولا نجد هذا عند الزمخشري .

هذه هي أبرز نقاط الاتفاق والافتراق بينهما .

وفي الكتابين أمثلة أخرى، يتفق فيها اللبلي مع شارح هذا الكتاب تارة ويختلف معه تارة أخرى، وحسبنا ما سقناه بغية التمثيل لا الحصر .

المبحث الرابع : منزلة هذا الشرح بين شروح الفصيح

يُعَدّ هذا الكتاب من أوسع شروح الفصيح التي سبقته، حيث جاءت هذه الشروح مختصرة إذا ما قورنت بهذا الشرح، كشرح الفصيح لابن ناقيا واللخميّ والتدميري، والهرويّ وغيرهم.

كما أن المنهج الذي رسمه الشارح لنفسه يختلف عن المناهج السابقة له لذا تميّز عن غيره بميزات أُلخصها في النقاط التالية:

١ ـ يمتاز بغزارة المادة العلمية التي عرض لها الشارح، ليس في علم العربية فحسب بل في جلّ العلوم، كما سبق بيانه، وهذا يدلُّ على سعة اطلاعه وعمق تفكيره.

٢ ـ بسط المادة اللغوية المراد شرحها بأسلوب اللغوي المتأدب. يظهر ذلك في بيانه لدلالات الكلمات، وقوّة ملكته اللغوية التي ظهرت في جمال أسلوبه وطرافته.

٣ ـ كثرة الشواهد وتنوعها سواء أكانت شواهد قرآنية، أم أحاديث نبوية، أم أمثال العرب وأقوالها، أم شواهد شعرية، كل هذا يعطي الشرح قيمة لا نجدها في بقية الشروح - وقد سبق أن بيَّنت عدد هذه الشواهد التي بلغت قرابة ألف وأربعمائة وأربعين شاهداً، وهذا العدد من الشواهد لا نجده في شروح الفصيح المطبوعة أو المخطوطة .

٤ ـ نقل الشارح عن عدد من المؤلَّفات المفقودة، مثل كتاب النوادر لأبي جعفر الرؤاسي، وكتاب المصادر لأبي زيد الأنصاري، ومصادر القرآن للفراء وكتاب الطير لأبي حاتم. علاوة على ما نقله من آراء لعلماء لم تذكر مؤلفاتهم، وهي مفقودة، كنقله عن أبي زياد الكلابي.

٥ ـ ما ورد في هذا الشرح من أقوال للعامَّة، وتجويز الشارح لها، أو تخطئتها، أو تضعيفها، أو القول بمجيئها على لغة من لغات العرب، أو نحو ذلك ممَّا سبق بيانه، مما لا نكاد نجده حتّى في الكتب التي خصَّها مؤلفوها بلحن العامّة.

٦ ـ احتواء هذا الكتاب على عدد كبير من لغات العرب، وكان الشارح في الغالب يعزو هذه اللغات إلى القبائل، وهذا يدل على تتبعه ومعرفته بهذه اللغات.

٧ ـ احتوى هذا الشرح على قدر كبير من مسائل العربية، في النحو، والصرف والبلاغة، والعروض، وغيرها، ولم يقتصر على هذا فحسب، بل تعدّى ذلك إلى وجود آراء فقهية وتفسيرية لآي القرآن الكريم، وبيان الشارح لآراء بعض أئمة علماء التفسير، كابن عباس، وقتادة، وغيرهما.

٨ ـ وجود بعض الآراء والروايات التي لم أقف عليها في مواضعها كنقله مثلاً عن كتاب العين[(١)]، وروايته لبعض الأمثال التي لم أقف عليها[(٢)]، وكذلك بعض الشواهد الشعرية النادرة، التي لم أعثر عليها، مع شدّة البحث والتنقيب عنها.

٩ ـ الاستشهاد بأبيات لشعراء جُمعت أشعارهم وليست هذه الأبيات ضمن هذه الأشعار، وهذا مما يُستدرك على جامعي هذه الأشعار، ومن ذلك استشهاد الشارح بقول ابن أحمر: [(٣)]

فَأَقْبَلْتُها نحو العراق ونحوه وكُنْت إليهم قبل ذلك أصْورا
أخَبِّر من لاقيتُ أنّي مُبَصِّرٌ وكائن ترى قبلي من النّاس بصَّرا

والبيت الثاني ضمن شعره المجموع[(٤)]، أمّا الأول فلم أجده ضمن شعره ولا فيما رجعت إليه من المصادر، وكذلك استشهاده بشعر للفرزدق[(٥)] ولمروان بن أبي حفصه[(٦)] وغيرهم.

١٠ ـ التوسع والاستطراد في عرض المادة اللغوية وبيان مشتقاتها، وتوضيح دلالات المشتقات، مع الاستشهاد على جلّها.

هذه النقاط السابقة هي أبرز ما يُميِّز هذا الشرح عن غيره من الشروح.

(١) ينظر ص ٣٩.
(٢) ينظر ص ٦٢٠.
(٣) ينظر ص ٢١٧.
(٤) ينظر شعره ص ٨٥.
(٥) ص ٢٧٠.
(٦) ص ٣٣.

الفصل السادس : مقدمات التحقيق

ويشمل :

١ ــ وصف النسخه الخطيّة

٢ ــ اضطراب النسخة

٣ ــ منهج التحقيق

وصف النسخة الخطية

لم أعثر - فيما رجعت إليه من فهارس المخطوطات المطبوعة، وغيرها من المظان، وسؤال أهل العلم بالمخطوطات - على نسخة أخرى لهذا الكتاب، وقد اعتمدت في تحقيقه على هذه النسخة.

كُتبت بخط نسخ جميل، وإمضاء محررها على صفحة العنوان، ولعل اسمه (شهاب الدينَ) حيث كُتب على شكل إمضاء. أمّا تأريخ نسخها فلم يُذْكر وإن كان سزكَين قال إنها كتبت في القرن السابع الهجري(١).

وأصل هذه النسخة يوجد في تركيا بمكتبة (سراي، مدينة) برقم (٥٥٧) وتقع في (٢٠٦) لوحة، وفي كل لوحة ورقتان، وعدد الأسطر خمسة عشر سطراً، وكلمات السطر الواحد ما بين ثلاث عشرة إلى خمس عشرة كلمة.

دُوّن في اللوحة الأولى (ب) فهرس، لعل صانعه أحد متملكي النسخة؛ لأن خطّه يختلف عن خط الكتاب، ويبدأ هذا الفهرس بباب فعلت بفتح العين وتحته إشارة إلى رقم اللوحة (١٣)، ثمّ باب فعل بضم الفاء ورقم لوحته (١٣) وهكذا حتى نهاية الفهرس الذي ينتهي بباب الأمثال واللوحة (٢٠٣).

والفهرس ليس مستقيماً، إذ يُحسّ الناظر فيه أنّه فهرس لعمل آخر. أو يظنّ أنّ واضعه لا علاقة له بالعلم، حيث جاء مختلطاً وفيه تقديم وتأخير، وهذا ما سأعرض له عند الحديث عن اضطراب النسخة.

أما الورقه (أ) فجاءت على النحو التالي:

١ـ يوجد في أعلى الصفحة فوق عنوان الكتاب ختم تملك باسم (وقف محمد أمين أفندي بن شيخ الإسلام ولي الدين أفندي بن الحاج مصطفى أغا بن الحاج حسين أغا ١٢٠٧ أو ١٣٠٧).

---

(١) تأريخ التراث العربي، المجلد الثامن، الجزء الأول ص ٣٣١.

٢ ـ كُتب في أعلى الورقه في ركنها الأيسر عبارة : (عدده إحدى من ثاني كراس) ولعلها عبارة تركيّة .

٣ ـ وتحت ختم التملك السابق في منتصف الورقة العلوي جاء عنوان الكتاب ونصّه : (كتاب يتضمن شرح فصيح أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب رضي الله عنه) . وتحته مباشرة تكرار لجزء العنوان كُتب بخط دقيق (شرح فصيح ثعلب) .

٤ ـ وبجانب عنوان الكتاب في الجهة اليمنى كُتبت عبارة (من مواهب الله تعالى إلى عبده الفقير السيّد نعمان بن السَّيِّد عبد الله عُفِي عنهما) .

٥ ـ كُتب تحت عنوان الكتاب اسم محرِّره ولعله (شهاب الدين شيخ) . وأمامه عبارة (وبلاده دمشق) . وأشك في أن هذا هو المحرر لمغايرة الخط لخط النسخة .

٦ ـ وتحت اسم المحرر كُتبت عبارة داخل مربع جاء فيها : (من كتب الحسن شيخ إبراهيم التلواني الخالدي) .

٧ ـ وفي الجانب الأيسر من العبارة السابقه كُتبت عبارة : (انتقل الابتياع الصحيح الشرعي إلى ملك محمد بن عبد الرحمن الدمشقي وذلك بتاريخ . . السادس من شهر ربيع الآخر سنة خمس وثمانمائة) .

٨ ـ وقريب من ركن الورقه السفلي الأيسر عبارة : (ملكه فقير عفو الله الغنيّ القدير محمد علي بن محمد قاضياً بمدينة مليطة المحميّة عفا [الله] عنهما وغفر لهما بحرمة محمد . . . محمد عليه الصلاة والسلام) .

٩ ـ خلت ورقة العنوان من اسم مؤلف هذا الشرح .

١٠ ـ خلت هذه النسخة من خطبة الشارح ، فبدايتها كانت شرحاً لمقدمة الفصيح حيث بدأ بقوله : « وقوله : (هذا) ها : تنبيه ، وذا : اسم يُشار به إلى شيء حاضر أو ما حكمه حكم الحاضر . . . » .

وخُتِمت هذه النسخة بقوله : « تمّ الكتاب ، والحمد لله رب العالمين وصلواته وسَلامه على سيدنا محمد النبيّ وآله الطاهرين وسلامه » .

١١ ـ لم يأت في ثنايا هذه النسخة أي ذكر صريح لمؤلف هذا الشرح .

١٢ ـ طمس لحق بعض الأجزاء من ورقات هذا الكتاب ، وبعضه وُضِع عليه شريط لاصق ، وقد توصلت -بحمد الله- إلى الاهتداء إلى جلّ هذه المواضع ، ولم يبق إلاّ مواضع قليلة لا تكاد تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة ، وقد استعَنت في إتمام هذا الطمس بمتن الفصيح وشروحه ، وبخاصة القطعة الموجودة من تحفة المجد الصريح .

١٣ ـ كثرة التصحيف والتحريف في هذه النسخة ، وكذلك الأخطاء التي لم تَنْجُ آيات القرآن الكريم منها . لذا أهملت في الغالب نقط هذه النسخة وضبطها من الأصل ، ولعلّ مردّ كثرة ما فيها من التصحيف والتحريف إلى أن الكاتب ليس عربياً ، ودليلنا على ذلك ما ورد في النسخة من تحريف لبعض أحرف الكلمات ، ومثل هذا لا يقع فيه إلاّ الأعاجم كقوله : « كهب العدس » يعني (كحب العدس)[(١)] ، وَقوله : « الكسران » [(٢)] . يعني (الخسران) وما إلى ذلك من الأحرف التي يكون مخرجها من الحلق .

١٤ ـ راجع الناسخ هذه النسخة حيث بدا واضحاً إحالاته إلى الهامشين الأيمن والأيسر وطريقته في ذلك وضع علامة ( ) ، ( ) إلى جهة الإحالة ، ويذكر السقط وينهيه تارة بكلمة (صح) ممّا يقطع بكونه من المتن وأخرى لا يذكرها .

١٥ ـ وضع الناسخ في أماكن قليلة خطاً على السطر إشارة إلى إلغائه ، أو يضع على الفقرة المطلوب إلغاؤها الحرف(لا) .

---

(١) ١٥٢ / أ .

(٢) ٣٢ / ب .

١٦ ـ وضع في موضعين أو ثلاثة كلمة (خف)ودلالتها معلومة .

١٧ ـ عند تقديمه بعض الأبيات الشعرية على بعض كـان يتّبع التالـي : يلحق عبارة (هذا الأول) أمـام قـول الشـاعر ويلحق بالهـامش البيت وآخره كـلمـة (صح) ثم يضع كلمة (غلط) على البيت المراد استبعاده . وهذا حدث مرّة واحدة في المخطوط . في لوحة (٢٨ قديم (وَ٤٦ أ) على الترقيم ا لجديد .

وبعـد أن بيّنت أبرز مـعالـم هذه النسـخة أودّ أن أُوضّح - بالتـفـصيل - مـا حدث فيها من اضطراب وخلط .

اضطراب النّسخه

جاءت هذه النسخة مضطربةً تماماً، حيث حدث خلط من جامع أوراقها فوضع لوحات مكان لوحات أخرى، بل إنه ألصق بعض ورقات لوحة بلوحة أخرى، وقدَّم وأخر في لوحات النسخة فجاءت النسخة مضطربة. والناظر فيها يجزم بأن بها خرماً أو سقطاً كبيراً، وهذا ما ذكره لي بعض الباحثين عند تسجيل هذا الموضوع.

هذا الخلط في النسخة وقع في بعض كتب التراث، كالمقتضب للمبرد مثلاً ولعلّ هذا السبب هو الذي جعل كثيراً من الناس يحجم عن إخراج كتابنا هذا.

ويتمثل هذا الاضطراب فيما يلي :

١ ـ أُلصقَت ورقه (١٠ ب) مع ورقة (١٠٢ أ) وأعيدت هذه الورقة الأخيرة إلى مكانها الصحيح وهو (١١ أ).

٢ ـ كما تبع هذا تقديم بقية اللوحات : (١٠٣) ، (١٠٤) ، (١٠٥) ، (١٠٦) (١٠٧) ، (١٠٨) ، (١٠٩ب) ، وأعيدت إلى أماكنها الصحيحة فأصبحت على التوالي : (١٢) ، (١٣) ، (١٤) ، (١٥) ، (١٦) ، (١٧) ، (١٨).

٣ ـ ثم يختل ترتيب النسخة مرَّة أخرى، فنجد أنّ الورقه (١٠٩ ب) ملصقة مع (١١ أ) وتم فصل الورقتين عن بعضهما وأُعيدت هذه الورقة الأخيرة إلى مكانها الصحيح وهو (١٩ ب) حسب الترقيم الجديد، وَورقة (١١ب) إلى (١٩ ب).

٤ ـ اللوحة رقم (١١١) في الأصل سقطت من النُّسَخِ التي صُوِّرت عن الأصل واستدركت هذه اللوحة من الأصل نفسه في تركيا فصوّرتها وأعدتها إلى مكانها. وكان ترقيمها بعد ترتيب النسخة (٢٠ ب) وَ(٢١ أ).

٥ ـ أعيدت بقية اللوحات التالية لهذه اللوحة حتى لوحة (١١٩) إلى مكانها، فأصبح ترتيبها حسب الترقيم الجديد من(٢٢)حتى لوحة(٢٩أ).

٦ ـ فَصَلْتُ اللوحة (١١٩) في الأصل إلى ورقتين حيث جُمعت خطأ، فأعيدت الورقة (١١٩ ب) مع (١٢ أ)، والورقة الثانية من اللوحة التي هي (١٢٠ أ) بقيت مكانها.

٧ ـ اللوحات التي تحمل الرقم (١٣)، (١٤)، (١٥)، (١٦)، وحتى اللوحة (١٠١ ب) في الأصل أعدتها إلى أماكنها فقابلت في الترقيم الصحيح: (٣١)، (٣٢)، وحتّى (١١٩ ب).

٨ ـ أَعَدْتُ الورقة (١٠١ ب) مع قرينتها (١٢٠ أ) وحملت الرقم (١١٩ ب) (١٢٠ أ).

٩ ـ ثم استقام المخطوط فأصبح الترقيم القديم يوافق ما وضعناه للنسخة من ترقيم وهذا يدل على أن جامع أوراق هذه النسخة خلط بينها أثناء الجمع.

١٠ ـ سقطت اللوحة رقم (١٤٩) كاللوحة السابقة رقم (١١١)، وقمت بتصويرها من أصل المخطوط، وأعدتها إلى مكانها فاستقام النّصّ.

١١ ـ واستمرت استقامة المخطوط حتى نهايته حيث ينتهي بالورقة (٢٠٥ ب) وكلا الترقيمين متفقان.

وبعد إعادة ترتيب النسخة على هذا الوضع السابق، ووضع كل ورقة من هذا الكتاب في مكانها الصحيح، استقام الأسلوب واتصل شرح مواد الفصيح بعد انفصاله، وهذا السبب الذي حداني إلى معرفة الاضطراب بعد أن قرأت هذه النسخة عدة مرات.

وقد استندت في إعادة هذا الكتاب إلى وضعه الصحيح على متن كتاب الفصيح، حيث تتبعت مواد الفصيح مادة تلو أخرى، ومقابلتها بما في هذا الكتاب حتى استقام النّص.

منهج التحقيق

حاولت جاهداً أن أُخرج هذا الكتاب إخراجاً علمياً؛ بغية الوصول إلى درجة تقرب من الصُّورة الَّتي أدَّاها مؤلفه، مُتحرياً الدّقة فيما أكتبه أو أعرض له من تخريج. وأود أن أوجز هذا المنهج في النقاط التالية:

١ ـ نسخت أصل المخطوط كاملاً، ثم عرضت جلّ المنسوخ على المؤلفات اللغوية ذات الصِّلة بموضوع الكتاب وعلى معاجم اللغة لضبط مفردات هذا الكتاب، والتأكد من صحة المنسوخ؛ لأنَّ النسخةَ وحيدة، ومليئة بالتصحيف والتحريف، كما سبق بيانه.

٢ ـ أثبتُّ أرقام صفحات النسخة الأصلية، وذلك بوضع خط مائل عند نهاية كل ورقة منها، والإشاره إلى الرقم في الهامش الأيسر من الكتاب.

٣ ـ رمزت لوجه اللوحة بالرمز (أ) ولظهرها بالرَّمز (ب).

٤ ـ عدم التدخل في النَّص المكتوب إلا عند الضرورة، كتصحيح خطأ وقع فيه الناسخ، كالخطأ في آي القرآن الكريم، أو في علم من الأعلام، مع عدم الإشارة إلى ما صححته من آيات القرآن الكريم، أما سائر الأخطاء فقد أشرت إليها في هامش الكتاب.

٥ ـ خرَّجت الآيات القرآنية الكريمة، وأكملت بعضها، وأثبت ما لحق بعضها من طمس، مع ضبطها ضبطاً كاملاً، وميزتها عن سائر نصوص الكتاب بوضعها بين قوسين واضحين ﴿ ﴾.

٦ ـ خرَّجت القراءات القرآنيةَ من كتب القراءات والتفسير، ونسبت جُلَّها إلى أصحابها.

٧ ـ التزمت بتخريج الأحاديث النبويَّة والآثار من كتب الأحاديث بصفة عامة، بدءاً بالبحث عن الأحاديث في الصحاح الستة، ثم كتب غريب الحديث والأثر مشيراً إلى لفظ الحديث في الغالب، كما جاء في هذه المصنفات.

٨ ـ خرَّجت عموم الأقوال والأمثال الواردة في النّص من كتب الأمثال وغيرها، مُشيراً إلى بعض الروايات المختلفه عن رواية الشارح.

٩ ـ خرجت الشواهد الشعرية الواردة في النَّص بدءاً بالديوان إن كان له ذلك، أو المجموع الشعري للشاعر مع تخريجه أيضاً من بعض كتب اللغة والأدب، خاصّة إذا اختلفت روايات البيت. فإن لم يكن للشاعر ديوان أو شعر مجموع خرجته من مظانه. وقد نسبت جلّ الأبيات التي لم يعزها الشارح إلى قائليها، مُسْتنداً في ذلك إلى المصادر التي عرضت لها، وبَيَان الأبيات التي اشترك في نسبتَها أكثر من شاعر. أما الأبيات التي لم أقف على قائليها فأشرت إليها وخرجتها من جلّ المصادر، كما كنت أُكمل البيت في هامش الكتاب إن ورد جزء منه في المتن، وقد أذكر بعض الأبيات التي قبله أو بعده لتوضيح معنى البيت، كما أثبت ـ أيضاً ـ روايات البيت المختلفة عن رواية الشارح.

١٠ ـ قمت بتخريج ما وقفت عليه من آراء العلماء الذين أشار إليهم المصنف وذلك من مؤلفاتهم إن وجدت، أو من كتب اللغة والنحو إن فُقدت مؤلفاتهم، أو لم يكن لهم ذلك.

١١ ـ وضعت الأحاديث النبوية أو الآثار أو الأقوال والأمثال أو النصوص المنقوله عن مؤلفات أخرى بين قوسين صغيرين « ».

١٢ ـ وضعت ما نقله اللبلي عن هذا الكتاب بين قوسين صغيرين« » سواء قام بعزو النص إلى الزمخشري أو لم يعزه، وأشرت إلى موطنه في تحفة المجد الصريح.

١٣ ـ بَيَّنت مدلولات الكلمات الغريبه في هامش النسخه سواء أكانت في الشاهد الشعري أم النثري أو فيما يعرض له الشارح.

١٤ ـ بيَّنت بعض آراء اللغويين في المسألة التي يعرض لها الشارح إن خالف فيها علماء العربية. أو رجّح رأياً منها.

١٥ ـ خرَّجت الكلمات الدَّخيلة أو المعربة من كتب المعرب والدخيل إن وجدت أو من بقية كتب اللغه إن لم أجدها فيها .

١٦ ـ أشرت إلى أرقام الصفحات التي أحال عليها الشارح في الكتاب ، كأن يقول مثلاً : (وقد مرّ تفسيره) ، أو (وقد سبق بيانه) .

١٧ ـ عرَّفت بالأماكن والبلدان والمواقع التي أشار إليها الشارح ، وخرجتها من المصنفات التي خصّها العلماء لهذا الجانب .

١٨ ـ ضبطت النَّص ضبطاً كاملاً مستعيناً في ذلك بالمصادر اللُّغوية والمعاجم العربية .

١٩ ـ ترجمت لبعض الأعلام الذين وردوا في متن الكتاب بشكل موجز ، عدا من كان مشهوراً منهم كالخليل وسيبويه مثلاً ، كما ترجمت لبعض الشعراء غير المشهورين ، وأشرت إلى مصادر ترجمتهم وذلك قبل البدء في تخريج البيت . وإذا تكرر ورود العلم في أكثر من موضع في متن الكتاب اكتفيت بالترجمة له في أول موضع ، ثم أحلت إليها .

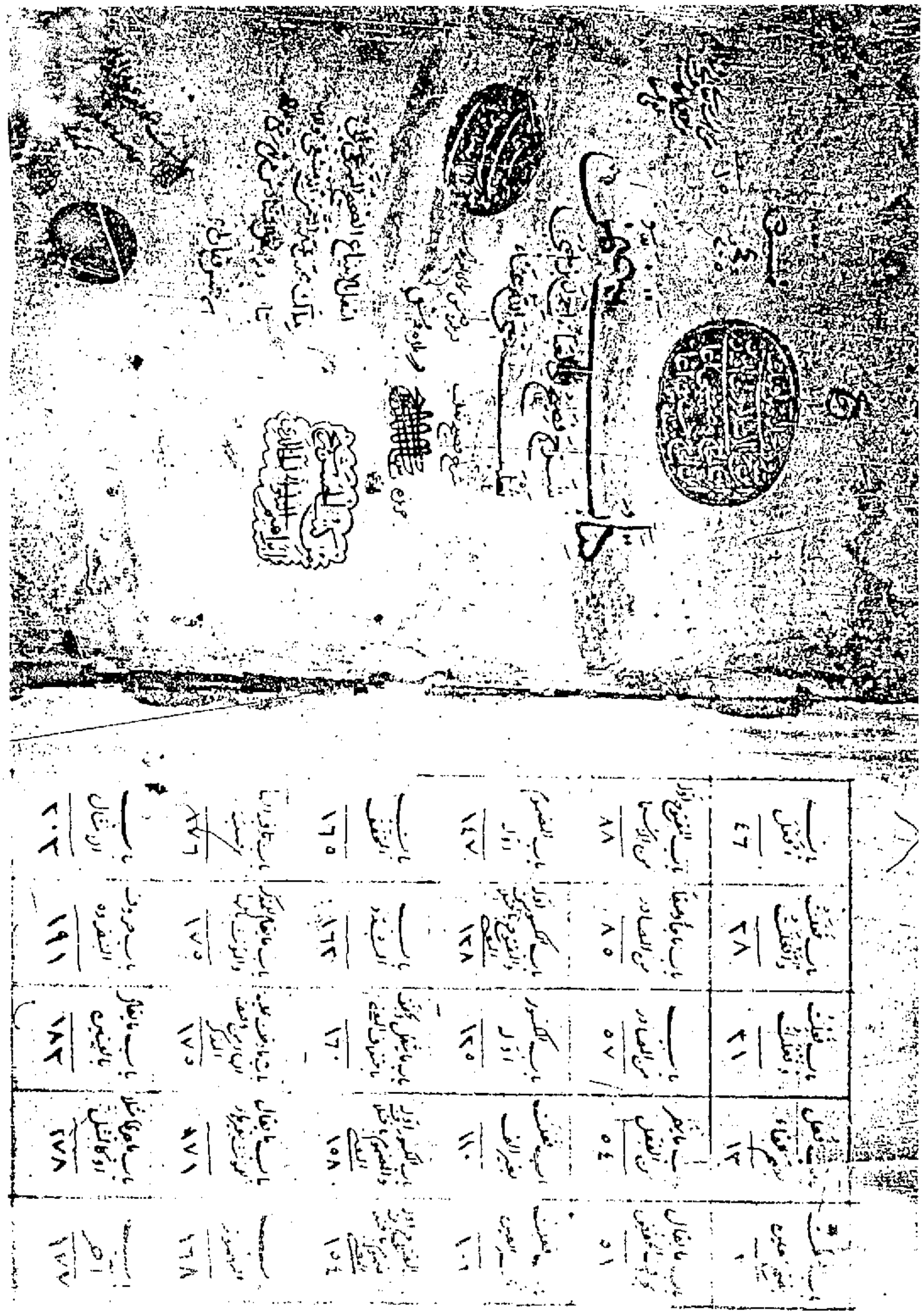
٢٠ ـ نبَّهت على كل ما اعترى هذه النسخة من التحريف والخطأ ، مع الإشارة إلى المصادر التي استندت فيها على التصحيح . أما إذا كان الخطأ ظاهراً فاكتفيت بتصحيحه والإشارة إليه .

أما التصحيف فقد كثر في هذه النسخة لذلك لم أُشر إلاّ إلى أبرز ما صحَّفه الناسخ .

٢١ ـ وضعت ما كان مطموساً في أصل الكتاب ، أو ساقطاً ، أو ما يستقيم به السياق بين معقوفين [ ] ، مع الإشارة في هامش النسخة إلى ذلك وإلى المصادر التي استعنت بها في بيان السقط أو الطمس .

٢٢ ـ وضعت قول ثعلب بين قوسين( ) ، ثمّ مَيَّزْتُهُ عن خط النسخة بتحبيره ، مع الإشارة في حاشية النسخة إلى ما أهمله الشارح أو أسقطه من عبارات الفصيح ، وإضافة بعضها إلى المتن إن كان ذلك ضرورياً ، ووضعت ما أكملته من الفصيح بين معقوفين [ ] ، وأشرت إلى ذلك في الحاشية .

٢٣ ـ رمزت للنسخة الحمزاوية من تحفة المجد الصريح بالرمز (ح) .



[illegible] القرآن [illegible]

[illegible] بمعنى حكم الحاضر

[illegible] بينه وتثنيته هاذان وفي الجمع

[illegible] قلت هاذين وهاتا بمعنى واحد

[illegible] وفي التثنية هاتان والجمع مثل جمع

[illegible] تصغير هذه هاتاه

[illegible] لاقول ليتا قبل بيتها اسلمي وتسعة

[illegible] لانا شتدد لنا من هو ليابين الباب والتمر

[illegible] كتابا وكتبا وكتابة بوصف المفعول

[illegible] كتابا وكتابة كما يقال للخاوي

[illegible] نقول هذا خلق الله وهذا الدرهم

[illegible] شيء الى شيء ومنه كتبت البغلة اذا قرنت

[illegible] الكتيبة القطعة من الخيل لانها مجتمعة

[illegible] بين الحروف بعضها الى بعض والكتاب

[illegible] قوله [illegible] كتب عليكم الصيام بمعنى فرض

واوجب ويكون كتب بمعنى حكم ومنه قول الشاعر

يا ابنة عمي كتاب الله اخرجني عنكم وهل امنعن الله ما صنعا

الاختتان مصدر ختنت الشيء اي اخذت خيره كما يقال اسنته

اي اخذت سنونه والفاعل ختان والمفعول بلفظ واحد الا ان

الفاعل كان في الاصل ختين والمفعول مختتن فانقلبت الياء فيهما الفا

لانفتاح ما قبلها والاختتان في هذا الموضع ان يراد المختان قوله فصيح

الكلام الفصيح الخالص من اللحن من قولهم فصح اللبن اذا صفا لبنها

بعد تاجيها وفصح النصارى عيدهم لانه وقت يخرجون به عن الكلف

الضيقة عليهم الكلام حروف منظومة واصوات مقطعة يقع تحتها

معنى وقد اختلف فيه والفعل منه تكلم يتكلم وكلم غيره تكليما ولا

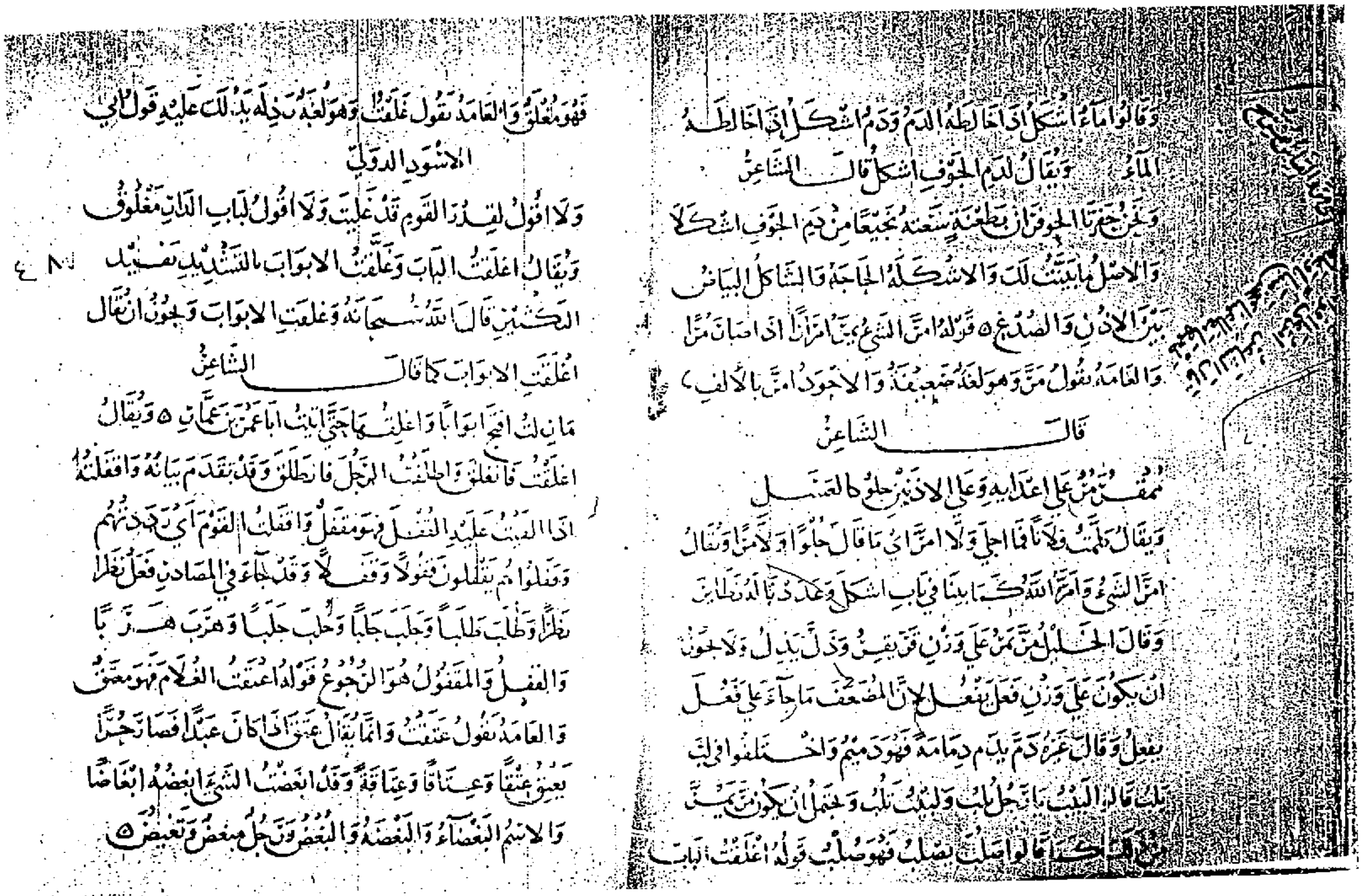
يقال كالمت الرجل الا عن هجر يقال كانا يتهاجران فاصبحا يتكالمان

يقال كلم زيد كليما وكلاما كما يقال بلغ تبليغا وبلاغا الناس جمع

واحدهم انسان على غير لفظه وجمع الانسان في القياس اناسين ولا

ولا يلفظ بواحده من لفظه يقال اناسي قال الله عز وجل

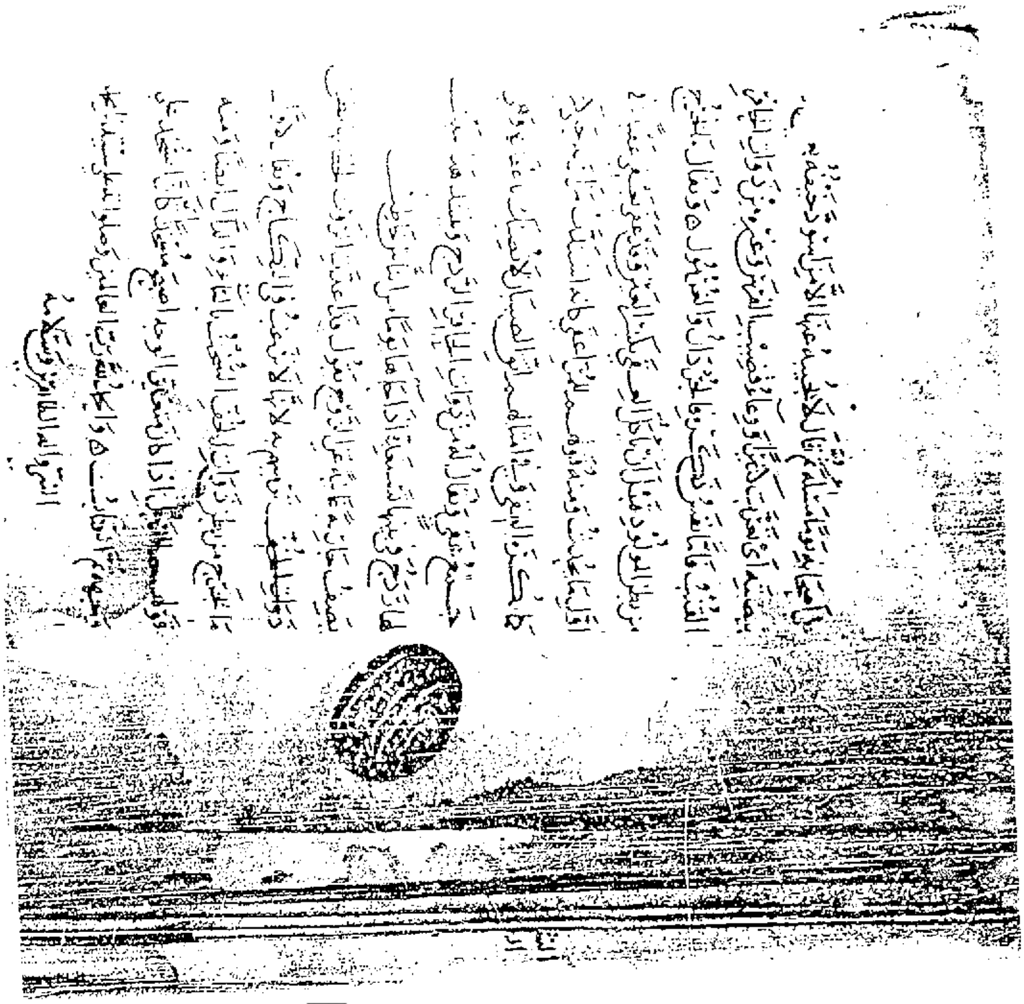
فاما الناس العين ولا يجوز في جمعه الا اناسي واشتقاق الناس من


وقالوا ماء أشكل إذا خالطه الدم ودم أشكل إذا خالطه
الماء ويقال لدم الجوف أشكل قال الشاعر
ونحن جزرنا الحوفزان بطعنة سقته نجيعا من دم الجوف أشكلا
والأصل ما بينت لك والأشكلة الحاجة والشاكل البياض
بين الأذن والصدغ ۝ قوله أمر الشيء يمر إذا صار مرا
والعامة تقول مر وهو لغة ضعيفة والأجود أمر بالألف
قال الشاعر
ممقر مر على أعدائه وعلى الأدنين حلو كالعسل
ويقال ما أمرت ولا أحليت أي ما قال حلوا ولا مرا ويقال
أمر الشيء وأمره الله كما بينا في باب أفعل [illegible]
وقال الخليل أمر مر على وزن فر يفر وذل يذل ولا يجوز
أن يكون على وزن فعل يفعل إلا أن المضعف ما جاء على فعل
يفعل وقال غيره دم يدم دمامة فهو دميم واختلفوا في لب
تلب قال البيت يا رجل تلب ولببت تلب ويحتمل أن يكون من [illegible]
[illegible] كما قالوا صلبت تصلب فهو صلب قوله أغلقت الباب

فهو مغلق والعامة تقول غلقت وهو لغة رديئة يدلك عليه قول أبي
الأسود الدؤلي
ولا أقول لقدر القوم قد غليت ولا أقول لباب الدار مغلوق
ويقال أغلقت الباب وغلقت الأبواب بالتشديد تضعيف ٨٤
الكثير قال الله سبحانه وغلقت الأبواب ويجوز أن يقال
أغلقت الأبواب كما قال الشاعر
ما زلت أفتح أبوابا وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار ۝ ويقال
أغلقت فانغلق وأطلقت الرجل فانطلق وقد تقدم بيانه وأقفلته
إذا ألقيت عليه القفل فهو مقفل وأقفلت القوم أي رددتهم
وقفلوا هم يقفلون قفولا وقفلا وقد جاء في المصادر فعل نظرا
نظرا وطلب طلبا وجلب جلبا وحلب حلبا وهرب هربا
والقفل والقفول هو الرجوع قوله أعتقت الغلام فهو معتق
والعامة تقول عتقت وإنما يقال عتق إذا كان عبدا فصار حرا
يعتق عتقا وعتاقا وعتاقة وقد أبغضت الشيء أبغضه إبغاضا
والاسم البغضاء والبغضة والبغض ورجل مبغض وبغيض ۝

بكى ذو ابل لا ان في اسه دمعه الا انما بكى من الذل ذو ابل ٥
رقينا الصبي من الرقية ان قيل اذا عوذته ويقال استرقيته
قال الكسائي ان ترقيت بهذا المعنى وهو بمعنى الصعود ايضا
ويقال رقيت في السلم وارتقيت وترقيت اذا صعدت درجة
بعد درجة ومصدره رقيت رقيا قال الله سبحانه وتعالى
ولن نؤمن لرقيك وحكى بعضهم رقيت بمعنى الصعود ولا اعلم احدا
وقوله درأت لدعركدى معناه دفعته ادرأه درءا وفي الحديث
تدرأ الحدود بالشبهات وقال الله عز وجل ويدرأ عنها
العذاب اي يدفع ويقال ادرأته فاندرأ اي دفعته فاندفع
وفي كلامهم اندرأت على فلان والمدارأة بالهمز الملاءمة والمد
ان الاختلاف ٥ وقوله عز وجل فادارأتم فيها يعني اختصمتم
ادغمت التاء في الدال وادخلت الالف ليسهل على اللسان
فصار على وزن افعال ودارأته اذا لاينته وخالفته يقال درأت
السيل اذا خلت له مجرى اخذته قال الشاعر
لا تسالي بامة مندبية وان كان حيا ناعدي اخي الدهن

وان كنت قد اقصدتني اذ رميتني بسهمك فالرامي يصيب ولا يدري
والدرية بعير يستتر به فيالفه الوحش يستتر به صاحبه فا
ذا دنا من الصيد رماه وهو الذي يسمى دريئة وقد بان ا
الرجل شرد بيان اذا معناه واصله كان كل واحد
الدوماكان منهما وبادي الرأي جودا فهو بادي بها اذا غارت بها
تعني كثر السماء لان الريح تهب على العامر والغامر وتصيب
كل فقير وكبير لا تمنع شيئا بعينه وكذلك الذي يعطي من زاد
لا يمنع بعطيته احدا من احد قال الاصمعي يقال بادي وبدي
وابتدى ذلك وقوله يباري جيرانه قال الفراء معناه يباهيهم
ويفاخرهم وقال غيره يعني يداند يعارضهم وفعل مثل فعلهم ٥
وقوله عتاب المتاع وكذلك عتاب الطيب عبا اذا اعتبته
ونضدت بعضه على بعض قال ابو زيد عبات المتاع والطيب
هيانه وصنعته وخلطته وقوم يتركون الهمزه ٥
قال الشاعر
تبت نفسي هديا بابل على جمر ٥ وعبوت على وزن دعوت وعبيت



﴿ الفهرس التفصيلي لموضوعات الدراسة ﴾